



# منطق الاسطر

حفظه و قدّمه

عبد الرحمن بن بركة

٢



دراسات إسلامية

— ٧ —

# منطق الرسل

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

شبكة كتب الشيعة

الجزء الثاني

الناشر

دار القلم

بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات

الكويت

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٨٠

## بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب « أنولوطيقا الأوانر » ، وهو المعروف بكتاب « البرهان »  
لأرسطوطاليس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي إلى العربي  
من نقل اسحق بن حنين إلى السرياني

### المقالة الأولى

#### < نظرية البرهان >

قال أرسطوطاليس :

١

#### < ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود >

- ١٧١ كل تعليم وكل تعلم ذهني إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود . وهذا  
يكون لنا ظاهراً ، إذا ما نحن نظرنّا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية<sup>(١)</sup>  
بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأُنَر . وعلى  
هذا المثال يجرى الأمر في الأقاويل أيضاً ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي  
تكون باستقراء ؛ فإن كلاً العلمين إنما يعلان التعليم بأشياء متقدمة المعرفة :  
فبعضها يقتضِب اقتضاباً باعِل > أساس : إما أن الخصوم<sup>(٢)</sup> < فهموا ، وبعضها<sup>(٣)</sup>

(١) أي الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت

تم من طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كل .

(٤) نزع في الأصل ، أكلتاء وفقاً للأصل اليوناني .



يبين الكلي من قِبَل ظهور الجزئى . — وكذلك تُنفع < المحجج > الخطئية ،  
 وذلك أنها إما أن تُنفع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأ > تنوميا  
 أى القياس الإضمارى ، وهو < أيضا قياس . وقد تجب ضرورة ما يُقدّم  
 فيُعرف على جهتين : فبعضها يحتاج من < الضرورة إلى أن تتقدم  
 فتصوّر أنها موجودة ، وبعضها الأول أن نفهم فيها على ماذا يدل القول .  
 وبعض الأشياء قد تدعو الضرورة إلى أن يُتقدم فيعرف من أمرها كلا  
 الصنفين . مثال ذلك أن فى كل شئ قد يصدق إما الموجبة وإما السالبة ،  
 فإنه موجود ؛ وأما فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشئ ، ؛  
 وأما فى الوحدة فكلا الصنفين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك  
 أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

وقد يتعرّف الإنسان بعض الأشياء ، وقد كان [ ١٩٢ ب ] عرفه  
 قديما ؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرّفها معاً ، مثال ذلك  
 جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التى هو مُقتنٍ لمعرفتها . فإنه أما  
 أن « كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين » فقد كان تقدم فعلم ، وأما أن  
 « هذا المرسوم فى نصف الدائرة وهو مثلث » فقد نتعرفه ونعلمه مع

- 
- (١) فوقها : فإخذ . (٢) ف ( = فوقها ) : أى المجهول .  
 (٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعوا (٥) ف : على المقدمات .  
 (٦) ف : مثال على المحمول فى المقول . (٧) ف : مثال على المفروض .  
 (٨) ف : من قبل .

- إحضارنا إياه ( فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلمها إنما يكون بهذا النحو ،  
وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هي جميع ما كان من الأشياء  
الجزئية وليس يقال على موضوع<sup>(١)</sup> ) فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل القياس ،  
فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو ما نعرفه ، وأما بنحو آخر فلا . وذلك أن  
الذي لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، فكيف يعلم أن زواياه مساوية  
لقائمتين على الإطلاق ؟ لكن من البين أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلية<sup>(٣)</sup> ،  
وأما على الإطلاق فلا يعلم . وإلا فقد تلزم الحيرة المذكورة في كتاب « مائن »  
وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئا ، وإما أن يكون إنما يتعلم الأشياء  
التي يعلمها . وليس ينبغي أن نقول في هذا كما قال القوم الذين راموا أن  
يحلوها ، فإنهم قالوا : أتراك تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا  
قال < إني لأعلم ذلك ، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها  
> موجودة<sup>(٤)</sup> < ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا  
> إنه ليس كل ثنائية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم<sup>(٥)</sup>  
أنها ثنائية هـ < كذا > لذا . على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد  
٢٥  
٢٠  
٧١ ب
- ✓ (١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذي كان  
كلامه فيه . ✓ (٢) هامش : أى حيث هو تحت الكل . ✓ (٣) ف :  
أى من حيث هو مشهور . ✓ (٤) ف : بالكلية . ✓ (٥) ف : أى بالحقيقة .  
✓ (٦) عند هذا الموضع في الهامش : « أى المتشككين » فهو تفسير لنحوان محاوراة أفلاطون ،  
راجع محاوراة سينون ٥٨٠ ، وفارن « التحليلات الأولى » م ٢ ف ٢١ ص ٩٧ وما يتلوه .  
✓ (٧) عند هذا الموضع في الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .  
✓ (٨) نرم في الأصل المخطوط . (٩) ص : التي . (١٠) ما : مفعول « يعلمون » .

أخذوا برهانه . والبرهان الذى حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق فى كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضِب ولا مقدّمة واحدة هذه حالها ، أعنى : « العدد الذى تعرفه » أو « المستقيم الخطوط الذى أنت عارف به » ، لكن على الإطلاق <sup>(١)</sup> . لكن لا شيء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذى يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [ ١١٩٣ ] ولا يعلمه من جهة\* . ذلك أن القبيح الشنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحو ما ؛ لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذى به يعلمه كما هو الأمر .

٢

## < العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق ، > لا على طريق السوفسطائيين < <sup>(٣)</sup> الذى هو بطريق العَرَض ، متى ظُنَّ بنا أنا قد تعرّفنا العلة التى من أجلها الأمر ، وانها هى العلة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البَيِّن أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشئ ، أن هذه حاله ؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا المعنى <sup>(٤)</sup> . فلاذن ما لنا العلم به > وجوداً < لا يمكن > أن يكون <sup>(٦)</sup> < على جهة أخرى .

(١) ف بالأمر : أى على الكلى .

\* عند هذا الموضع بالهامش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أى بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تأكلت حروفه . (٤) ف بالأحرى :

أى المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) نرم فى المخطوط .

- فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإننا نخبر عنه بأنّية. وقد نقول إننا نعلم علماً يقيناً بالبرهان أيضاً ، وأعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني ؛ وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا. — فإن كان معنى أن يعلم هو على ما وضعنا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة ، وأوائل غير ذات وسط ، وأن يكون أعرف من النتيجة ، وأكثر تقدماً منها ، وأن يكون علماً . وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضاً . > على أن < <sup>(٢)</sup> الذي قد مر من القياس قد يكون من غير هذه أيضاً ، وأما البرهان فلا يكون ، > لأنه لن يكون محصلاً لليقين < . أما أن تكون القضايا صادقة فقد يلزم من قبل أنه لا سبيل إلى أن يعلم < ما ليس > بوجود ، مثال ذلك أن القطر < مشا > رك للضلع . وأما أن البرهان من أوائل غير مبرهنة ، > فذلك < أنه لم يكن يوجد السبيل <sup>(٣)</sup> إلى أن تعلم إذا لم يكن عليها برهان . وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العرض ، إنما هو أن تقتني البرهان عليها . — < ثم > وأن يكون عللاً أيضاً وأن يكون أعرف وأقدم : أما علل فن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة . وأما أنها أقدم فإن كانت عللاً ؛ وأما أنها أعرف فلا بخير واحد ، أعني

(١) ف : العلى . (٢) ف بالأحر : من طريق ما هو موجود .

(٣) نرى في المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أى أنه إن كانت سائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون

البرهان .

بأن يفهمها، لكن بأن تعلم أنها موجودة . وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف هو على ضربين : وذلك أنه ليس أن يكون [ ١٩٣ ب ] الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحداً بعينه ؛ ولا أيضاً أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحداً بعينه .  
 وأعني بالتي هي < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التي تكون > أقرب إلى الحس . وأما التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق < فإنها > هي الأشياء التي هي أكثر بعداً منه . والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلية خاصة . والتي هي أقرب ما يكون منه هي الأشياء الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضاً .

١٧٢

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أنى إنما أعني بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط . وغير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها . فأما المقدمة فهي أحد جزئى < القول > ، أعني < جعل > الحكم واحداً على واحد . وأما الديالكتيقية ، أعني الجدلية ، فهي التي تقتضب أحد جزئى المناقضة : أيهما كان . وأما الأبودكتيقية ، أي البرهانية ، فهي أحد جزئى المناقضة مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أى جزء كان من المقابلة . وأما المناقضة فهي أنطيتاسس ، أعني التقابل الذى الأوسط له بذاته .

١٠

(١) ص : واحد . (٢) ف : أى على الحقيقة . (٣) ص : فهي .

(٤) نرم فى المخطوط فأكلنا بواسطة الأصل اليونانى .

- وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجب ؛ وأما ما كان  
من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان  
لا سبيل إلى أن نبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن  
يع < قد > بل شيئًا ما ، فإنني أسميه وَضْعًا . وأما < ما > كما < ن > منها ١٥  
لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم < حاصلًا عليه فهو > أكسيوما ،  
أعني < الشيء > المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء < من هذا  
الجنس > ، وذلك أن عادتًا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة .  
وأما الوضع فإنني أسمى ما يقتضيه أى جزء من جزئى الحكم كان - ٢٠  
وهو أن الشيء موجود أو غير موجود - أيو باثيسيس<sup>(٤)</sup> ، أعني الأصل الموضوع ؛  
وأما ما كان غير هذا فالتحديد<sup>(٥)</sup> . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب  
العدد < قد > يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعا ، وليس هو أصلا  
موضوعا . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو  
واحدًا بعينه .

- ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا [ ١٩٤ ] ٢٥  
عليه ، مثل هذا القياس الذى نسميه أبودكسيس<sup>(٦)</sup> ، أعني البرهان ، وهذا هو

(١) أى ما يحل فيه شيء على شيء . أو يحول على موضوع فهو إيجاب ، وما سلب محولا عن

موضوع فهو سلب . (٢) وضع = these ؛ أكسيوما : αξιωμα

(٣) نرم في المخطوط . (٤) ὑπόθεσις = hypothèse

(٥) ف : تحديد . (٦) ἀπόδειξις

موجود بأن هذه موجودة ، أعني التي منها يكون السلوجسموس نفسه ، فقد يجب ضرورة ليس أن تكون عارفين بالأوائل فقط : إما بجمعها ، وإما ببعضها — لكن أن تكون عارفين بها أكثر . وذلك أن ما من أجله يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً : مثال ذلك محبتنا للذي من أجله يجب أكثر<sup>(١)</sup> .

٣٠ فإن كنا إذن إنما نعلم ونثق ونصدق من أجل الأوائل ، فتصديقنا وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو > عن طريقها . إلا أنه < غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها بالأشياء التي يتفق له لا أن يعلمها<sup>(٢)</sup> ، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل ، ولا يكون حاله من أمرها كما لو اتفق له أن يعرفها<sup>(٣)</sup> . وهذا قد يلزم إن لم يتقدم الإنسان فيعرفها<sup>(٤)</sup> من التي إنما يصدق بها من أجل البرهان . فقد يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجمعها أو ببعضها — أكثر من النتيجة .

فن كان عازماً على اقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرفه وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرفه وتصديقه لما يتبين منها<sup>(٥)</sup> ، بل ألا

(١) ش : الذي من أجله نحب إياه نحب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : ... + نقل الفاضل يحيى : غير ممكن أن يصدق إنسان بأشياء لم يتقوله لا أن يعلمها ، ولا أيضاً أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه بالأمر الذي يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .

يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للبادئ . وهذه هي الأشياء التي منها  
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب  
على من كان عالما على الإطلاق ألا يشوب تصديقه تغير .<sup>(١)</sup>

٣

< نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان >

- ٥ . فأما قومٌ فقد يظنون أنه - < لما > كان قد يجب أن تعلم  
الأوائل - فإنه ليس < تمكن ! > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه  
قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذان الرأيان  
ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضروري . فإنه : أما أولئك فإنهم لما  
وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر ، ولا يوجبون التصاعد إلى  
مالا نهاية ، قالوا بذلك من قبل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر  
تأخرا من الأشياء التي هي أكثر تقدما من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا  
مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية لها).<sup>(٢)</sup>  
١٠ . فإن كانت متقدمة وقد توجد [ ١٩٤ ب ] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،<sup>(٣)</sup>

(١) من : تأكلت حروفها . (٢) من : أنه .

(٣) ف : أي يبرر برهان .

(٤) فوقها بالأحر : مالا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .



إذ كان ليس عليها برهان . وهذا هو الذى يقولون إنه وجده فقط معنى العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل ، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى عن هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن نعلم على الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون <sup>(١)</sup>بُحْوَ الأصل الموضوع ، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقَرُّون ويدعون بوجود العلم . وذلك أنهم يقولون <sup>(٢)</sup>إن العلم إنما هو بالبرهان فقط ، غير أنهم يقولون <sup>(٣)</sup>إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورا ولبعض الأشياء ببعض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهان ، لكن العلم الذى من غير توسط هو غير مبرهن . ( فاما أن هذا واجب ضرورة فهو بَيِّن . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التى هى أكثر < تقد > ما والأشياء التى منها البرهان ، وقد تقف المتوسطات وقتا ما : فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة ) . فهذا القول قول فى هذه على هذا النحو ؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم <sup>(٤)</sup>هو الذى به تُتَعَرَّفُ الحدود .

(١) ف : على طريق . (٢) ف : إلا أنهم .

(٣) ف : فانه . (٤) ص : برهان .

(٥) ف : المعرفة .

فأما أنه غير ممكن أن يتبين شيء على < شيء بالبرهان بالمعنى الـ > أدق  
فبين ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدما  
> وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بينها بالنسبة إلى  
أشياء بينها أكثر تقدما < وأكثر تأخرا > إلا < عند ما نسأل متى  
> يمكن < أن تكون : أما هذه فنحننا ، وأما هذه فعلى الإطلاق  
- أنه < بهذه تكون الطريقة > التي يصير بها الشيء معروفا بالاستقراء .  
وإن كان هذا هكذا ، لا يكون تحديد < نا > بالمعنى العلم على الإطلاق  
جرى على الصواب ، لكن يكون مضاعفاً من قبل أن البرهان الآخر لا يكون  
على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف .

٣٠

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان بالدور ليس هذا الذي خبرنا  
به الآن فقط ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئاً آخر ، غير أن هذا موجود بأن  
هذا الشيء نفسه موجود - وعلى هذا القياس قد يسهل أن يتبين كل شيء .  
ومن البين أن هذا لازم إذا [ ١١٩٥ ] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه  
لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس<sup>(٢)</sup> قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن  
يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضاً بين أن يقال إنه يكون بأشياء  
يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان متى كانت آ

٣٥

(١) غير واضحة في المخطوط ؛ ويقصد : أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان - بالمعنى

المطلق - دورياً ، فهذا بين ... (٢) ف : النحر .

(٣) ف : معنى القياس .

موجودة ، كانت <sup>(١)</sup> ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت هذه موجودة  
فـ <sup>(٢)</sup> ح موجودة ، فإنه إذا كانت <sup>(٣)</sup> آ موجودة قد تكون <sup>(٤)</sup> ح موجودة . فإن  
كان متى كانت <sup>(٥)</sup> آ موجودة تكون <sup>(٦)</sup> ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت  
١٧٣ < ب > موجودة فـ <sup>(٧)</sup> آ موجودة ( فإن هذا هو البرهان بالدور ) ، فلتوضع  
< آ مكان ح > . وإذن فإن قولنا إن < كانت ب موجودة تكون آ  
موجودة ، هو > القول بأنه إذا كانت ب موجودة فإن ح موجودة > ،  
وهذا هو أن يقال إنه متى كانت آ موجودة < فإن ح > موجودة .  
وـ <sup>(٨)</sup> و <sup>(٩)</sup> آ هما شيء واحد بعينه . فقد يلزم إذن القائلين < إن البرهان >  
يكون دورا < ألا يقولوا > < أشياء أترغب أنه إذا كانت آ موجودة  
> فإن آ موجودة ، وبهذا > قد يسهل أن يتبين البرهان على  
كل شيء .

> وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا في < الأشياء التي يلزم  
بعض >ها بعضا ، مثل الصفات الحقيقية . كذلك قد أثبتنا أننا إذا قلنا  
بأن نضع حدا < واحدا ، أنه لا عندما توضع حدود > على نحو خاص ،  
١٠ ولا أيضا عندما يوضع وُضِعَ < واحد > < يلزم شيء آخر ، وأنه إنما يمكن  
أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نقيس . فإن كانت آ لازمة  
لـ ب و ح ، وكان هذان لازمين لبعضهما بعضا ولازمين لـ آ ، فعلى هذا

(١) ب : فـ ب . (٢) ب : متى .

(٣) راجع التحليلات الأولى ، ١٢ ، ٢٥ .

التحوقد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها  
 ١٥ في الشكل الأول عاما بين في الأفاويل في القياس<sup>(١)</sup> . وقد بين أيضا أن  
 في الشكلين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء  
 المأخوذة . فاما الأشياء [ ١٩٥ ب ] التي لا تنعكس فتحمل<sup>(٢)</sup> ، فالسبيل  
 أن تبين دورا<sup>(٣)</sup> . ولذلك لما كانت أمثال هذه في البراهين يسيرة ، فمن البين  
 الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض - فإن من قبل  
 ٢٠ هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل وغير ممكن .

#### ٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكل >

ولما كان الأمر الذي ألعلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على  
 خلاف ما هو عليه ، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون  
 بالعلم البرهاني . والعلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا  
 برهانه : فالبرهان إذا هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية . فقد ينبغي  
 إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أي الأشياء يكون البرهان . - ولنفضل أولا  
 ٢٥ لماذا نقول : < محمول على كل الموضوع ، و > لماذا < هو بذاته ،  
 ولماذا هو يقال بالكل > .

(١) أي أننا قد بينا ذلك في كتبنا الخاصة بالبحث في القياس .

(٢) ش : التي لا تنكأ في الحل . - فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور .

< أما > ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض  
< دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أولاً كان في وقت ما  
موجوداً وفي وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل  
إنسان ؛ فإنه إن كان القول في هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه  
حيوان > أيضاً صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك  
صادق في نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة في كل خط ، < فالأمر  
على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتي بالمعاندة ، فنعاين  
بها القول بأنه < إذا كان الجمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه > موجود  
في شيء ما ، أو أنه ليس بموجود في وقت ما .

٢٠

و < ماهو > بنبأته هو أولاً « < الأشياء الموجودة فيها هو الشيء :  
مثال ذلك في المثلث الخط ، وفي الخط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو  
في هذه الأشياء .

٣٥

والأشياء التي توجد في القول المخبر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من  
الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ماهي . مثال  
ذلك : الاستقامة<sup>(٢)</sup> والانحناء موجودان للخط ؛ والفرد والزوج للعدد ؛ والأول  
والمركب ؛ والمتساوي الأضلاع [ ١١٩٦ ] والمختلف الطول ؛ وجميع هذه قد  
توجد في القول المخبر ماهي : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . وكذلك

٤٠

٧٣ ب

في تلك الأشياء. الأثر الباقية أيضا ، فإني أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها<sup>(١)</sup> للجزئيات والآحاد ؛ فاما جميع الأشياء التي ليست موجودة على أحد هذين الضربين فهي أعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

- وأيضا ما لا يقال على شيء آخر موضوع ، مثال ذلك > بالنسبة إلى من < يمشي إنما هو الذي يمشي ، وهو شيء آخر . وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر . — فالأشياء التي لا تقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التي هي على موضوع فهي أعراض<sup>(٢)</sup> .
- ١٠ وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعرض . مثال ذلك إن كان عندما يمشي إنسان ما حدث البرق ، فذلك عرض<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل أنه يمشي ، لكن إنما نقول إن هذا عرض واتفق . فاما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما ينحصر يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قبيل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس إنما عرض واتفق أنه عندما ينحصر يموت .

(١) ش : موجودة الجزئيات للآحاد بذاتها ... (غير واضح) .

(٢) ف : أى في موضوع . (٣) في الصلب : بر ، والتصحيح بالها من يخطأ أحدث .

(٤) غير واضحة لحرم في الأصل .

والتي تقال في المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة . مثال ذلك في الخط : إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفي العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضاد إما عدم وإما تقيض في ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن في العدد فردا من قبل [ ١٩٦ ب ] أنه قد يلزم لزوما . فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

٢٠

٢٥

وأما الكلي فأعني به الأمر الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود<sup>(٢)</sup> . فمن البين إذن أن جميع الأشياء التي هـ < كـ > هي موجودة للأمر من الاضطرار . وقولي « بذاته » وقولي « بما هو موجود » هما > أشياء واحدة بأعيانها . مثال ذلك : أن النقطة موجودة للخط بذاتها والاستقامة أيضا ، وذلك أنهما موجودان له بما هو خط . والتساوي أيضا للزاويتين القائميتين هو شيء موجود للثلاث بما هو مثلث ، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين بذاته . < والمحمول إن كان هو > الكلي، فحينئذ يكون موجودا — متى وجد — في أي شيء اتفق<sup>(٥)</sup> ، ويتبين أنه موجود

٣٠

(١) ف : الشيء . (٢) ف : أي أول . (٣) ف : بذاته .

(٤) ف : المساواة . (٥) ف : كان

- في الأول أيضا . مثال ذلك أن يكون التساوى للقائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين مساويتين لقائمتين ، لكن ليس في أى شكل اتفق ، ولا أيضا يستعمل هذا المعنى المبرهن في أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقائمتين ، لكن ليس ذلك أولا ، لكن إنما ذلك أولا للثلاث .
- فالأمر الذي أى شيء اتفق منه هو الأول مما يتبين أن له زوايا مساوية لقائمتين أو ش < يتأخر ، > أى شيء كان . فهذا هو موجود أولا على طريق الكلي . والبرهان < بذاته <sup>(١)</sup> > على طريق الكلي هو لهذا . وأما تلك الأخر فذلك على نحو ما ، لا بذاته ، لوجود ذلك المتساوى السابقين ليس هو على طريق الكلي ، لكن ذلك قد يقصد <sup>(٢)</sup> .

## ٥

### < الأغلاط في كلية البرهان >

- وقد ينبغي ألا تُحتدع ويغيب عنا أننا مرات كثيرة قد يعرض أن نقول بأن نظن أنه ليس الأمر الذى يبين أولا كلى ، أو عندما نظن أنه قد تهرن الأول الكلي برهانا . وقد تُحتدع هذه الخدعة وينبغي عنا هذا المعنى : إما بأنه لا يوجد ولا شيء واحدا يقتضيه هو أعلى [ ١١٩٧ ] غير الأشياء الجزئية

(١) غير واضحة في الأصل . (٢) غير واضحة تماما ويمكن أن تقرأ : بوجود .

(٣) ف : أى بأن يوجد لغيره . (٤) تحتها : الأولى .

(٥) كذا ! فهل صوابه : ينبغي ؟ (٦) ص : واحد .



والوحيدة، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع غير مسمى؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل في الجزء في الأشياء التي يتبين فيها. وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى الكل، غير أنه ليس هو لهذا أولا على طريق الكلية. وأعني بقولي لهذا أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أول على طريق الكلية. فإن بين الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتقي، فقد يظن أن البرهان هو لهذا الشيء من قبل أنه موجود في جميع المستقيمة. وليس الأمر هكذا، لأنه ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا، لكن من قبل أنها متساوية كيفما اتفق. — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوي الساقين، لقد كان لظان أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوي الساقين، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبديل متناسبا أيضا بما هي أعداد وبما هي خطوط وبما هي مجسمات وبما هي أزمنة، كما كان يتنا<sup>(١)</sup> على كل واحد منها على انفراده. فكان يمكن في كلها أن يتبين أمرها ببرهان واحد، لكن أما كانت ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها، أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات، وهي مختلفة بالنوع، فإنما كان يقتضيه كل واحد منها على انفراده. > وأما البرهان الآن < فما هو كلي يتبين. وذلك أنه لم يكن البرهان بما هي خطوط أو بما هي أعداد، لكن من قبل الأمر الذي من أجله يضعونه أنه كلي ولهذا السبب. ولا

١٠

١٥

٢٠

٢٥

إِنَّ بَيْنَ إِنْسَانٍ أَيْضًا فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ المثلثات برهان واحد أو براهين مختلفة أن كل واحد من المتساوي الأضلاع على انفراده وغير المتساوي الأضلاع والمتساوي الساقين زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين، يكون قد يعلم أن المثلث زواياه الثلاث [ ١٩٧ ب ] مساوية لقائمتين إلا أن يكون على ذلك النحو السوفسطائي ، ولا أيضًا على المثلث بأسره ، ولا أيضًا يعلم أنه ولا مثلث واحد آخر خارج عن هذه . وذلك أنه ليس يعلم ذلك من ٣٠ أمره من طريق أنه مثلث ولا أيضًا أن كل مثلث كذلك، لكن إنما يعلم من طريق العدد . وأما بالنوع فليس كل ، ولا أيضًا إن كان لا يوجد ولا واحد لا نعلمه .

فتى إذن لا نعلم على طريق الكل ، ومتى يعلم على الإطلاق ؟ فنقول إنه من البين أن ذلك إن كان الوجود للمثلث والمتساوي الأضلاع أو لواحد واحد أو لجميعها واحدًا بعينه . فاما إن لم يكن الوجود لها واحدًا بعينه ، لكان الوجود قد يجب أن يكون معنى آخر ، فإنه لا يعلم .

٣٥ فليت شعري ، البرهان إنما يوجد أولاً وبالكيفية بما هو مثلث أو بما هو متساوي الساقين ؟ ومتى يكون من أجل هذا موجوداً أولاً؟ وبالجملة لاى شيء هو البرهان؟ فمن البين أن الأمر الذى إذا ارتفعت له يوجد أولاً .

(١) مر : مثلث واحد .

(٢) مر : موجود .

(٣) ف : بالكيفية .

مثال ذلك أن المثلث المتساوى الساقين المعمول من النحاس قد توجد  
 الزوايا مساوية لقنأمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس  
 وأنه متساوى الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل  
 أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا  
 إذن أول ؟ — فإن كان ثانياً يكون مثلاً . فمن أجل هذا يوجد البرهان  
 لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلي هو لهذا .

## ٦

### < الضرورة في مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية ( وذلك أن ما يعلمه  
 الإنسان علماً لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ) وكانت الأشياء  
 الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور ( إذ كان بعضها موجوداً  
 في حدود الأمور ، وبعضها — وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن  
 يوجد في الأمور للأمور نفسها — موجودة في حدود المحمولات عليها ) — فمن  
 البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شيء  
 إما أن يكون موجوداً بهذا النحو ، وإما أن يكون [ ١١٩٨ ] بالعرض .  
 والأشياء التي بالعرض ليست ضرورية .

- فإما أن يكون ينبغي أن تُجرى القول على هذا النحو ، وإما أن نضع مبدءا ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضرورى ، وإن كان شيء ما قد يبين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فإما أن يبين ، فلا سبيل إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصة البرهان . والدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما تأتى بها على الذين يظنون أنهم قد بينوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا ، أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .
- ١٥
- ٢٠

- فظاهر بين من هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون فى أخذ المبادئ متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم <sup>(١)</sup> فيهم عـته : مثل ما يأتى به السوفسطائيون ، وهو أن الذى له علم يعلم ما هو العلم . وذلك أنه ليس إنما تكون المقدمة مبدءا بأن تكون مقبولة أولا ، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذى عليه يكون البرهان . وليس كل حق هو مناسباً خاصياً <sup>(٢)</sup> .
- ٢٥

وقد يتبين من هذه الأشياء أيضاً أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء <sup>(٣)</sup> الضرورية . وذلك أنه إن كان الذى ليس له عنده القول على لم الشيء — والبرهان

(١) ف : مقبولة . (٢) ص : مناسب خاص . (٣) ف : أى المعرفة بالعلة .

أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدى الى معرفة عليية .

موجود - ليس هو عالم . وهذا يكون بأن تكون <sup>١</sup> موجودة <sup>٢</sup> من  
الضرورة ، وأما لـ ب التي هي أوسط وتوسطه كان البرهان ليس هو من  
الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أجل الأوسط إذ  
كان هذا قد يمكن ألا يكون ، وأما النتيجة فهي ضرورية . - وأيضا إن كان  
الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذي [ ١٩٨ ب ]  
كان يعلمه من قبل باق ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قبل أنه  
ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصل له وباقيا والأمر باق ،  
غير أنه لا يعلم . فإذا نـ ولا فيما تقدم كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط  
قد فسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللازم هو ممكن ، إلا أنه غير  
ممكن أن يكون لنا علم بالأشياء التي هذه حالها .

٣٠

٣٥

أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط  
الذي به تثبت ليس هو ضروريا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على  
الضروري من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصدق أيضا من أشياء غير  
صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروريا ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ،  
كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضا دائما صادقة . فلتكن  
أ على ب من الاضطراب ، وهذه على ج : فـ أ إذن موجودة أيضا لـ ج من  
الاضطراب . فأما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فـ ب <sup>٢</sup> الأوسط أيضا يمكن أن

١٧٥

٥

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامي أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروريا ...

- ٢٠ يكون ضرورياً. وإلا، فلنكن  $\sim$  موجودة لـ  $\sim$  ليس من الضرورة، ولـ  $\sim$ ، وهذه أيضاً لـ  $\sim$  من الاضطرار : فإذن قد تكون موجودة لـ  $\sim$  من الاضطرار، لكن لم يوضع هذا . فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار، فمن اليقين أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضاً ضروري . وإلا لم يكن بالذي نعلم، لا لم الشيء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار، لكن إنما يظن ظناً أنه يعلم، وهو لا يعلم إذا كان ظاناً بالأمر الذي ليس هو ضرورياً أنه ضروري وإلا يكون يظن ولا ظناً أيضاً كان عنده من أمر الشيء أنه قد كان عالماً أنه موجود بالأوساط<sup>(١)</sup>، أو كان عنده من أمره لم هو بالأوساط أيضاً على مثال واحد .

- وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي عليها حُدِّثَتْ ومُيزَتْ الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية، إذا كان العرض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ. وذلك أني ما أريد بقولي هذا عوضاً هذه حاله . — على أنه لعمل الإنسان أن يتشكك فيقول : إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة، فأى سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية ؟ < إذا > أنه لا فرق في ذلك أن يكون الإنسان

(١) الألف في « أ » بالأحر، علامة أنها تصحيح .

٢٥ عند ما يسأل أى شئ اتفق يصرح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن من قبل أنه قد يلزم ضرورة أن ينجر بها ويصرح بها الذى يقول الأقاويل <sup>(١)</sup> ، وأن يقولها قولاً حقاً إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .

٣٠ ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطرار فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد ، فمن البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهذا السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار . ولا أيضاً لو كانت موجودة دائماً إلا أنها ليست بالذات : مثال ذلك المقاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ماهو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات ، ولا أيضاً لم هو . وذلك أن العلم بالشئ : " لم هو ؟ " هو أن نعلمه بالعلّة . فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجوداً للثنائى أيضاً ، والأول للأوسط بالذات .

## ٧

< عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معانى الهندسة فنستعملها فى [ ١٩٩ ب ] صناعة العدد .

(١) الواو مضافة بالأحر . (٢) ف بالأحر : المعانى الهندسية .

- ٤٠ وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة : أحدها الشيء الذي يتبين ، وهو النتيجة ، وهذا هو الموجود للجنس ما بذاته ؛ والثاني العلوم المتعارفة . والعلوم المتعارفة هي التي منها هي ؛ والثالث الجنس الموضوع ، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته .
- ٧٥ ب فالتى منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التى أجناسها مختلفة بميزة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام < البرهان على الأعداد ، إذ كانت الأعظام ليست أعداداً . فاما < كيف > يمكن أن يكون هذا في بعض الأشياء ، فنحن نخبر > بذلك فيما بعد .

- أما < البرهان العددي فهو مُقْتَنٍ دائماً للجنس الذى فيه يكون البرهان ؛ وكذلك تلك < العلوم > الباقية . فقد يجب إذن ضرورة متى عزم المبرهن أن ينقل البرهان ، أن يكون الجنس واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، وإما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى ، فذلك بين .
- ١٠ وذلك أن الطرفين والأوسط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحد

(١) ف : اقضى يوجد .

(٢) مضافة بالأحر .

(٣) تأكلت حروفها .

(٤) في الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحر : الاساط (الأوساط) ؟ .



- بعينه . فإنها إن لم تكن بذاتها فهي أعراض . ولهذا السبب ليس لعلم الهندسة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعب واحد . ولا لعلم آخر أيضا ما لعلم آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي حال بعضها عن بعض هذه الحال ، وهي أن يكون أحد الشئيين تحت الآخر بمنزلة ما المعاني المناظرية تحت الهندسة ، ومعاني تأليف اللحن تحت علم العدد . ولا أيضا إن وُجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو من مبادئ خاصة ، مثل أن نبين أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ، أو أنه مقابل للخط المستدير ؛ وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسها الخاص مُقتنٍ ، لكن من قبل أنه شيء عام .

## ٨

### < البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

- ومن البين الظاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية ، فمن الاضطرار أن تكون أيضا نتيجة [ ٢٠٠ ] مثل هذا البرهان ، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة . فليس إذن برهان<sup>(١)</sup> على الأشياء الفاسدة ، ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض ، من قبل أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن في وقت ما ، وعلى جهة ما . ومتى كان البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية

(١) ف : ولا برهان إذن .

- وتكون فاسدة ( أما فاسدة فمن قِبَل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية، فمن قِبَل أن هذا الشيء من الأشياء التي يكون<sup>(١)</sup> فيها هذا < موجودا، وهذا الآخر لا يكون موجودا > ولهذا السبب لا سبيل < إلى تحصيل > الكلية، لكن أنه الآن — وكذلك حالها في التحديد أيضا، من قِبَل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإما أن يكون برهانا متغيرا<sup>(٢)</sup> في الوضع، وإما أن تكون نتيجة مالمبرهان . — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر، فمن البين أن البراهين : أما من حيث هي لمثل هذا، هي موجودة دائما ؛ فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهي جزئية .
- والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الأخر الباقية .
- ٣٠

٩

<المبادئ الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان>

ولم كان يتنا ظاهرا أنه لا سبيل إلى أن يتبين كل واحد إلا من المبادئ التي لكل واحد، إذ كان الشيء الذي يتبين إنما هو موجود من طريق أن ذاك موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قد تبين على هذا النحو

(١) تأكلت حروفها . — موجودا : من : موجود .

(٢) ف : مختلفا .

٤٠ كما رام بروسن<sup>(١)</sup> تربع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عاقية ليست متجانسة؛ وهذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قد تطابق هذه الأقاويل أشياء أخرى أيضا ليست متناسبة الجنس . فإذا لم يعلم من طريق أن ذلك موجود<sup>٢</sup>، لكن بطريق العَرَض ؛ وإلا فما كان البرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [ ٢٠٠ ب ] .

٥ وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى عرفنا أنه موجود بما وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذلك موجود : مثال ذلك أنا نعلم أن المثلث زواياه مساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذى قيل موجودا له بذاته من مبادئه الخاصة به . فإن كان إذن هذا أيضا موجودا لما هو موجود بذاته ، فقد يجب ضرورة أن يكون الحد الأوسط مجانسا مناسبا ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن كذلك فكما تتبين معانى تأليف الجوهر بعلم العدد . وأمثال هذه قد تتبين

(١) بروسن Bryson المينارى الذى حاول تربع الدائرة وهو بسبيل إيجاد مساحتها ، وذلك أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها ، فحصل من ذلك على مضلعات ، بين مساحتها تقوم مساحة تلك الدائرة ؛ ويقال إنه رأى حيناً أن مساحة الدائرة تعادل الوسط الحسابى بين مضلع مرسوم فى داخلها وآخر يحيط بها .

وقد نقده أرسطو على أساس أن بروسن قد اعتمد فى برهانه على بدئية تقول إن الأشياء التى تكون — نسبيا — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هى تساوى هذه الأخرى . ويرى أرسطو أن هذه البدئية تنطبق لا على الأقطام وحدها ، بل وأيضا على الأعداد ، فهى تنطبق إذن على أشياء من أجناس مختلفة . وقد أرسطو هذا تنجده كذلك فى "التحليلات الأولى" م ٢ ف ٢٥ ص ٦٩ أ ٣٢ ر "سوفسطيقا" ف ١١ ص ١٧١ ب ص ١٦٦ ر ١٧٢ أ ٢ — ٧ . (٢) ف : صناعة . — وتأليف الجوهر يقصد به التأليف الموسيقى . (٣) ف : تتبين .

بيانا على مثال واحد، غير أن < ثمت فرقا هو > أن البرهان على أنه موجود هو للعلم الأخير، إذ كان < النوع الذى هو موضوع له هو مميز مختلف > ، وأما لم هو فهو شأن العلم الذى هو أعلى وهو < الذى > التأثيرات موجودة له بذاته . فإذن بين ظاهر من هذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن يد < كون برها > ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد،  
١٥ لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شيء عام .

فإن كان هذا بيننا، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصة بكل واحد ، وإلا فقد تكون تلك مبادئ جميعها ، < والعل > سم بتلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنما < يكون > يعلم أكثر < م > من كان يعلم من أسباب هي أعلى . فإنه إنما يعلم من التي هي أكثر تقدما متى لم يكن علمه من طل أيضا هي معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر، فعلمه أيضا أجود . وإن كان العلم إنما هو ذلك، فهو في باب العلم أكثر وأجود أيضا .  
٢٠ وأما البرهان فلا يطابق أن ينقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للغانى الهندسية عند المناظيرية<sup>(٢)</sup> وفي المعانى العددية عند تأليف اللغون .

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا، أو لا . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علما يقينا من مبادئ مناسبة

(١) تأكلت حروفهما . (٢) ف : أى مقدمات أول .

(٣) المناظيرية = optique .

خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [ ١٢٠١ ] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أول<sup>(١)</sup> . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة ومجانسة للأوائل .

٢٠

١٠

### < المبادئ المختلفة >

وأعني بالأوائل<sup>(٢)</sup> في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتي من هذه ، فذلك يقتضِب اقتضايا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذا ، فهو يقتضِب ذلك في المبادئ اقتضايا . وأما تلك الأنحرَفان تَبرين : مثال ذلك أنه ما للوحدة أو ما للمستقيم ، وما للمثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذا أو العِظَم أيضا . وأما تلك الأنحرَفين .

٣٥

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فما تخص واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضها فأمور عامة ، والعامة هي على طريق التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم — فالخاص هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامة فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

٤٠

(١) مضومة الهززة في المخطوط .

(٢) ف بالأحر : بالمبادئ .

فكل واحد من هذه هو كافٍ بمبلغ ما يستعمل في ذلك الجنس و > ذلك أنه يكون < فعلا واحدا بعينه يفعل ، وإن لم يوجد في جميعها ، لكن في الأعظام فقط والعدد .

- والأمور الخاصة هي تلك التي يؤخذ أيضا أنها موجودة ؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد < ف > للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط . وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشيء ؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثال ذلك : أما علم العدد فتأخذ ما هو الفرد وما هو الزوج ، أو ما المربع [ ٢٠١ ب ] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فتأخذ ما هو الأصم<sup>(٢)</sup> والمنكسر أو المنعطف . وأما أنه موجود فيبينون
- ١٠ بيانا بالأمور العاقية ومن الأشياء التي يبينون بها ؛ وكذلك علم النجوم . — وذلك أن كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء<sup>(٣)</sup> : أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة ( وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها<sup>(٤)</sup> ) ؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاقية وهذه هي الأوائل التي منها يبينون<sup>(٥)</sup> ؛ والثالث التأثيرات ، وهي تلك التي يأخذون أخذها على ماذا يدل كل واحد منها . وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء بشيء من هذه : مثال ذلك :

(١) تأكل أوها . (٢) الأصم : irrationnel .

(٣) ف بالآخر : يؤخذ بثلاثة أشياء .

(٤) ف بالآخر : الشيء الذي . (٥) ف بالآخر : بذاته .

(٦) هنا وفي المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضا : يشتهون .

أما الجنس ، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرا ( وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحر في أنه ظاهر الوجود حالا واحدة ) ؛ ولا مانع يمنع أيضا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة . كما أنه ولا الأمور العامة أيضا : وذلك أنه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية متساوية من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هذه الثلاثة في نفس الطبع بدون ذلك<sup>(١)</sup> : أعني ما فيه يبرهن ، والأشياء التي عليها يبرهن ، والأشياء التي منها يبرهن .

٢٠

[وليس يوجد أصل<sup>(٢)</sup>] ولا شيء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة أيضا ما هـ > و < من أجل ذاته ويظن أنه ضروري . وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذي في النفس ، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائما ، لكن القول الباطن ليس يعاند دائما . — بجمع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذه لها هو مظنوناً عند المتعلم<sup>(٣)</sup> ، فإنما يضعها وضعا ، وهي أصل موضوع ، أعني الوضع لاعلى الإطلاق<sup>(٤)</sup> ، لكنها عند ذلك

٢٥

(١) تأكلت حروفها . (٢) تحبها : أمور ، وصححت بالأحر فأضيف : أ < لا > مورد . (٣) ش : ليس في السرياني بنقل إسحق هذه الألفاظ المتعلم عليها موجودة (المعلم عليها هي : تبقى الباقية متساوية) .

(٤) ف بالأحر : أي بدون ما هي في البرهان .

(٥) ما بين المعقوتين مضروب عليه بالأحر . (٦) ص : مظهر .

(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكل وبالْحَقِيقَة .

٣٠ فقط . فاما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن<sup>(١)</sup> واحد، أو من حيث ظنه على ضد [٢٠٢] ، فإنما يصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا المعنى<sup>(٢)</sup> يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هي ما كان مقابلا لظن المتعلم ، وهذا هو الذي يأخذه الانسان وهو متبرهن<sup>(٣)</sup> من حيث لم يبينه .

٣٥ وأما الحدود فليست الأصل الموضوع<sup>(٤)</sup> ، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بوجوده ، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدمات . والحدود إنما ينبغي أن يفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم ألا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلا موضوعا . لكن > الأصل الموضوع هو أنه حينما < جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة ، هو لا المهندس أيضا يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما نقول في ماليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما نقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أى لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(٢) ش : هذا الفصل المعلم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحيير للقص المعلم

عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) . (٣) ش بالأحر : أى يحتاج إلى برهان .

(٤) ش بالأحر : يريد > بالأصل الموضوع « هاهنا المقدمات الأوتل .

(٥) ش بالأحر : أى إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة .

(٦) ف بالأحر : إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع .

(٧) أى : والمهندس أيضا لا يضع أشياء كاذبة ...



مستقيم وليس هو مستقيماً . والمهندس<sup>(١)</sup> ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق أن هذا الخط هو كما خبر عنه ، لكن بالأشياء التي يستدل عليها بهذه .

١٧٧

وأيضاً المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحداً من هذين .

## ١١

### < المصادرات >

فأما وجود الصور ، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان مُزْمَعاً أن يكون ، فليس هو شيئاً تدعو إليه الضرورة . وأما القول بأن الضرورة قد تدعو في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصديق ؛ وإن لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا موجوداً . وإن لم يكن الكلي موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً ، فإذن ولا البرهان أيضاً . فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولاً على الكبير ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم .

٥

فأما القول<sup>(٥)</sup> بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢] على شيء واحد بالإيجاب والسلب معاً ؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد ، اللهم إلا أن تدعو

١٠

(١) ش : أى وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحرى : فرق آثرين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلي وعلى الكلي ، وكأنه شك .

(٤) ش : وهذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التي توأم البرهان منها إذا كانت

ظاهرة لا تحتاج إلى استثناء . (٥) ف بالأحرى : القصة . (٦) ف : أى لا يذكرها شيئاً .

الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه <sup>(١)</sup> حالها . وقد يتبين <sup>(٢)</sup> عندما يقتضون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ، وأما بالسلب فلا يصدق . وأما الأوسط فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود <sup>(٣)</sup> أو غير موجود ، وكذلك الثالث أيضا . وذلك أنه إن سلم <sup>(٤)</sup> أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول <sup>(٥)</sup> بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك <sup>(٦)</sup> على ما هو الإنسان ، إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لحيوان ، فيكون القول إذن صادقا في قالياس ، وإن كان في لاقالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو لحيوان . والسبب <sup>(٧)</sup> في هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ، لكن على أشياء أخرى ، من قبيل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذن ولا فرق <sup>(٨)</sup> في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا هو وليس هو .

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دائما <sup>(٩)</sup> على طريق الكلية ، لكن

(١) ش : أى إيجاب شيء ما وسلب سلبه ، مثال قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو لحيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أى الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأحر : أعطى .

(٦) ف : أى أنه حيوان . (٧) ش : أى في أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : المتناقضة .

(١٠) ش : أى ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهنتس ، فإنه

لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة متناقضة لذلك الإيجاب .

بمبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ في جنس جنس ، وأعني في الجنس بمثله  
ما هو في الجنس الذي نأتى فيه بالبراهين ، كما قيل فيها تقدّم أيضا . ٢٥

وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضا في الأمور العامة ، وأعني بالعامة  
التي يستعملونها على أنهم منها يثبتون ، لالما فيه يثبتون ، ولا أيضا ما إياه يثبتون .  
والجدل لجميها ، وإن كان يوجد شيء ما يتمس بالكلية لثبتين الأمور<sup>(١)</sup>  
العامة ، مثال ذلك أنه لكل شيء : إما موجبة وإما سالبة ، وإن نقص من  
المتساوية متساوية أو شيء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالها حالا  
أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا للجنس ما محدود ، وإلا لم يكن بالتي تُسأل  
ولا سؤالا . وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت  
[ ١٢٠٣ ] أشياء متقابلة لا يثبت شيء واحد بعينه وقد يثبت هذا في «المقاييس»<sup>(٢)</sup>

## ١٢

### < السؤال العلمي >

إلا أنه إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من التقيض هما واحدا<sup>(٣)</sup>  
بعينه ، وكانت المقدمات في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس<sup>(٤)</sup>

(١) ف : أي الموضوع . (٢) ب : أي المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شيء ما .

(٤) ش : أي يوضع ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « اثبتات

الأولى » م ١ ف ١ م ٢ ف ١٥ ص ٦٤ ب ٨ وما يليه . (٦) ش : أي الجدل .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أي السؤالات .

- في واحدٍ واحدٍ منها ، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مُناسب<sup>(١)</sup>
- خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم . فمن البين إذاً أنه ليس كل سؤال يوجد<sup>(٢)</sup>
- هندسيا ولا طيبا . وكذلك في تلك الأثر الباقية . لكن إما أن يكون من تلك<sup>(٣)</sup>
- التي منها نقبّين معنى ما من التي عليها الهندسة ، وإما التي منها بأعيانها يقبّين من<sup>(٤)</sup>
- المعاني التي منها الهندسة بمنزلة المسائل المناظرية . وكذلك في تلك الأثر<sup>(٥)</sup>
- الباقية . والقول إنما ينبغي أن يقبل في هذه من مبادئ ونتائج هندسية .
- وأما القول في المبادئ فلا ينبغي للمهندس أن يوفى السبب بما هو مهندس ،
- وكذلك في العلوم الأثر الباقية أيضا .

- فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحدٍ من العلماء عن كل شيء ؛ ولا أيضا
- ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحدٍ به ؛ لكن إنما يجب أن يجيب<sup>(٦)</sup>
- عن أشياء محدودة مُتعارضة في علمه . فإن وجد إنسان يجارى المهندس قولاً ما<sup>(٧)</sup>
- وينظر بما هو مهندس ، فمن البين أن فعله هذا يكون فعلاً جليلاً متى كان<sup>(٨)</sup>
- يبين شيئاً ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل .

(١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم .

(٢) ف بالآخر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتى بالسؤال .

(٣) ف : والسبب . (٤) ف : يوفى .

(٥) ف : الكلمة . (٦) ف : منفردة . (٧) مضبوطة في المخطوط .

(٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط في تربيعة الدائرة بأن عمل شكلاً هلالياً .

(٩) ش : مثل ما فعل أظفغن وأبرسن في تربيعة الدائرة فإن أظفغن أخذ أن الخط المستقيم

جلايق قوساً (ص : قوس) ، و < أ > برسن أخذ أن الصغير والكبير مستويان في الجنس .

- ومن البين أنه ليس يكشف المهندس ولا تكسيفا أيضا، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض . <sup>(١)</sup> فإذا لا سبيل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير مهندسين . وذلك أنه قد يضل الذي تجرى مناظرته مجرى رديئا . وكذلك ١٥ في العلوم الأخر الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ، أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ — وفي واحد واحد من العلوم مسائل هي بلا علم هندسية ، فأَيُّها هي ؟ وترى الذي هو بلا علم هو قيس أم مغالطة ؟ وهو في الهندسة ، أم في صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال ٢٠ الموسيقى هو غير هندسي في الهندسة . وأما الظن بأن الخطوط المتوازية [ ٢٠٣ ب ] تلتقي فهو هندسي على جهة ما ، وغير هندسي على جهة أخرى . وذلك أن هذا يكون على ضريين كالحال في : لا وزن ، يقال : لا هندسة — <sup>(٢)</sup> أما على نحو واحد فن قبل أنها ليست موجودة له بمثلة عدم الوزن ، وأما بخلافه فن قبل أنه مُقْتَنٍ له اقتناء رديئا . وهذا النحو من لا علم ، وهو ٢٥ من أمثال هذه المبادئ ، هو مضاد .

فأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال من قبل أن الحد الأوسط هو أبداً مضاعف ، <sup>(٣)</sup> وذلك أن آخر يحمل على هذا كله ، وهذا يقال <sup>(٤)</sup>

- (١) ش : أى يرضى للمهندس ألا يكون معه علم الأمر الذي يسأل عنه مثل الطبيب مثلا .  
(٢) ف : مخاطبه .

- (٣) ش : في السرياني : وأما بنحو واحد فغير هندسي من حيث هو غير مقنن لما بمثلة غير الحسن ؛ وأما بنحو آخر فإنه مُقْتَنٍ لها اقتناء رديئا . (٤) ش : أى كما يقع في الجدل .  
(٥) ف بالأحر : أى ليس هو اسما مشتركا . (٦) ف بالأحر : أى الأكبر .

٣٠ على الآخر<sup>(١)</sup> كله ( وأما المحمول فلا يقال كل ) ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها في ذهن<sup>(٢)</sup> . وأما في الجدلية<sup>(٣)</sup> فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ فإن رسمه رسماً كان ظاهراً . وما يرى الكلام المسمى باليونانية آ<sup>(٤)</sup> في أهو دائرة ؟ فظاهر أنها ليست دائرة .

وليس ينبغي أن يوثق عليه بالمعانة إن كانت المقدمة استقرائية . فكما أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة — إذ كانت ليست على جميعها وكان ٣٥ القياس من المقدمات الكلية — ، فمن البين الظاهر أنه ولا المعانة أيضاً . وذلك أن المقدمة والمعانة هي واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعانة التي يأتي بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأفاويل غير قياسية من قبيل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما ، مثال ذلك بمنزلة ما كان ١٧٨ يفعل قانس<sup>(٥)</sup> في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك أن النار تولدها سريع كما زعم ، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولد سريعاً . فإنه على هذا التحول لا يكون قياس<sup>(٦)</sup> ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف تابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هو أسرع ما يكون في الحركة تابعا للنار .

---

(١) ف بالأحر : الأصغر . (٢) ف بالأحر : بلإيجاب كل .  
 (٣) ف بالأحر : أي لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحر : النوم .  
 (٥) ف بالأحر : الاتعابية . (٦) ش : كلام موزون . — يقصد شعر الملاحم :  
 les vers épiques (٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus .

فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضيت . وأحيانا قد يمكن [ ٢٠٤ ] ذلك ، لكنه ليس هو مما يرى ويعتقد .

ولو لم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب ، لقد كان التحليل بالعكس سهلا ، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوى . فلتكن  $\bar{A}$  مما هو موجود . وإذا كانت هذه موجودة ، فلتكن هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة<sup>(١)</sup> — مثال ذلك الأشياء التي عليها  $\bar{B}$  : فن هذه إذا أين أن تلك موجودة . والأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوى أكثر ، من قبل أنه لا يوجد فيها ولا عرض واحد ، لكن حدود ( وبهذا المعنى أيضا قد تخالف الأمور الجدلية ) .

وتريد وتسمى لا بالأوسط<sup>(٢)</sup> ، لكن بأنهم يستأنفون فيقتضبون : مثال ذلك :  $\bar{A}$  ،  $\bar{B}$  ، وهذه  $\bar{B}$  ، وهذه أيضا  $\bar{D}$  ، وعلى هذا النحو إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجانب أيضا بمنزلة  $\bar{A}$  على  $\bar{B}$  وعلى  $\bar{H}$  . مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضا المرسوم عليه  $\bar{A}$  ، والعدد الفرد الكمي الذي عليه  $\bar{D}$  ، والعدد الفرد الذي عليه  $\bar{H}$  : فـ  $\bar{A}$  إذن هو على  $\bar{H}$  ، وليكن أيضا العدد الزوج<sup>(٥)</sup> ذوكم ما عليه  $\bar{D}$  ، والعدد الزوج الذي عليه  $\bar{H}$  ؛ فـ  $\bar{A}$  إذن هو على  $\bar{H}$  .

- 
- (١) ف : يقتض . (٢) ص : تزيد — أى أن البراهين تزيد .  
 (٣) ف : الأساط (كذا ! ) . (٤) ف : بأن يقتض زيادة .  
 (٥) ف : الكمي .

## < العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة >

والعلم بأن الشيء موجود<sup>(١)</sup> ، والعلم<sup>(٢)</sup> "بلم هو" قد يخالف بعضهما بعضاً : أما أولاً ففي علم واحد بعينه ؛ وفي هذا يكون على ضربين : أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط ( وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى<sup>(٣)</sup> ، والعلم بلم هو إنما يكون بالعلة الأولى ) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط ، لكن ليس العلة نفسها ، بل بالتي "عكس بالتساوي" ، أو بأشياء هي أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة<sup>(٤)</sup> ؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان : بمثالة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منا<sup>(٥)</sup> ، من قبل أنها تلمع<sup>(٦)</sup> . — ليكن الذي عليه > [ ٢٠٤ ب ] المتحيرة ، والذي عليه ب أنها لا تلمع ، والذي عليه أ أنها قريبة منا ؛ فالقول بأن ب على ح حق ، وذلك أن المتحيرة لا تلمع . وكذلك أ على ب ، فإن الذي لا يلمع هو قريب منا<sup>(٧)</sup> . وهذه فتوجد بالاستقراء أو بالحس . فإذن موجودة أحـ من الاضطراب<sup>(٨)</sup> . فقد تبين إذن أن الكواكب المتحيرة قريبة منا .

(١) ش : إذا عرفناه من معلوله . (٢) ش : إذا عرفناه من علته .

(٣) ش : أى أن الفرق بينهما ، إذا كانا في علم واحد ، يكون على ضربين .

(٤) ش : أى العلة القريبة . (٥) ش : معنى المعلوم .

(٦) ش : أى عندنا . (٧) ف بالأحرى : لا تلمع .

(٨) تأكلت حروفها . (٩) ش : أى لزوجها للقدمات من الاضطراب .



فهذا القياس ليس هو على "لم الشيء" ، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قريبا منا أنها لا تلعب ، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلعب . وقد يمكن أن يتبين هذا بدال الآخر منها فيكون عند ذلك البرهان على "لم هو" .

مثال ذلك : لتكن  $\alpha$  المتحصية ، وليكن  $\beta$  ما عليه  $\alpha$  قريبا منا ، وليكن أنها لا تلعب ما عليه  $\alpha$  — ف  $\beta$  موجودة  $\alpha$  ، وتكون أيضا  $\alpha$   $\beta$  و  $\alpha$  أيضا — وهي أنها لا تلعب —  $\alpha$   $\beta$  ؛ ويكون هذا القياس على "لم هو" ، إذ كان قد أخذت فيه العلة الأولى . وأيضا كما يبينون أن القمر كرى نير بذاته ، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كرى يتريد أنه ، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كرى ؛ والقمر يقبل هذا التريد ؛ فمن البين أنه كرى . فعلى هذا التحو يكون قياس أنه . وأما إذا وضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على "لم هو" ، وذلك أنه ليس إنما هو كرى بسبب تريده هذا الضرب من التريد ، لكن من قبل أنه كرى يقبل مثل هذه التريدات . فليكن القمر الذى عليه  $\beta$  ، والكوى ما عليه  $\beta$  ؛ وليكن التريدات ما عليه  $\alpha$  .

وأما الأشياء <sup>(٣)</sup> التى لا يرجع الأوسط فيها بالتساوى ، وكان الذى ليس هو علة أعرف من العلة ؛ أما أن الشيء فقد يتبين ، وأما لم هو فلا . — وأيضا

(١) ش : أى موجود . (٢) ف بالأحر : بعكس هذه الحال .

(٣) ش : أى إذا كان الأوسط معلولا ( ص : معلول ) ، فليس يلزم إذا كانت علتها موجودة أن يكون موجودا ، بل إذا كان هو موجودا أن يكون موجودة ، مثل الخشب والباب .

(٤) ش : أى موجود .

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً<sup>(١)</sup> فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على « لَمْ هو » إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها - مثال ذلك : لَمْ لا يتنفس الحائط ؟ فيقال : لأنه ليس [١٢٠٥] بحيوان . فلو كان هذا هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس - مثال ذلك<sup>(٢)</sup> إن كان السبب هو السبب في ألا يكون الشيء موجوداً ، مثل أنه إن كان وجود الحار والبارد على غير اعتدال هو السبب في ألا يكون صحيحاً ، فوجودها معتدلة هو السبب في أن يكون صحيحاً<sup>(٣)</sup> . وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشيء موجوداً ، فالسلب في ألا يكون موجوداً .

- وأما في الأشياء التي وفيت على هذا النحو فليس ما قيل لازماً ، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون في الشكل الثاني - مثال ذلك : ليكن آ حيواناً ، وما عليه ب أنه يتنفس ، وما عليه ج الحائط . فآ موجود لكل ب إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان ؟

(١) - أ : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد نظام الشكل الثاني . ويحيى النحوي يقول : ليس الأمر كذلك . بل إن أراد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعاً . وأظن أن ما قاله يحيى النحوي أضغ الأعفاريل ، ويشهد بذلك قول القليلوف إذ يقول : " إن كان لا يخبر بالعلة نفسها " . قال لي الشيخ الفاضل يحيى بن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوي في ذلك . (٢) ش : أى برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم . (٤) ش : قال : إن<sup>١٢٠٦</sup> يكون في الشكل الثاني ، وليس هذا مقصوداً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني .

في السرياني : مثال ذلك قول أفانرس أن بلد الصقالية لا يوجد فيه منيات<sup>١٢٠٧</sup> ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً .

وَأَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ حَ ، فَإِذَنْ بَسَّغِيرَ مَوْجُودَةٍ لَشَيْءٍ مِنْ حَ . فَالْحَاطِطُ  
إِذَنْ لَا يَنْتَفِسُ .

وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى  
والغزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعدا كثيرا . مثال ذلك قول  
أناخرسس إنه ليس في بلد الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم .

٣٠

أما الخلافات بين القياس على « أَث » الشيء، وبين القياس على « لِمَ »  
الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات . فأما في علمين مختلفين فيكون<sup>(١)</sup>  
على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر  
في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما عند

٣٥

الآخر هي هذه الحال التي أنا وإصْفُها، وهي أن يكون أحد العلمين تحت  
الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة، وعلم الحيل عند علم المجسمات، وعلم  
تأليف اللحن عند علم العدد، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كَادَ<sup>(٢)</sup>

٤٠

أن تكون هذه العلوم متواطئة [ ٢٠٥ ب ] أسماؤها بمنزلة علم النجوم التعاليمي  
والذي تستعمله صناعة الملاحة، وبمنزلة تأليف اللحن، أغنى التعاليمي  
والسماعي . وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يُحَسُّ بالأمر، وأما العلم  
بلم هو فهو لأصحاب التعاليم، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب،  
وكثيرا ما لا يشعرون بأنه كالحال في الذين يبحثون عن الأمر الكلي، فإنهم

١٧٩

(١) تأكلت حروفها . (٢) ش : إنما قال : « كاد » على طريق الاستظهار .

(٣) ش : لا علم لم . (٤) ف : بالوجود .

- كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور، وهي شئ آخر في الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور: وهي لا على شئ موضوع، وذلك أنه وإن كانت المقادير على شئ موضوع<sup>(١)</sup>، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على ذلك الأمر الموضوع .
- وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة، مثال ذلك أمر القوس الحادثة في السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعي، وأما لم هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق<sup>(٢)</sup> وإما للذي هو في التعاليم . — وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجرح المستدير: أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب، وأما لم ذلك فإلى المهندس .

#### ١٤

### < فضل الشكل الأول >

- وأصح العلم وأشد يقينا من الأشكال هو الشكل الأول . أما أولا فنقبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتي براهينها — مثال ذلك : علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت<sup>(٣)</sup> أن تكون جميع العلوم التي نبحث عن « لم » الشئ هذا الشكل تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشئ إنما يكون بهذا الشكل : إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة .
- (١) ف : يريد : في ... (٢) ش : أي الذي نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر .
- (٣) ف : أربشر : إنما قال : « كادت » لأنه ربما تستعمل برهان الخلف ، وربما استعملت الشكل الثاني .

جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشد الأشكال يقيناً ، والعلم بلم الشيء هو أكثر تحقيقاً . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يتَّصِدُ<sup>(١)</sup> . وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما في الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكلي ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيواناً [ ١٢٠٦ ] ذا رجلين بنحو ما<sup>(٢)</sup> .

٢٥

وأيضا فإن هذا الشكل ليس هو محتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فهذا الشكل يتصل ويتَّي إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .  
فن البين إذن أن الشكل الأول أحق الأشكال جدا في باب العلم .

٣٠

## ١٥

### < القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه قد يمكن أن تكون آ موجودة لـ ب بغير انقطاع<sup>(١)</sup> ، كذلك قد يمكن ألا يوجد لها أيضا ، وأعني بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود

---

(١) ش : أبو بشر : لم يقل يتَّصِدُ ويستخرج بالشكل الأول فقط ، وهي تعني أنه يتَّصِدُ على أنه حد المحدود ، ولكن يقين جز جز من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود ، والحد بأسره يتَّصِدُ بالشكل الأول وحده فقط ، لا على أنه هو حد ذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له ويوجد .  
(٢) ش : أي ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس ، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله .  
(٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوابب هذه حالها .

(٤) س : إنما تسمى المقدمة في ذات الوسط بنسبة انقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيها شيء ثالث . — وف : وسط .



- وكذلك إن كانت ب أيضا في كل الشيء، وكانت إ غير موجودة لـ ب،  
فمن البين أن لا وجودها لها بغير انقطاع . وذلك أنه إن [ ب ٢٠٦ ] كان  
بينهما أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن يكون أحدها في كل الشيء ويكون  
قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني . فإن كان في الشكل الأول  
فـ ب هي التي تكون في كل الشيء إذ كانت المقدمة التي هي عند هذه قد  
يجب أن تكون موجبة . وإن كان في الأوسط فأيهما <sup>(٢)</sup> اتفق . وذلك أن  
القياس قد يكون أيهما أخذت <sup>(٣)</sup> سالبة . وأما إن كانتا كلتاها سالتين ،  
فلا يكون قياس . ٢٠

فمن البين إذا أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود لشيء آخر .  
فأما متى يكون وكيف ذلك فقد خبرنا به .

## ١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

- وأما الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة،  
فهو خدعة وضلالة تكون بقياس . وهذا يكون في الأشياء التي هي موجودة  
٢٥

- 
- (١) ش : يعني إذا كانت لا على شيء من ب وعلى كل أ ، فـ أ ولا على شيء من  
ب ؛ فليس وجودها لها أولا . (٢) ش : أي الشكل ( = الثاني ) .  
(٣) ف بالأحرى : أي المقدمات . (٤) ف : بغير توسط .  
(٥) ف : مثل جهل الصبيان . (٦) ف : انهم : من خارج ، أو بغير قياس .  
ش : أبو بشر : أي يعتقد خد ما قد بين بقياس .

أو غير موجودة ، أولاً على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .

أما الخدعة وضلالة الظن البسيط فهما بـسـيـطـان ؛ وأما الضلالة التي تكون بالقياس فهي كثيرة الفنون . — فلتكن  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $B$  بغير

انقطاع . فإن قاس أن  $\bar{A}$  موجودة لـ  $B$  عندما نأخذ  $C$  الحد الأوسط ،

فقد يكون جاهلاً بقياس<sup>(٣)</sup> . فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين ،

وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت  $\bar{A}$  غير موجودة

لشيء من  $C$  ، و  $C$  أيضاً غير موجودة لشيء من  $B$  ، وقد أخذت كل واحدة

منهما بالعكس<sup>(٤)</sup> ، فقد تكون كلتاهما كاذبة<sup>(٥)</sup> ( وقد يمكن أن تكون حال  $C$  عند

$\bar{A}$  وعند  $B$  حالاً لا تكون بهما تحت  $\bar{A}$  ولا تكون لـ  $B$  بالكلية . فاما  $\bar{B}$

فغير ممكن أن تكون في كل الشيء ، إذ كان قد قيل إن  $\bar{A}$  غير موجودة لها أولاً ،

وأما  $\bar{A}$  فليست من الاضطرار موجودة لجميع الأشياء بالكلية<sup>(٦)</sup> . فإذا قد

تكون كلتاهما [٢٠٧] كاذبة<sup>(٧)</sup> . وأيضاً قد يمكن أن توجد إحداهما صادقة ،

غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدمة  $\bar{A}$  . وذلك أن مقدمة  $\bar{B}$

هي دائماً كاذبة من قبيل أن  $B$  ليست ولا في شيء واحد . فاما  $\bar{A}$  فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أى ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحر :

فأنواعها كثيرة : (٤) ف بالأحر : مغفلة عند ملة معلما (غير واضحة في المخطوطة) .

(٥) ف بالأحر : أى بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .

(٧) ف بالأحر : بعكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .

(٩) ف بالأحر : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .



يمكن؛ مثال ذلك إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  بغير انقطاع<sup>(١)</sup>؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع ، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة ؛ وأما الأخرى فكاذبة . وذلك يكون متى كان شيء واحد بعينه محمولاً على أكثر من واحد، وكان ولا واحد منهما ولا في واحدٍ منهما .

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود فإمّا يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا النحو . وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر . وأما القياس على أنه ليس بموجود ، فقد يكون في الشكل الأول والثاني . فليخبر أولاً على : كم ضرباً يكون في الشكل الأول ؟ وبأي حال من أحوال المقدمات يكون ؟

ف نقول : إنه قد يمكن أن يكون قياس ، والمقدّمتان كلتاها كاذبة<sup>(٢)</sup> ، مثل أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  أيضاً بغير توسط : فإنه إن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{C}$  ، وأخذت  $\bar{C}$  لكل  $\bar{B}$  ، فالمقدّمتان تكونان كاذبتين<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) ف بالأمر : محمول على  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  : أما لـ  $\bar{C}$  فبالإيجاب ، وأما لـ  $\bar{B}$  فبالسلب .  
 (٢) ف بالأمر : أي من  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  .  
 (٣) ف بالأمر : يعنى الشكل الأول . (٤) ص : كاذبتان .  
 (٥) ش : الحدود المأخوذة لتصحيح هذا القول : الجوهر ، وذو النفس ، وغير ذى النفس ؛ — فالجوهر ولا على شيء من ذى النفس ؛ وذو النفس على كل غير ذى النفس ؛ فالجوهر ولا على شيء من غير ذى النفس .  
 (٦) ش : الحدود لهذا : الجوهر ، والكيّة ، والإنسان .

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة ، والأخرى  
 ١٥ صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة  $\bar{A} \supset B$   
 صادقة ، و  $\bar{B} \supset A$  كاذبة . أما أن  $\bar{A} \supset B$  صادقة فمن قبل أن  $\bar{A}$  ليست  
 موجودة لجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون  $\bar{B} \supset A$  كاذبة من قبل أنه غير  
 ممكن أن تكون  $\bar{B}$  ، التي  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء منها ، موجودة لـ  $\bar{B}$  .  
 وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة  $\bar{A} \supset B$  حينئذ صادقة . ولو كانت أيضا  
 مع ذلك كلتاها صادقة ، <sup>(٢)</sup> لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن <sup>(٣)</sup>  
 ٢٠ أن تكون  $\bar{B} \supset A$  أيضا صادقة [ ٢٠٧ ب ] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن  
 تكون  $\bar{B}$  موجودة في  $\bar{B} \supset A$  وفي  $\bar{A}$  أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون  
 إحداهما تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{B}$   
 تكون هذه المقدمة كاذبة .

٢٥ فن البين إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداها كاذبة ،  
 وإذا كانت كلتاها كاذبة . <sup>(٤)</sup> وأما في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان  
 كلتاها كاذبة بكتبيهما ، <sup>(٤)</sup> فغير ممكن . <sup>(٥)</sup> وذلك أنه إذا كانت  $\bar{A}$  موجودة لكل

---

(١) ش : طريق آخر يبين به أن مقدمة  $\bar{B} \supset A$  كاذبة . (٢) ص : صادقتين .  
 (٣) ش : الحدود : الجوهر ، والحيران ، والإنسان . (٤) ص : كاذبتين .  
 (٥) ش : الحسن (أى ابن الخمار) : قد تبين في المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا  
 كانت المقدمتان كاذبتين في الشكل الثانى ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التى  
 قصد أن يبينها هاهنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلتاها كاذبة (ص : كاذبتين) بالكلية .  
 قال لى الفاضل ينجى : إنما لم نتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كليتين إحداها (ص : أحدها)  
 موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قبل أن نظمهما هو نظام ضدّيهما ، وهما صادقان ؛  
 وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياسيا .

- بَ فلا مسيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجودا لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر<sup>(١)</sup> . وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجودا لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان من ممّا أن يكون قياس<sup>٢٠</sup> .
- فإن كانت إذن متي أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضده هذه الحال تكون حالها عكس هذه الحال . وهذا غير ممكن . وأما بالجزء<sup>(٢)</sup> فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة — مثال ذلك أنه إن كانت حَ موجودة لـ أَ و لـ بَ أيضا بالجزء وأخذت موجودة لكل أَ<sup>(٣)</sup> ٢٥
- وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين ، لكنه ليس بكتبيهما ، بل بالجزء . وكذلك يكون وإن وضعت السالبة بالعكس . وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة — أيهما كانت ، وذلك أن ما هو موجود لكل أَ هو موجود لـ بَ أيضا<sup>(٤)</sup> . فإن أخذت حَ موجودة لكل أَ وغير

(١) ش : بيان ذلك إذا كانت أَ بالحقيقة موجودة لكل بَ فإِما أن تكون جنسا لـ بَ أو نوعا أو عرضا غير مفارق ، فظاهر أنه لا يوجد أمر مباين للجنس وموافق للنوع بالكلية وبالعكس .

(٢) ش : الحدود : ذوقس ، الجوهر ، الجوهر الجسماني .

(٣) ص : بالجزء أخذت ...

(٤) ش : أي إن وضعت الكبرى بدلا من كونها منرى .

(٥) ش : الحدود : الجوهر ، الحيوان ، الإنسان .

(٦) ف : يبنى حَ .

(٧) ف : الموضوع الذي فرض صادقاً .

- ٨٠ ب موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون: أما حـ آ فصادقة، وأما حـ ب فكاذبة. <sup>(١)</sup>  
 وأيضاً ما هو غير موجود لشيء من ب فإنه ليس هو أيضاً موجوداً للجميع آ.  
 وذلك أنه إن كان موجوداً لـ آ فهو موجود لـ ب أيضاً، لكنه لم يكن  
 موجوداً: فإن [٢٠٨] أخذت حـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء  
 من ب، تكون مقدمة بـ حـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك  
 تكون وإن بدلت السالبة: <sup>(٢)</sup> وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس  
 يكون موجوداً ولا لـ ب أيضاً. فإن أخذت إذن حـ غير موجودة لشيء  
 من آ، وموجودة لكل ب، فإنه تكون مقدمة حـ آ صادقة، والأخرى  
 كاذبة. وأيضاً أن يؤخذ ما هو موجود لكل ب غير موجود لشيء من آ <sup>(٣)</sup>  
 ١٠ هو كذب، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل ب، فهي  
 موجودة لـ آ ما أيضاً. <sup>(٤)</sup> فإن أخذت إذن أن حـ موجودة لكل ب وغير  
 موجودة لشيء من آ، تكون حـ ب صادقة، وحـ آ كاذبة.

- فن البين إذن أن قياس الخلدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير  
 متوسط، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين، وإذا كانت إحدهما فقط كاذبة. <sup>(٥)</sup>  
 ١٥

(١) ش: إذا كانت الكبرى كاذبة.

(٢) ش: الحدود: الجوهر (٦)، والكية (ح)، والإنسان (ب).

(٣) ش: يعني إن وضعت الكبرى — بدلاً من كونها موجبة كلية — سالبة كلية.

(٤) ش: الحدود: الجوهر (ح)، والحيوان (٦)، والإنسان (ب).

(٥) ما: أي كانت. (٦) تحتها: لما. (٧) ص: كاذبتين.

١٧

< الجهل والضلالة الناشئان عن مقدمات ذوات أوساط >  
 فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط<sup>(١)</sup> ، فإنه متى  
 كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسباً ، فإنه ليس يمكن أن تكون  
 كلتا المقدمتين كاذبة . لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى  
 فقط ، وأعني بالمتوسط المناسب ، المتوسط الذي به يكون قياس  
 النقيض<sup>(٢)</sup> . فلنكن أ موجودة لـ ب بمتوسط هو ح . فلها كانت مقدمة  
 ح ب ، متى كان قياس ، قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البين أن  
 هذه المقدمة تكون دائماً صادقة ، إذ كانت لا تجميع<sup>(٣)</sup> . وتكون مقدمة أ ح  
 كاذبة<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن هذه هي التي تجميع<sup>(٥)</sup> فيكون القياس المضاد<sup>(٦)</sup> . فكذاك وإن  
 أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت د  
 في كل أ ومحولة على كل ب [ ٢٠٨ ب ] فإنه قد يجب ضرورة أن تكون  
 مقدمة د ب ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى . ولذلك تكون  
 هذه المقدمة دائماً صادقة ، وأما تلك الأخرى فدائماً كاذبة . وكاد أن  
 تكون مثل هذه الخدمة هي بعينها الخدمة الكائنة بمتوسط مناسب . فأما<sup>(٨)</sup>

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : اتصال .

(٢) ش : الحدود : الجوهر ( أ ) ، إنسان ( ب ) ، الحيوان ( ح ) .

(٣) ف : أي لا تكون سالبة . (٤) ف : الكبرى .

(٥) ف : أي تصير سالبة . (٦) ف : أي للحق .

(٧) ف : أي من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .

(٩) ش : الحدود : الحيوان ( أ ) ، الفرس ( ح ) ، الإنسان ( ب ) .

إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب<sup>(١)</sup> ، فتي كان الوسط تحت آ وغير موجود لشيء من ب ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين<sup>(٢)</sup> ، إذ كان قد يجب أن تؤخذ مقدمتان على الحال التي هي ضد الحال الموجودة لها متى كان القياس مُرْتَبِعاً أن يكون . فإذا أُخِذَتْ هكذا تكون كلتاها كاذبتين<sup>(٣)</sup> — مثال ذلك أن تكون آ موجودة لكل د ، و د لا شيء من ب ؛ فإنه إذا قُبِلَتْ هاتان قد يكون قياس ، والمقدمتان كلتاها كاذبتين .

٣٥ أما متى لم يكن الحد الأوسط تحت آ ، بمنزلة د ، فقد يكون : أما مقدمة آ د فصادقة ، وأما مقدمة د ب فكاذبة . فاما كون آ د صادقة فمن قِبَل أن د لم تكن في آ ؛ وأما مقدمة د ب كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضِعَ أنها كاذبة .

٤ . وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين بكتيهما<sup>(١)</sup> . وذلك أنه إذا كانت ب تحت آ فليس يمكن أن يوجد شيء يكون لأبعدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر ، كما قلنا فيما تقدم . وأما إحداهما فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت ح موجودة لآ ول ب أيضاً ، وأُخِذَتْ أيهما موجودة لآ وغير موجودة ل ب ، تكون مقدمة آ ح صادقة ، والآخرى كاذبة . وأيضا

(١) شي : أي لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : الحدود : الحيوان (آ) ، الحجر (ح) ، الإنسان (ب) .

إن أخذت  $\text{ح}$  موجودة لـ  $\text{ب}$  وغير موجودة لشيء من  $\text{أ}$  تكون مقدمة  $\text{ح}$  ب صادقة والأخرى كاذبة .

١٥ فقد قيل كيف يكون قياس الخدعة ، وبأى [ ١٢٠٩ ] مقدمات يكون

وهو سالب . فاما إن كان موجبا ، فحتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين <sup>(١)</sup> ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن تكون مقدمة  $\text{ح}$  ب باقية على حالها ، إن كان القياس <sup>(٢)</sup> مُرَمَّعا أن يكون كما قيل فيما تقدم أيضا . فمقدمة  $\text{أ}$   $\text{ح}$  إذن تكون دائما كاذبة ، إذ كانت هذه هي التي

٢٠ تنعكس . وكذلك تكون وإن أُخذَ الحد الأوسط من رتبة أخرى ، كما قيل

في الخدعة السالبة : فإنه < يجب > أن تكون مقدمة  $\text{د}$  ب باقية ، وأما  $\text{أ}$   $\text{د}$  فتعكس ، < والحد > ع هي بعينها الخدعة التي تقدمتها . — فاما متى لم يكن

٢٥ < القياس بوسط م > مناسب فإنه إن كانت  $\text{د}$  تحت  $\text{أ}$  ، فهذه المقدمة تكون

صادقة ، وأما الأخرى < ف > تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون  $\text{أ}$

موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن  $\text{د}$  تحت

$\text{أ}$  فن البين أن هذه المقدمة تكون دائما كاذبة ، إذ كانت إنما توجد موجبة .

وأما  $\text{د}$   $\text{ب}$  فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا .

٣٠ وذلك ، أنه لا مانع يمنع أن تكون  $\text{أ}$  غير موجودة لشيء من  $\text{د}$  وتكون  $\text{د}$

موجودة لكل  $\text{ب}$  ، مثل أن يكون الحيوان موجودا للعلم ، والعلم موجودا

للوحي . وأيضا ولا إن كانت  $\text{أ}$  ولا لشيء من  $\text{د}$  ، و  $\text{د}$  أيضا ولا لشيء

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : يجب . (٣) تأكلت حروفها .

من ب . فمن اليقين إذن أنه إذا لم يكن الحذ الأوسط تحت آ فقد يمكن أن تكون كلتاها كاذبة<sup>(١)</sup> ، وقد يمكن أن تكون إحداها أيهما اتفق .

٢٥ أما بأى مقدمات يمكن أن تكون الخدعة فى الأشياء التى لا أوساط لها وفى التى تتبين [ ٢٠٩ ب ] بالبرهان<sup>(٢)</sup> ، فذلك بين ظاهر<sup>(٣)</sup> .

## ١٨

### < الجهل سلب العلم >

وظاهر أيضا أنه إن فقدنا حساً ما فقد يجب ضرورة أن نفقد علماً

٤٠ ما لا يمكننا أن نتناوله<sup>(٤)</sup> . إذ كنا إنما نتعلم إما بالاستقراء ، وإما بالبرهان .

ب٨١ فالبرهان هو من المقدمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا أن نعلم الكلى إلا بالاستقراء . وإلا فهى الأشياء التى توجد فى الذهن على الإطلاق إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء ، وإن كانت غير مفارقة أو كانت

٥ حال < عما غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقرئ إذا لم يكن

< تمت حس : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية . فإنه لا يمكن أن نتناول

< العلم بالجزئى ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص

بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو بـ < الكلى<sup>(٥)</sup> .

(١) ص : كاذبين . (٢) ف : أى التى بين حذها متوسط .

(٣) ف : نتأله . (٤) ف : أى وحدها . (٥) ف : الكلية .



## < هل مبادئ البرهان محدودة العدد أولا محدودة ؟ >

١٠ وكل قياس هو بثلاثة حدود : أحدها يقال فيه إنه يتبين أن  $\bar{A}$  موجودة  
 $\bar{A}$  من قبل أنها موجودة لـ  $\bar{B}$  و  $\bar{B}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  . وأما السبب فيؤخذ<sup>(١)</sup>  
 في إحدى المقدمات أن شيئا آخر موجود لشيء آخر . وأما الأخرى فيؤخذ<sup>(٢)</sup>  
 فيها أنه غير موجود له .<sup>(٣)</sup>

١٥ فمن البين الظاهر أن المبادئ<sup>(٤)</sup> ، والتي يقال لها : الأصول الموضوعية ،  
 هي هذه . وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال  
 ذلك أن  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  بتوسط  $\bar{B}$  ، وكذلك أيضا أن  $\bar{B}$  موجودة  
 لـ  $\bar{C}$  . فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل  
 فقط ، فمن البين الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

(١) بحثها : فياخذ . (٢) ص : فياخذ .

(٣) ش : في السرياني : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل بجي : يحتمل أن يكون  
 أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثاني . أما نظام الشكل الأول  
 فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط ؛ وأما الثاني — وهو الأليق والأخرى — فإذا  
 نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فاما أنه أخرى فلأن المقدمات السوابق التي لا وسط  
 بينها قد تبين أنها اللواتي حداها ليس منها شيء . تحت شيء بل هما جنبيان عاليان . ولذلك إذا نظر  
 إلى الأوسط كان مسلوبا من أحد الطرفين ، وموجبا للآخر ، وهذا نظام الشكل الثاني .

(٤) ش : المبادئ أهم من الأصول الموضوعية ؛ وذلك أن مبادئ البرهان منها علوم متعارفة ،  
 ومنها أصول موضوعية ، ومنها حدود .

(٥) ش : أي المقدمات غير ذوات الأوساط . (٦) ش : أي في أنها موجبة .

- ٢٠ وهو : هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟ حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطاً بين  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  ، ويظن أن ليس هو ، فإن الذي يقيس <sup>(١)</sup> بمثل هذا قد قاس على طريق الجدول . [ ١٢١٠ ] وأما على طريق الحق <sup>(٢)</sup> ، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة .
- و حال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لما كان قد يوجد شيء ما يحمل على شيء آخر ، لا على طريق العرض <sup>(٣)</sup> ( وأعني بقولي : على طريق العرض مثل ما نقول في وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس هذا القول على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك أن هذا ليس نقول فيه إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فن قبل أنه إنما عرض للإنسان أن يكون أبيض ) ، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء ، حتى إنها تحمل بذاتها . فلتكن  $\bar{C}$  حالها حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من الوجوه . ولتوجد  $\bar{H}$  لهذه أولاً ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضاً فليوجد  $\bar{L}$  هذه ول  $\bar{D}$  ،  $\bar{B}$  . فليت شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا
- (١)  $\bar{A}$  : يقاس . (٢)  $\bar{F}$  : قيس . (٣)  $\bar{F}$  : بحسب .
- (٤)  $\bar{H}$  : قال :  $\bar{A}$  ول بطريق العرض يقال على ضربين : أحدهما الذي قد مثل له (ص : به) ما هنا بقوله : إنا نقول لذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعاً — وهو الإنسان — محولاً على ما من شأنه أن يكون محولاً — وهو الأبيض . والضرب الثاني من المحولات بطريق العرض حمل الجزئي على كلي ، مثل ما يحمل الإنسان على الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) تأكلت حروفها .
- (٦)  $\bar{H}$  : قال القاضل يحيى : الأنشبه أن يكون الفيلسوف عبر عن هذا المعنى هكذا : وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض فن حيث عرض له إن كان إنساناً .

ويقف أمر يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية ؟ وأيضا إن كانت  $\bar{A}$  ليس يحمل عليها شيء بذاته وكانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{P}$  أولا ، ولم يكن بينهما ولا شيء واحد قد مر ، وكانت  $\bar{P}$  موجودة لـ  $\langle \bar{D} \rangle$  موجودة لـ  $\bar{B}$  ، أترى هذا أيضا قد ينقطع ويقف ضرورة ؟ أم هذا أيضا قد أن يُعني إلى ما لا نهاية ؟

٣٥

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدم هو بأن الطلب المتقدم يُطلب فيه : أترى قد يمكن الذي يتدنى من موضوع ليس يوجد ولا شيء واحد آخر ، لكن شيئا آخر موجود له ، أن يعنى إلى ما لا نهاية ؟ وأما الطلب الثانى فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عندما يتدنى محمول يحمل على شيء آخر ، ولا يحمل عليه هو شيء آخر أصلا أن يعنى إلى أسفل إلى ما لا نهاية ، أم لا ؟ وأيضا قد يبحث عن التى بينهما ، أترأها قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [ ٢١٠ ب ] ؟ وأعنى بقولى هذا مثل أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ، وكانت  $\bar{B}$  متوسطة بينهما ، وكانت أشياء آخر محمولة على  $\bar{B}$  ، وعلى تلك أشياء آخر — أترى هذه أيضا قد يمكن أن تعنى إلى ما لا نهاية ؟ أو ذلك غير ممكن ؟

٤٠

١٨٠

٥

- 
- (١) ف : يعنى . (٢) ش : قال الفاضل يحى : يريد أن ليس يوجد شيء يحمل على  $\bar{A}$  يوجد في حدده . أبو بشر : ليس يعنى بذاته على أنه يوجد في حد  $\bar{A}$  ، لكن ألا تكون  $\bar{A}$  نفسها موضوعه له . (٣) ف : أى الحل . (٤) ش : أى التى بين الطرفين المحدودين . (٥) تحته : أترأها .

والبحت عن هذا المعنى هو البحث : هل يمكن أن تمنع البراهين  
بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم يتهيان بعضهما عن بعض؟<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

- ١٠ وكذلك القول في المقاييس والمقدمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت  
أ غير موجودة لشيء من ب : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها ؛  
أولا ؛ وإما أن يكون بينهما شيء له أولا يوجد أ - مثال ذلك : إن كانت  
أ غير موجودة لشيء من ب ، وهي موجودة لكل ب . وأيضاً إن كانت غير  
موجودة لشيء مثل ب . فإن في هذه أيضاً قد يوجد لا تناء<sup>(٤)</sup> للأشياء التي  
هي الأول ، مما لا يوجد له ب ، أو هذا أيضاً ينقطع فيقف .

- ١٥ فأما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض < فليست > حال الأمر  
هذه الحال . وذلك أنه ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول  
هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عند جميعها  
في هذا المعنى على مثال واحد . وإن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر  
غير متناهية ، فالأمور التي فيها النظر والشك هي غير متناهية من الناحيتين ،  
اللهم : إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثال واحد ،  
بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل<sup>(٥)</sup> .

٢٠

(١) ش : في السرافاني : أم يثنى بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوانى... ويتراقت ،  
يثنى الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تقف البراهين عند المقدمات الينة من غير توسع  
والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تناءى .  
(٦) ش : أبو بشر : يثنى بقوله كالحمل الذي يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على  
الضمك ، والفرس على الصال . قال الشيخ : يريد بقوله الحمل : إما حل الكلى على الجزئيات ،  
أو حل العرض على الجوهر .

## < عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسفل ، ( وأعني بالفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلى ، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئى ) فإنه إن كان عندما تحمل <sup>(١)</sup> على دَ تكون [ ١٢١١ ] المتوسطات - وهى المرسوم عليها بَ - غير متناهية ، فمن البين أنه قد يمكن الإمعان من أَ إلى ناحية الأسفل آخر على آخر محمولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى دَ تكون التى بينهما بلا نهاية . ومن دَ إلى فوق تكون الأشياء التى بينهما قبل الوصول إلى أَ بلا نهاية . فإن كان هذا غير ممكن ، فلا يمكن أيضا أن تكون التى بين أَوَدَ غير متناهية . وذلك أنه ولا لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من أَ بَ ... حَ قد يتبع بعضها لبعض حتى لا يكون بينهما متوسط . وبعضها لا سبيل إلى أن يوجد كذلك <sup>(٢)</sup> ، فإنه لا فرق فى هذا المعنى . فإن ما اقتضبه من بَ إما نحو أَ وإما نحو دَ . فإما أن يكون الذى بينه وبينه بلا نهاية ، وإما ألا يكون كذلك ، أعنى أن يكون التى بينهما أقللا بلا نهاية ، فإنه لا فرق فى ذلك : كان من أقل وهلة أو لم يكن كذلك . وذلك أن الأشياء التى < تأتى بعد > هذه تكون بلا نهاية .

(١) ش : الأخير . والحرف متأكل فى المخطوط . (٢) ش : أى أن بعضها يلى وبعضها بال بعض من غير أن تفرق بينهما المتوسطات . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ف ؛ على النحو الذى ذكر . (٥) ف بالأحر : أخذ الأوسط الذى بين أَوَدَ .

### < في البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البين الظاهر أن هذا قد يقف أيضا في البراهين الـ < سا > لـ  
إلى كلاً الحيتين ، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة . فليكن غير  
ممكن أن بمعنى إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير ( وأعني  
بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا شيء من الأشياء ، وقد يوجد له شيء  
آخر بمنزلة د ) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير ( وأعني بالأول  
ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد آخر <sup>(٢)</sup> ) : فإن  
كانت هذه موجودة في السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان فيه . — وذلك  
أن الإنحاء التي بها يتبين أنه غير موجود هي ثلاثة : فإنه إن كان  
ما يوجد له ح قد يوجد ب لـ جميعه ، وما يوجد له ب لا يوجد أ شيء  
منه . فمقدمة ب ح — ودائما المقدمة التي هي أحد البعدين — قد يجب  
ضرورة أن تتخطى <sup>(٤)</sup> إلى ما لا وسط له ، إذ كان [ ٢١١ ب ] هذا البعد إيجاباً .  
وأما المقدمة الأخرى فمن البين أنه إن كانت غير موجودة لشيء آخر  
هو أقدم بمنزلة د ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل ب . فإن

(١) ص : كلى . (٢) ص : واحد . (٣) ف بالأحر : بمعنى الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : بمعنى المقدمة الصغرى

(٦) ش : تعليق على الفصل : قال الشيخ : يريد بما تضمنه هذا الفصل أنه بين أن ب

غير موجودة لشيء من ح بمنزلة سوى أ مثل د يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل ب =

- ١٠ كانت أيضا غير موجودة لآخر هو أقدم من د ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل د . فمن قِبَل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة له . — وأيضا إن كانت ب موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من ح ، فآ غير موجودة لشيء من ح . فإن كان يجب أيضا أن تتبين هذه ، فمن البين أنها إما أن تتبين بذلك النحو الذي أتى به فسوق ، وإما أن تتبين بهذا النحو ، وإما أن تتبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد قيل ، وأما النحو الثالث فتجن مزيمون أن نبينه . وذلك أن نتبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك : لما كانت آ موجودة لكل ب وغير موجودة لشيء من ح ، < فلذلك > دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا لـ ب . وأيضا إن كان هذا غير موجود لـ ح ، فقد يكون شيء آخر موجودا لـ آ ويكون هذا غير موجود لـ ح . فمن قِبَل أن < القول > بأنه موجود [فد] قد يقف دائما في الإمكان إلى فوق <sup>(١)</sup> . فسيقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت آ موجودة لكل ب ، وـ غير موجودة لها ، تكون ح غير موجودة لكل آ . وهذه أيضا إما أن

---

= غير موجودة لشيء من ح (ص : حـ) وعكس ذلك . وإن احتج إلى أن يبين المقدمة السالبة وهي أن آ غير موجود لشيء من د ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل آ وغير موجود لشيء من ح أو عكس ذلك . (١) ش : إنما صير الامعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبرى .

- تبيين بتلك التي قيلت فوق على مثال واحد . وبجسب ذينك النحويين فقد  
 ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ أيضا أنها  
 موجودة لهذه التي > غير موجود لكل هـ<sup>(٢)</sup> ؛ وهذه أيضا على مثال  
 واحد . فمن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل<sup>(٤)</sup> [ ١٢١٢ ] ،  
 فمن البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن > غير موجودة .  
 ومن البين الظاهر أيضا أنه وإن لم يكن بيانها بطريق واحد<sup>(٥)</sup> ، لكن  
 لجمعها أحيانا في الشكل الأول ، وأحيانا في الثاني ، وأحيانا في الثالث ،  
 فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطرق هي متناهية ،  
 فالتى هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .  
 فقد تبين وظهر أن الإ > معان < والسلوك فقد ينقطعان ويقفان  
 في السوالب أيضا كما ينقطع ويقف في الموجبات .

## ٢٢

### < عدد الحدود متناه في البراهين الموجبة >

فأما أن الأمر هو هكذا أيضا في تلك للذى ينظر على طريق المنطق  
 فيقين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التى تحمل من طريق ما الشيء ،  
 (١) ف : بالنحويين الذين ذكرا . (٢) ف : لكها . (٣) ش : أى على مثال  
 ما تبين في الأول والثاني . (٤) ش : أى الموجبة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف :  
 قد . (٧) ش : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع آخر .  
 (٨) ش : يعنى إما أن الأوساط تنهاى بعد أن يوضع محمول أول وموضوع آخر فذلك قد  
 تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا في تلك ، أى في أنه قد يوجد محمول أول وموضوع آخر فقد تبين  
 للذى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق الذى يبين الشيء بما بعنه وغيره .



فالأمرين . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود  
 الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع<sup>(١)</sup> ما لا نهاية له ، فقد يلزم  
 ضرورة أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق < ذاتيات > الشيء لها نهاية . —  
 ١٨٢ وأقول بالجملة هكذا : وهو أنا قد نقول قولاً حقاً إن هذا الأبيض يمتشي ،  
 وذلك الكبير هو خشبة<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان  
 يمتشي . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإني إذا  
 ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عود<sup>(٣)</sup> ، فإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي  
 عَرَضَ له أن يكون أبيض هو عود<sup>(٤)</sup> ، لا على أن الأبيض هو الموضوع  
 للعود<sup>(٥)</sup> . وذلك أن العود ليس معناه أبيض ، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض  
 ما على أن الخشبة هي لهذه ، لكن على طريق العرض . فإما إذا ما أنا قلت  
 إن العود أبيض فليست أعني بذلك أن الأبيض [ ٢١٢ ب ] عَارِضُ لشيء  
 آخر عَرَضَ له أن يكون عوداً ( كما إذا قلت إن الموسيقىار هو أبيض : وذلك  
 ١٠ أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً<sup>(٦)</sup>  
 هو أبيض ) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوع ، وهذا هو الذي كان  
 لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان  
 يجب أن نضع في أمر الشبه < حر > فليكن القول على هذا النحو هو<sup>(٧)</sup>  
<sup>(٨)</sup>

- |                      |   |                  |
|----------------------|---|------------------|
| (١) تأكلت حروفها .   | (٢) ف : عود .                               | (٣) ف : للخشبة . |
| (٤) ص : موسيقار .    | (٥) ش : أي لا على أن الخشبة عرضت لشيء آخر ، |                  |
| وذلك الشيء هو الأبيض | (٦) ش : أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .  |                  |
| (٧) ف : فليكن .      | (٨) ف : يعني الطبيعي .                      |                  |

- ١٥ . الحمل . فأما على ذلك النحو الآخر<sup>(١)</sup> ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلا ، وأما إن كان فلا على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — فليوضع محمول يحمل دائما على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن<sup>(٣)</sup> حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه يفعل أو يتفعل ، أو أين هو ، أو متى حمل واحد على واحد . — وأيضا جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذلك ، وإما أن تدل على أنه هو الشيء ، وإما أن جميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشيء الذى هو ذلك ، ولا أيضا ذلك الذى هو الشيء ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله<sup>(٤)</sup> أن يكون حيوانا . فإن الإنسان هو

---

(١) ف : يعنى الحمل العرضى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة . (٥) ش : إنما استعمل لفظة «لعل» — وهى عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيوانا غير مشكوك فيه لوضوحه — ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصورا على الماتى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها فى معان لا شك عنده فى صحتها ، غير بيّنة بنفسها ، بل هى محتاجة إلى تبين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحمل تبينا فيها ، فيستعمل قطعة الشك لئلا على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويزيل اللفظة بها أنها عنده غير واضحة ولا بيّنة لاستعماله عبارة التشكك فى معان هى ظاهرة بيّنة .

٣٠ ما هو حيوان . فاما أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبيض [ ١٢١٣ ] من حيث ليس هو شيئا آخر .

فاما الصور فعليها السلام <sup>(١)</sup> ، إذ كانت قرعا باطلا لا محصول له . وإن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه <sup>(٢)</sup> . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء كيفية ، وذلك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، فليس بممكن أن ينمكس على هذا النحو بعضها على بعضه ، لكنه أما أن يقال فالخلق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، وإما أن يكون فصلا لما يحمل عليه . وهذان قد تبين من أمرهما أنهما لا يحريان إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجلين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ، ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قالياس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كل جوهر هذه حاله فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

(١) ف : المعنا . (٢) ش : أي أن البرهان إنما يكون على محولات هي

موجودات للوضوعات بذاتها ، وتكون بمتوسطات تحمل على ما يحمل عليه بالتواطؤ .

(٣) تأكلت حروفها . (٤) ش : أي له جنس وفصول .

ليوجد لها الأشياء التي تحمل عليه بلا نهاية تحديد<sup>(١)</sup> . أما كالجنس فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجوداً<sup>(٢)</sup> . — ولا أيضاً ما كان من الكيف (أو من تلك الأثر الباقية) ، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض ، وذلك أن هذه بأجمعها إنما تعرض وتحمل على الجوهر . — غير أنها لا تكون بلا نهاية ، ولا إلى فوق أيضاً ، وذلك أن الذى يحمل على كل واحد ما كان يدل : إما أن يكون كيفاً ما ، أو كماً أو شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي في الجوهر : وهذه متناهية ، وأجناس الفاطيغورياس ١٥ هي أيضاً متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيفاً ، أو كماً ، وإما المضاف ، وإما يفعل ، وإما ينفعل ، وإما أين ، وإما متى .

وقد وُضع أن المحمول واحد على واحد [ ٢١٣ ب ] . وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل — فذلك معلوم<sup>(٣)</sup> ، إذ كانت بأجمعها أعراضاً ، لكن بعضها بذاتها ، وبعضها على نحو آخر ، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع ، وإن العَرَض ليس ٢٠ هو شيئاً موضوعاً : وذلك أننا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه بنعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر ، لكن إنما نقول < إنه محمول على شيء > آخر ، وآخر على شيء آخر .

(١) أى أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذى تكون محمولاته غير متناهية .

(٢) ص : موجود . (٣) ف : تلك التي عليها . (٤) زيادة

بالآخر : ليس < هي > معنى ... (٥) شدة : ليس في السرياني : « فذلك معلوم » .

(٦) ف : أى الأعراض .

٢٥

فليس يقال إنه موجود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل .  
وذلك أن الأشياء التي يقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي  
في الجوهر لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهذه  
والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل  
عليه الشيء ، وعلى هذا آخر ، وينقطع هذا ويقف ، وأن يوجد شيء  
لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه شيء آخر أقدم .

٣٠

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :

أقول أنه إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليها أشياء  
أكثر تقدما ، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى  
أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هذا  
الشيء إنما يُعلم بهذه الأشياء ، وكانت هذه الأشياء غير معلومة عندنا ،  
ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي  
بهذه يعلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من  
أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتقف  
الجمول التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تقف ، لكن كان قد توجد دائما  
للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون البرهان . فلذلك  
إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [ ١٢١٤ ] لا نهاية لها التي يكون  
عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس

٣٥

١٨٤

لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شيء واحدا<sup>(١)</sup>  
بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع<sup>(٢)</sup> .

أما على طريق المنطق فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل  
إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس<sup>(٣)</sup> ، فهذه الأشياء  
يتبين بإيجاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون

- ١٠ المحمولة بلانهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث . وذلك أن البرهان  
إنما هو جميع الأشياء الموجودة بذاتها للأمور . والأشياء الموجودة بذاتها  
هي على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك<sup>(٤)</sup> من طريق  
ما الشيء ، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ماهو : مثال  
١٥ ذلك أن الفرد موجود في العدد ، والعدد مأخوذة في قوله . وأيضا فالكثرة  
من قبل أنه متصل ، هو مأخوذة في قول الحدود<sup>(٥)</sup> . ولا واحد من هذين

(١) ص : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر : يعني : إلا أن يقول قائل إنه  
قد يعلم الشيء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت  
هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، فتلك التي تعلم بهذه موجودة . وليس هذا كافيا في علم  
البرهان . (٣) ش : أي من مقدمات عامة . (٤) ش : يعني أن  
الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس — وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء — فإن التحليل  
بالعكس يكون ، وهذه هي أجزاء حد الشيء — وإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلا من قوله :  
فأما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحر : عنها .

(٦) ش : أي أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها .

(٧) ف : أي في الموضوعات . (٨) ف : أي المحمولات .

(٩) ف بالأحر : في السرياني : "منفصل" ؛ وهكذا نقل مرايا : "منفصل" ، وكذا

في تفسير يحيى النحوى .

- الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعدد . وذلك أنه قد يوجد للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجوداً فقد يكون
- ٢٠ أولاً العدد موجوداً في الأشياء التي توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد أمثال هذه بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضاً أن تكون بلا نهاية إلى فوق ، لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول (مثل العدد ، وأن يكون الأول موجوداً لتلك) ، فإذا إنما يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تمن وتمتد إلى فوق . وأيضاً ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق ما هو ، فإنه ولا هذه أيضاً تمر بلا نهاية ، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ، فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق . فإذا والأشياء التي إلى أسفل .
- ٢٠ وإن كان هذا هكذا [ ٢١٤ ب ] فالأشياء التي هي بين حدين هي أيضاً دائماً متناهية . وإن كان هذا ، فن البين أنه قد يلزم أن يكون البرهان < من > مبادئ وأنه ليس لكل شيء برهان ، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون . وذلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شيء هو مبرهن ، ولا أيضاً يمكن أن يعم إلى ما لا نهاية . فإن وجود أحد هذين<sup>(٣)</sup> ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئاً آخر غير أنه ليس ولا بُعد واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة .
- ٣٥ وذلك أنه إنما يتبين ما يتبين بأن يدخل الحد ويوضع داخلاً ، لا بأن يزيد ويقتضب .

(١) ف : أي الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعني المستعملة في البرهان . (٣) ص : مبرهن . (٤) ف بالأحرى : أي إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يعم إلى غير نهاية .

فلهذا السبب، إن كان هذا يمكن أن يمين إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد ينقطع ويقف الحل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف :  
١٨٤ أما على طريق المنطق ففقيا تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

### ٢٣

#### < لوازم >

وإذ قد تبينت هذه الأشياء فن البين الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمقتلة وجود  $\bar{A} \bar{L} \bar{C}$  و  $\bar{L} \bar{C}$  ولم يحمل أحدهما على الآخر إما بـ  $\langle \text{أما و} \rangle$  إما لا على  $\text{كل}$  ، فليس وجوده لها بشيء عام — مثال .  
ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين <sup>(١)</sup> هو معنى موجود للتساوى السابق وللخلاف الأضلاع بشيء عام . وذلك أن هذا موجود لها بما هما شكل ما، لا بمقتلة هو كل واحد منهما . وهذا ليس هو دائما على هذه الحال . وإلا، فليكن  $\bar{B}$  الشيء الذي به يوجد  $\bar{A} \bar{L} \bar{C}$  و  $\bar{L} \bar{C}$  . فن البين إذن أن  $\bar{C}$  أيضا موجودة  $\bar{L} \bar{C}$  و  $\bar{L} \bar{C}$  بشيء آخر عام ، وذلك لشيء آخر، فإذا قد يقع بين حدين حدود <sup>(٢)</sup> من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبأمر عام ليس

(١) شبه : في السرياني : فليس أبدا وجوده .

(٢) شبه : يقول يحيى النحوى إنه قد يوجد في بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم . ويقول إنه إن كان هذا حقا ، فإن الإشارة إنما هي رافعة على الزوايا الخارجة . وأما كيف ذلك ، فإننا نقوله بعد قليل في موضعه .

(٣) ف بالأحرى : أى من  $\bar{B}$  والشيء الآخر .



- يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد  
توجد أبداً ما ليس بينها أوساط . فاما أن تكون الحدود في جنس واحد ١٥  
بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مضمناً أن يكون  
من الأشياء الموجودة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبين تنقل من  
جنس إلى جنس آخر . ومن اليقين [ ١٣١٥ ] إذا ما وجدت  $A \rightarrow B$  إن  
وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبين أن  $A$  موجودة لـ  $B$  ؛ واسطقتات هذا ٢٠  
هي هذه وأمثالها ، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط . وذلك أن  
المقدمات غير ذوات أوساط هي اسطقتات : إما كلها وإما الكلية منها .  
وإن لم يكن أوساطاً ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى  
المبادئ<sup>(٥)</sup> . وكذلك أيضاً إن كانت  $A$  غير موجودة لـ  $B$  إن كان يوجد ٢٥  
شيء ما متوسط أو ما هو أقدم  $A$  غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ،  
وإن لم يكن فليس يوجد، لكن مبلغ المبادئ والاسطقتات بمبلغ الحدود .  
وذلك أن المقدمات التي عن هذه هي مبادئ البرهان . فبما أنه قد توجد

(١) ف بالأحرى : أى مقدمات .

(٢) ف بالأحرى : أى الوسط الذى به يتبين وجود الأخير ... (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أى الكبرى . (٤) ف : يعنى فبأوساط .

(٥) شبه : أى علم الاستقراء .

(٦) شبه : أبو يحيى المرونى فسر هذا ، قال : يعنى أن اسطقتات ومبادئ البرهان

ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط ، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها . وذلك أنه إن  
كانت المقدمات التي فيها مبادئ تلك أكبر جداً ، كما أن في الطيبيات ليس فقط الأربعة  
الاسطقتات هي المبادئ ، بل الهبوط والصورة اللتان فهما الاسطقتات مركبة .

مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود أمراً ما ويتبين بها  
 أن هذا الشيء لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا  
 الشيء ليس هو موجوداً أمراً ما ، ولا أيضاً هذا الشيء موجود لهذا الشيء .  
 فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . - فتتدعت  
 الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمل على ب - أولاً ، ولكن  
 < ح - ويضاف إلى > هذا - على ذلك المثال - أ . فإذا سلكت دائماً هذا  
 المسلك ، فإنه لا سهيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود  
 أيضاً ما هو أكثر خروجاً من أ في باب البرهان ، لكن يكون دائماً الأوسط  
 متصلاً متكافئاً حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحد .  
 وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي  
 لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الآخر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا  
 ليس هو واحداً بعينه في جميع المواضع ( لكنه في الثقل هو منا ، وفي اللحن  
 هو ريع الطينة ، وهو في أشياء مختلفة مختلف ) ، كذلك في القياس يكون ذلك  
 الواحد هو المقدمة غير ذات وسط ، وفي البرهان والعلم العقل . فأما في المقاييس  
 التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحداً .  
 وأما في السالبة فحيث يكون موجوداً لشيء ما [ ٢١٥ ب ] فولا واحد من

(١) ف : أى الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ف : أى عن المقوم لذات الشيء .

(٣) ف : خارج عن . (٤) ف : الأشياء .

(٥) ف بالأحرى : أى المقدمة الصغرى ، إذ هي موجبة .

هذا يقع خارجا — مثال ذلك إن كانت  $\alpha$  ل  $\beta$  بتوسط  $\gamma$  فإنه إن كانت  $\gamma$  موجودة لكل  $\beta$ ، و  $\alpha$  ولا على شيء من  $\gamma$ ، إن دعتك ضرورة إلى أن تكون  $\alpha$  ولا على شيء من  $\gamma$ ، فقد يجب أن يوجد حدٌ أوسط بين  $\alpha$  و  $\gamma$ ؛ وهذا المأخذ نسلكه دائما . — فإن دعت الضرورة إلى أن يبين أن  $\beta$  ليست موجودة ل  $\gamma$  بأن  $\gamma$  موجودة لكل  $\beta$  وغير موجودة لشيء من  $\gamma$  أوليست لكلها، فإنه خارج عن  $\gamma$  لا يقع ولا في وقت من الأوقات . وهذا هو الذي لا يجب أن يكون موجوداً له . وأما الضرب الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسلبه .

## ٢٤

### < فضل البرهان الكلي >

ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئى، ومنه حملى ومنه سالب — ففى ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين ليت شعرى أفضل ! وكذلك قد نتشكك فى البرهان الذى يقال إنه برهانى ، وفى الذى يسوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلنبحث أولا عن البرهان الكلي والجزئى . فإذا مانعنا كشفنا أمر هذين ، ففى عزمننا أن نتكلم فى البرهان المستقيم ، وفى السائق الى (١) ثم : يعنى أن يبين فى الشكل الأول . (٢) ثم : قد انتقل الى السوالب الكائنة فى الشكل الثانى ؛ و يضع لثال الضرب  $\beta$  و  $\gamma$  من الشكل الثانى . (٣) ف : أى الوسط . ثم : ينبى أن نفهم ما هنا أنه لا يقع الوسط تحت  $\gamma$  . (٤) ف : أى الشكل . (٥) ف بالأحر : ... (غير واضح) فى الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من المرجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذى تسلبه . (٦) ف : أى موجب . (٧) تأكلت حروفها .

- ٢٠ ما لا يمكن . ولعل قوماً يظنون أن البرهان الجزئى هو أفضل عندما يجعلون  
بحسب هذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذى به نعلم أكثر هو برهاناً<sup>(٢)</sup>  
< أفضل > — وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد<sup>(٣)</sup>  
متى علمناه بذاته أكثر من علمنا به عند نظرنا إليه بشئ آخر : مثال ذلك  
علمنا بأن قورسقيوس هو موسيقار متى كان قورسقيوس موسيقاراً ، أكثر<sup>(٤)</sup>  
من علمنا به مما هو إنسان . وكذلك فى تلك الأثر الباقية .

وأما البرهان الكلى فإنه إنما يبين ماهو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشئ<sup>(٥)</sup>  
الذى اتفق أن يكون هو يبين — مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوى<sup>(٦)</sup>  
الساقين لا بما هو متساوى الساقين ، لكن بما هو مثلث .

- وأما البرهان الجزئى فإنما يبين ذلك الشئ الذى هو . فإن كان البرهان  
الذى يبين بذاته هو أفضل ، وهذا هو البرهان الجزئى أكثر من الكلى ،  
٢٠ فالبرهان الجزئى [١٢١٦] أفضل من الكلى . — وأيضاً إن كان الكلى ليس هو  
شئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان يوهماً أن هذا هو شئ ، أعنى الذى

(١) ف : وقوم ( يظنون ... ) . (٢) ف : أركد ، أفضل .

(٣) ف : أى كل شئ . (٤) ف : أركد .

(٥) بالآخر : بأن يكون . (٦) ش : سربان : ما هو إنسان موسيقار .

(٧) ش : أى أنه إذا . من أن زيدا ضحك ، إنما الضحك لشئ آخر هو الإنسان .

(٨) ش : أى زيد . (٩) ش : أو أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(١٠) ش : أى لم يلزم المساوى السابقين هذا من نفس ذاته ، بل من شئ آخر ، أعنى المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة —  
 مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل  
 هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد ؛  
 وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجودا ؛  
 وكان البرهان لا يكون سبباً للصدّة والضلالة أكثر من الذي يكون سبباً لذلك ،  
 وكان البرهان الكلي هذه حاله <sup>(١)</sup> ( وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أمعنوا إلى  
 بين أيديهم مثل البرهان على التناسب — مثال ذلك : أن أي شيء كان مثل  
 هذا هو متناسب ، وهذا هو لاخط ولا عدد أيضا ولا مجسم ولا سطح ، لكن <sup>(٢)</sup>  
 شيء آخر غير هذه ، خارج عن هذه ) ؛ فإن كان البرهان الكلي هو في هذا  
 المعنى أكثر ، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي ، وقد يركز فينا ظناً <sup>(٣)</sup>  
 كاذبا فيكون البرهان الكلي أخس من الجزئي . فنقول في هذا : أما أولا  
 فليس أحد القولين في الكلي < أقل مما > هو في الجزئي . وذلك أنه إن كان <sup>(٤)</sup>  
 القول بأن الزوايا مساوية لثاقتين ليس هو بما هو متساوى السابقين ، لكن  
 بما هو مثلث ، فالذي يعلم أنه متساوى السابقين علمه به أقل من الذي يعلم

٢٥

٨٩

•

(١) شبه : أي أنه سبب للضلالة . — ينسون : مهملّة النقط .

(٢) ف : أي الكلي .

(٣) شبه : أي في أنه يأخذ ما ليس هو موجودا ( ص : موجود ) على أنه موجود .

(٤) شبه : أي إحدى المجتين وهي الجهة الثانية من جميع المنصّوم في أن البرهان الجزئي

أفضل من الكلي .

أنه مثلث . وبالكيفية إن كان إنمائيين بعد أن يأخذ<sup>(٢)</sup> ما ليس هو له بما مثلث<sup>(٤)</sup> ،  
فليس يكون برهان . فإن كان يبين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد  
بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذا المثلث هو أكثر وكان الحد<sup>(٦)</sup>  
واحدا بعينه ، وليس معنى المثلث على طريق الاتفاق في الاسم . وقد يوجد<sup>(٧)</sup>  
معنى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه الزوايا له بما هو متساوى<sup>(٨)</sup>  
الساقين ، لكن ذلك [ ٣١٦ ب ] المتساوى الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم  
إذن كليا هو بما هو به موجود أكثر علما مما هو عالم به على طريق الجزئى .  
فالبرهان الكلى إذا أفضل .

وأیضا إن كان الأمر الكلى هو قولاً ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق<sup>(٩)</sup>  
في الاسم ، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية ، لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي  
فيه غير فاسدة ؛ والجزئية خاصة هي فاسدة . وأیضا ليس يدعو أولاً ضرورة  
واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظن أن هذا هو شيء خارج عن

(١) ف بالأحرى : وبالجمله ... أى الذى يبرهن .

(٢) ف بالأحرى : أى محمول . (٣) ف بالأحرى : أى للثلاث .

(٤) ف بالأحرى : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأحرى : أى المبرهن .

(٦) شبه : أى أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر  
من المتساوى الساقين .

(٧) شبه : أى المطلق . (٨) ف بالأحرى : أى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) شبه : حل الشك الثانى . (١٠) من : قول ما واحد .

٢٠ هذه . وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأخر التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلا : إما كيفية ، وإما مضاف ، وإما يفعل ، وسائر ذلك . فإن كان الظن بهذا ضروريا ، فليس اللوم راجعا على البرهان ، لكن الذي يُنصتُ .

وأيضاً<sup>(١)</sup> إن كان البرهان قياساً على العلة وعلى « لَمْ هُوَ »<sup>(٢)</sup> ، وكان الكلي في باب العلة أكثر ( وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له ؛ كَأَنَّ الكلي هو الأَوَّل ؛ والكلي إذن هو علة ) . فإذن هذا البرهان أيضاً أفضل ، إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء .

٢٠ وأيضاً فإنما نطلب لَمْ الشيء إلى أن نتهى إلى هذا ، وحينئذ نطرق ونرى أننا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجاً عن هذا من أجله إما أن يكون كائناً أو يوجد وجوداً ، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية — مثال ذلك نحو : ماذا جاء > به < ؟ فيقال : لكياً يأخذ المال ؛ وهذا ليقضى غريمه الدين ؛ وهذا لكياً لا يظلم .

فإذا أمعنا على هذا النحو متى لم يكن من أجل شيء آخر ، ولا على أنه شيء آخر ، فقد هَوَّلَ أن يجيئه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما هو موجود ، وأنا حينئذ نعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر في سائر

(١) ف بالأحرى : قد أخذ بين أن البرهان الكلي أفضل .

(٢) شبه : أى هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) شبه : إلتمازاد : « وعلى لَمْ هُوَ » ، لأن هذه العلة — وهي الكالية — هي أعرف الملل .

٣٥ العلل وفي لمّ الشيء يجرى على هذا المثال <sup>(١)</sup> ، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذا في تلك الأخر أيضا الباقية <sup>(٢)</sup> [ ١٢١٧ ] حينئذ يعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء آخر <sup>(٣)</sup> . فتنى علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قبل أنه متساوى الساقين ، فذلك ناقص . ولماذا هو بما هو متساوى الساقين ؟

١٨٦ فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ؛ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شيء آخر هو من أجله ، فحينئذ نعلم أكثر ، والكل أيضا حينئذ نعلمه . فالكل إذا أفضل .

وأيضا كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية . وأما الكلي فقصيره إلى شيء بسيط ونهاية . والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة ؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة . فهي إذا من طريق الكلية أكثر معلومة مما هي كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذا هي في باب ما هي مبرهنة أكثر . والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهاناً أكثر ، إذ كانت المضافات معاً تكون أكثر . فالكليّة إذا أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر .

١٠ وأيضا أن كان البرهان الذي يعلم به هذا الشيء وشيئا آخر هو أثر من الذي إنما يعلم به هذا فقط ؛ وكان الذي عنده علم الكل قد يعلم الجزئى أيضا ، وأما هذا فلا يعلم الكل . فالكل إذن على هذا القياس أثر .

(١) ف بالأخر : أى على مثل ما جرى في العلة الكالية .

(٢) فن بالأخر : أى العلة الصورية والمادية والفاعلة .

(٣) ب : خاصة . (٤) ش : يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل .



- وأيضاً فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط
- ١٥ هو أقرب إلى المبدأ ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً و يقيناً من الذى ليس هو من المبدأ ، وكان الذى هو من المبدأ أكثر من الذى هو منه أقل ، وكان هذا هو الذى أكثر كلياً . فالكلى إذن هو أفضل . مثال ذلك :
- ٢٠ إن كان يجب أن نبين أن  $\Gamma$  على  $\Delta$  ، والأوساط هي التى عليها  $\Delta$  التى قلت ، وكانت  $\Delta$  أملى ؛ فالبرهان إذا الذى يكون بهذا هو أكثر كلية .
- إلا أن بعض الأقاويل فى هذا هي منطقية <sup>(١)</sup> . وأما ما منه يعلم خاصة أن الكل  $\Gamma$  [٢١٧ ب] أكثر وأحق ، ففى المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت لنا الأولى فقد نعلم — بنحو ما — أيضاً ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين ، فهو يعلم بنحو ما أن زوايا المتساوى الساقين أيضاً مساوية لقائمتين . فهو يعلم بالقوة — وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوى الساقين هو مثلث . وأما الذى له هذه المقدمة فليس غثده علم بالكلية بته ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً .
- والكلى هو معقول . وأما الجزئى فيؤول أمره إلى الحس .
- ٣٠

٢٥

### < فضل البرهان الموجب >

فهذا مبلغ ما تقوله فى أن البرهان الكلئ أفضل من الجزئى .

فأما أن البرهان <sup>(٢)</sup> أفضل من السالب ، فن ها هنا نعلم ذلك : لىكن البرهان الأفضل هو الذى هو من المصادر ، أو من الأصول الموضوعه ،

(١) ف : أى عامة . (٢) شه : أى الموجب .

أومن مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن كنا نعلم على مثال واحد فإن نعلم  
 على جهة هي:  $\text{أوجز وأقرب لهذه تكون}$  ، وهذا أثر . وقول هذه المقدمة —  
 وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه  
 إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي  
 أقدم هي أعرف ، فليكن البرهان الواحد بأوساط هي :  $\text{ب} ، \text{ح} ، \text{د} —$   
 على أن  $\text{أ} —$  موجودة لـ  $\text{هـ} .$  وليكن برهان آخر بأوساط  $\text{ح} —$  على أن  $\text{أ} —$   
 موجود لـ  $\text{هـ} —$  فوجود  $\text{أ} —$  لـ  $\text{د} —$  و  $\text{أ} —$  لـ  $\text{هـ} —$  هو على مثال واحد . ووجود  
 $\text{أ} —$  لـ  $\text{د} —$  أقدم وأعرف من وجود  $\text{أ} —$  لـ  $\text{هـ} ،$  وذلك أن هذا بذلك يتبين .  
 وما بتوسطه يتبين الشيء هو أكثر تصديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء  
 هي أقل وتلك الآخر الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .

فكلا البرهانين يتم بثلاثة حدود ومقدماتين ، لكن ذلك البرهان يأخذ  
 أن الشيء موجود ، وأما هذا فيأخذ أنه موجود وغير موجود ، فإذا بأشياء  
 كثيرة ، فهو إذن أخس .

وأیضا فمن قبل أنه قد يتبين أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدمتين  
 [ ١٢١٨ ] سألبة ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدمتين هذه الحال ،  
 وتكون الأخرى أنه موجود .

- (١) شبه : أي موجبين . (٢) ف : أي شروط المقدمات .  
 (٣) شبه : أي الموجب والسالب . (٤) ص : جنكلى ... يتان . (٥) ف :  
 أي الموجب . (٦) ف : أي السالب . (٧) ف : أي مقدمة موجبة .  
 (٨) شبه : في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .  
 (٩) ص : سالبان . (١٠) ف : أي سألبة . (١١) ف : أي موجبة .

وأيضاً مع هذا فقد يجب أن يوجد هذا المعنى: وهو أن القضايا الموجبة،  
 إذا تريد البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما السوالب فلا يمكن  
 أن تكون في كل قياس أكثر من مقدمة واحدة - : فلتكن  $\bar{A}$  غير موجودة  
 ١٥ لشيء مما عليه  $\bar{B}$ ، ولتكن  $\bar{B}$  لكل  $\bar{C}$ ، فإن احتيج إلى أن تأتي  
 وتزهد المقدمتان كلتاهما، فقد يجب أن نجعل بين  $\bar{A}$  و  $\bar{B}$  حداً أوسطاً،  
 وليكن هذا  $\bar{D}$ ، وبين  $\bar{B}$  و  $\bar{C}$ ،  $\bar{H}$  - فن البين إذاً أن  $\bar{H}$  هي موجبة؛  
 ٢٠ وأما  $\bar{D}$  فهي على  $\bar{B}$  موجبة، وأما عند  $\bar{A}$  فهي سالبة. وذلك أن  $\bar{D}$   
 $\bar{C}$   $\bar{B}$   $\bar{A}$  قد يجب أن تكون ولا على شيء من  $\bar{D}$ . فتكون إذن  
 المقدمة السالبة واحدة وهي  $\bar{A}$  - وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس  
 الأنخر أيضاً. وذلك أن الأوسط الذي بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن  
 ٢٥ يكون موجبا من كلتا الحيتين. وأما الذي بين السالب فهو سالب من  
 إحدى الجهتين. ولهذا السبب هذه المقدمة تكون هكذا. وأما المقدمات  
 الأنخر الباقية فهي موجبات. فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف  
 وأصدق، وكانت السالبة تتبين بالموجبة، وكانت هذه لا تتبين بتلك -  
 إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق - فهي إذن أفضل.

وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت  
 ٣٠ هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدمة الكلية،

(١) ف: قد . (٢) ف بالأحرى: أى التي في الشكل الثاني والثالث. (٣) س:  
 كل؛ ووفقها: كلتي . (٤) ف: أى السالبة . (٥) ف: أى واحدة .

وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه ( إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود ) ، فإذا مبدأ البرهانية أفضل [ ٢١٨ ب ] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .  
 وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن .

## ٢٦

### < فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال >

ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البين أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المحال .

وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء مما توجد له  $B$  ؛ ولتكن  $B$  موجودة لكل  $\bar{C}$  ؛ فقد يلزم أن تكون  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{D}$  . فإذا أخذت الحدود بهذا التحويكون سالبا برهانيا وهو أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  . وأما السائق إلى المحال فهذه  $\bar{C} > \bar{A}$  ؛ إن احتيج أن يبين أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $B$  ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ؛ و  $B$  لـ  $\bar{C}$  ، فقد يلزم إذا أن تكون  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  . ولكن هذا معلوما مُقرّا أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد  $\bar{A}$  لـ  $B$  . وإن كان مقرا بأن  $B$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ، فإن  $\bar{A}$  لا يمكن أن توجد لـ  $B$  .

- فترتيب الحدود في <sup>(١)</sup>كل البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو في هذا المعنى وهو : أى القضيتين أعرف من السالبتين ؟ أترى أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{B}$  ، أو أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  ؟ فتى كانت النتيجة أعرف بأنها ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق إلى المحال . وأما متى كانت القضية التى فى القياس ، فبرهانياً . ولأن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{B}$  هى أقدم عند الطبيعة من  $\bar{A}$   $\bar{C}$  ، إذ كانت التى عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية القائلة إن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  فهى نتيجة . وأما  $\bar{A}$   $\bar{B}$  ، فالتى عنها تكون النتيجة .
- ١٥
- ٢٠
- وليس يلزم ، إن ارتفع شئ ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هى التى منها ، لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [ ٢١٩ ] كانت حاله هذه الحال ، وهى أن يوجد إما كالكل عند الجزء ، أو كالجزء عند الكل . ومقدمتا  $\bar{A}$   $\bar{C}$  و  $\bar{A}$   $\bar{B}$  ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه الحال .
- ٢٥
- فإن كان البرهان الذى يكون بمقدمات هى أعرف وأقدم هو أفضل ، وكان <sup>(٢)</sup>كل البرهانين مصداً بأنه ليس يوجد الشئ ، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم ، وتلك < الأخر > بما هو أشد تأخرًا ، فالبرهان السالب أفضل من السائق إلى المحال . فما هو < يكون > أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ، من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السائق إلى المحال .
- ٣٠

(١) ص : كلى . (٢) ف بالأحر : أى المقدمة والنتيجة التى فى القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق « المحال » كلمة بالأحر غير واضحة .

(٤) ص : كلى . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .

٢٧

< شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءً و يقينا من علم . وأقدم العلم < العلم<sup>(١)</sup> >  
بأن الشيء موجود ، والعلم بلم الشيء الذى هو هو بعينه ، لا العلم بأن الشيء  
الذى هو خلق من العلم بلم الشيء . والعلم أيضا الذى ليس هو على شيء<sup>(٢)</sup>  
موضوع : مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءً و يقينا من علم تأليف<sup>(٣)</sup>  
اللون . والعلم أيضا الذى يكون من أشياء هي أقل ، أكثر استقصاءً و يقينا  
من الذى يكون بالزيادة : مثل أن علم العدد أكثر استقصاءً و يقينا  
من علم الهندسة . وأعنى بقولى « بالزيادة » مثل أن الوحدة هي ذات<sup>(٤)</sup>  
لاوضح لها ؛ وأما النقطة فهي ذات قد قبلت وضعاً : وهذا على طريق الزيادة .

٣٥

٢٨

< وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذى يبين في جنس واحد جميع الأشياء المركبة من  
مبادئ أول وهي أجزاء لهذه ، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها .

- (١) الإضافة من لدنا . (٢) شيء : أى ليس هو فى شيء محسوس هيبولانى .  
(٣) شيء : لأن العددي ينظر فى الأعداد بذاتها ، والموسيقى ينظر فيها من حيث هي ملاعبة  
لأصوات الصور مثلاً والنغم . (٤) ف : جوهر .  
(٥) شيء : قولنا فى النقطة إنها ذات وضع هو كما كازيادة على الذات ، فيحصل لها من  
هذا كالتركيب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لا وضع لها ؛ وإنما سمي الوحدة  
والنقطة جوهرًا على رأى الفيتاغوريين . (٦) شيء : يعنى أن العلم الواحد هو الذى  
يراهبه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة بأعيانها .

٤٠ وأما العلم الذي هو مخالف لعلم < آخر > ، بجميع العلوم التي مبادئها ليس منها بأعيانها ، ولا تلك الأثر<sup>(١)</sup> . وعلاوة هذا إذا أمعنا إلى مبادئ غير مبرهنة ، وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هي الجنس بعينه الذي توجد فيه الأشياء التي تبرهن . ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التي بها نقبين هي في الجنس بعينه ومتناسبة .

٢٨٧

## ٢٩

### < تعدد البراهين >

• وقد يمكن أن تكون على شيء واحد براهين كثيرة ، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [ ٢١٩ ب ] بعينها فقط مثل أن < يوجد > الأوسط بين أ و ب : ح و د و ز ، لكن بأن يؤخذ من رتبتين مختلفتين . مثال < ذلك > : لتكن أ المتغير ، والذي عليه د المتحرك ، والذي عليه ب القابل للذة ؛ وأيضا لتكن ج القابل للسكون ؛ فحق أن يقال د على ب ، و أ أيضا على د . وذلك أن قابل اللذة هو متحرك ؛ والمتحرك هو متغير . وأيضا حق < أن يقال > أ على ح و د على ب . وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون ، والقابل للسكون قد يتغير . فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست من رتبة واحدة . غير أن ليس يكون ذلك بالأبداً يكون ولا واحد من الوسطين محمولاً على الآخر ، إذ كان قد يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحد بعينه .

١٠

١٥

(١) أي أو التي لا يستخرج مبادئها بعضها من بعض . (٢) ب بالآخر: الأوساط .

وقد يجب أن نبحث في الشكلين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

### ٣٠

#### < الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان ؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر ؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية ، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر . فإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضا ضرورية ؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هذه حالها . ولذلك إن كان ما يكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضا ، فليس يكون عليه برهان .

### ٣١

#### < امتناع البرهان بطريق الحس >

وأيضاً لا مسبيل إلى قبول العلم بالحس . وذلك أنه إن كان < الحس > لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا ، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن . وأما الكلي والذي هو في كل شيء ، فليس يمكن أن يقع بالإحساس ، إذ كان ليس هو لهذا ، ولا هو الآن أيضاً ؛ وإلا ما كان يكون كلياً . وذلك أنا إنما نقول < إنه > كل الأمر الذي هو دائم وفي كل موضع <sup>(٢)</sup> . فلما كانت البراهين

(١) بالأحرى فوق الكلمة التالية . (٢) ف : أى شيء .



من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فن البين  
 ٣٥ أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٢٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل  
 إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لثلاثين، لقد كُنَّا نطالب  
 بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قومٌ إنا قد كُنَّا نكون عالمين به. وذلك  
 أن الحس قد يلزم أن يكون للأفراد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإِنما هو  
 العلم لشيء كلي. ولهذا السبب إِنَّا ولو كُنَّا حاصلين فوق القمر وكُنَّا نعاين  
 ٤٠ أن الأرض تستر، لما كُنَّا نعلم علة الكسوف. وذلك إِنما كُنَّا نحس حينئذ أنه  
 ١٨٨ قد أظلم الآن؛ وما كُنَّا بالذين نعلم بالكلية لِمَ، إِذ كان الحس ليس هو للأمر  
 الكلي. وأيضاً من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عرَّضَ مرات كثيرة إِذا تصيدنا  
 الكلي كُنَّا نفتنى برهانا؛ إِذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي هو أشرف، من قِبَل أنه يُنْبِئُ وَيُعَرِّفُ السبب. فإذن الكلي على  
 ٥ أمثال هذه هو أشرف من الحس ومن التصوُّر أيضاً بالعقل في الأشياء التي  
 الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

فن البين إِذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم  
 شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبَّ إنسان أن يسمى العلم  
 بالبرهان الإحساس. — إِلا أنه قد توجد أشياء ترقى في المطالب إلى فقد  
 ١٠ الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كُنَّا نعاينها لما كُنَّا نبحث؛ وليس ذلك

(١) ف بالأحرى: أى أن الكلي أشرف.

مَنْ قَبِلَ أَنَا نَحْصُلُ علما بالمعينة والإبصار ؛ لكن من قَبِلَ أَنَا نَحْصُلُ  
الكل من المعينة والإبصار ؛ مثال ذلك أَنَا لو كنا نبصر الزجاج أن فيه  
مسام ، وكما نرى الضوء يخرقها ، لقد كان يبين لنا لئى سبب يخرق مِنْ  
قَبِلَ أن البصر في كل واحد واحد على الانفراد يتصور معا أن الحال في كلها  
هذه الحال .

### ٣٢

#### < تعدد المبادئ >

فأما أن تكون مبادئ<sup>(١)</sup> جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيبين أن ذلك غير  
ممكن : أما أولا إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق<sup>(٢)</sup> . — وذلك أن بعض المقاييس  
هي صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [ ٢٢٠ ب ] وإن كان قد تكون نتيجة<sup>(٣)</sup>  
صادقة من مقدمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دفعة واحدة ، مثل أن  
تكون أ على حـ حقا ، ويكون الأوسط — وهو ب — كذبا . وذلك  
أنه لا أ موجودة لـ ب ، ولا ب موجودة لـ ح . إلا أنه إن أخذ بين  
هاتين المقدمتين أوساط ، كانت المقدمات كاذبة من قَبِلَ أن كل نتيجة  
كاذبة إنما تنتج عن مقدمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة ، والصدق  
والكذب هما مختلفان . وأيضا ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها<sup>(٤)</sup> .  
وذلك أن الكاذبة قد يكون مضادا بعضها لبعض وغير ممكنة أن تؤخذ لشيء .

(١) ف : أى مقدمات . (٢) ف : أى على العموم . (٣) ف : مرة .

(٤) ف بالأحرى : أى تكون مبادؤها واحدة بأعيانها .

واحد، مثل القول بأن العدل هو جَوْر أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس  
أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر . ٣٠

وأما من الأشياء الموضوعة فعلى هذا النحو ، وذلك أنه ولا مبادئ  
المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشياء كثيرة هي  
مختلفة في الجنس حتى إنه لا يطابق بعضها بعضا ، مثل أن الوحدات غير  
مطابقة للنقط ، وذلك أنه : أما تلك فليس لها وضع ، وأما هذه فلها .  
وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة : إما في الأوساط ، وإما من فوق ،  
وإما من أسفل ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحدود ، وبعضها  
من خارج . — وأيضا ولا من المبادئ العامة يمكن أن يكون البعض ، وهي  
التي من شأنها أن يبين منها كل شيء (وأعني بالعامة مثل أن القول على كل  
شيء إما موجبة وإما سالبة) : وذلك أن أجناس الموجودات هي مختلفة ،  
وبعضها هي موجودة للكليات فقط ، وبعضها للكيفيات فقط . وهذه هي  
التي معها يكون البرهان بالمبادئ العامة . وأيضا المبادئ ليست أقل من  
النتائج بالكثير ، فإن المبادئ هي المقدمات ؛ والمقدمات تكون إما بزيادة  
حد يُقتَضَب ، وإما بأن يُدْخَلَ . [ ١٢٢١ ] وأيضا النتائج تمنع إلى مالا

(١) ف بالأحر : كالطب والهندسة . (٢) ف بالأحر : أى غير ممكن .

(٣) ف بالأحر : أى في الشكل ٦ . (٤) ف بالأحر : .

(٥) ف بالأحر : هـ . (٦) ف بالأحر : أ . (٧) ف بالأحر : ب هـ .

(٨) ف بالأحر : أى والدليل على أن الموجودات ليست واحدة ...

(٩) فوقها تعليق بالأحر طلست معاله . (١٠) ف بالأحر : أى وبعض المبادئ .

نهاية ، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا النحو ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدةً بعينها أو محدودةً والنتائج بلا نهاية . فأما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه للهندسة ، وهذه للحساب ، وهذه للطب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هى واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قديمين < أن > كل ما اتفق من جميعها حق .<sup>(٣)</sup>

وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هى واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير البلبه ، إذ كان لا يكون هذا إلا فى التعاليم التى هى بيّنة ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون فى التحليل بالعكس<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن المبادئ هى مقدمات غير ذوات أوساط . وقد تكون ، عندما يزداد فيقتضب مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدمات الأول غير ذوات الأوساط هى المبادئ<sup>(٦)</sup> ، إلا أنها واحدة فى كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هى مختلفة

(١) ف بالأحر : أى على طريق المطلق والخاص .

(٢) ف بالأحر : أى المقدمات غير ذات الأوساط .

(٣) ف بالأحر : أى المبادئ . (٤) ف بالأحر : أى ولا فى البرهان .

(٥) شد : أى والسبب فى أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأول . (٧) ف : أى المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئ مختلفة، فلهذا أن يكون الباقي هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة في الجنس، لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه . ومن البين الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضا مختلفة في الجنس؛ وذلك أن المبادئ تقال على ضربين : <sup>(١)</sup> التي منها ؛ والتي <sup>(٢)</sup> فيه . فاما التي منها فهي عامة ؛ وأما التي فيه فهي خاصة بمنزلة العدد من <sup>(٣)</sup> العظيم . <sup>(٦)</sup>

٢٥

٣٣

### < العلم والظن >

والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون ، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه <sup>(٨)</sup> . وقد توجد أشياء هي صادقة وموجودة <sup>(٩)</sup> ، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه .

٣٠

(١) ف : أى عامة . (٢) تحبها : الذى .

(٣) ف : أى الخاصة . (٤) تحبها : فهو . (٥) تحبها : خاص .

(٦) شه : أبو بشر : أى كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما في جنس الكم — كذلك لكل واحد منهما مبادئ تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس المال . وعند هذا ختم الكلام في أمر المبادئ .

(٧) شه : يجب أن تعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بشيئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاعتقاد ؛ وهو أولا يورد الفرق بينهما الذى من جهة الموضوع . (٨) شه : أى ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع للظن .

(١٠) شه : وقد يطلب لم زاد على قوله : " صادقة " قوله " موجودة " ، إذ كانت =

- فمن البين إذا أن في هذه لا يكون علم<sup>(١)</sup>، وألا تكون أشياء<sup>(٢)</sup> يمكن أن تكون  
 ٣٥ على خلاف ما هي عليه . وأيضاً ولا العقل ( وأعنى بالعقل مبدأ العلم ) ،  
 ولا أيضاً علم غير مبرهن ، وهذا هو اعتقاد مقدمات ثيرذوات أو ساط<sup>(٣)</sup> .  
 والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه . فقد بقي إذا أن يكون  
 ١٨٩ الظن بالصدق أو بالكذب ، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ؛ وهذا  
 هو الاعتقاد في المقدمات غير فوات الأوساط وليس هو ضروريا . وهذا  
 هو هكذا موافق للأشياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت ؛  
 وطبيعته هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنسان يعتقد في ما لا يمكن أن يكون  
 ٥ على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن ، لكن يرى أنه يعلم علما . لكن إذا  
 كان الأمر على هذا<sup>(٤)</sup> ، ويمكن أيضا أن يكون على خلاف ما هو عليه ،  
 فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظنا . فإذا مثل هذا الأمر قد يكون عليه  
 ظن ، وأما على الأمر الضروري فعلم .

== الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لاحالة . فالإسكندر يقول إنه إنما زاد "موجودة"  
 لأن الصدق أيضا قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة ، مثل قولنا إن عزرايل غير موجود .  
 ويحيى النحوي يقول إن الإسكندر لم يصيب في هذا . فإن هذا ليس هو ظنا ( ص : ظن ) ،  
 بل علم . وذلك أن القول في ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون  
 على خلاف ما هو عليه . والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه أشار بقوله "موجودة" إلى الأشياء  
 الممكنة . وكأنه استعمل القول المضاعف ، أي المؤكد .

- (١) ف : أي برهان . (٢) شبه : خلاف ما علمه . (٣) ف بالأحرى :  
 أي ولا العقل أيضا يحصل الأشياء الممكنة . (٤) شبه : انهم : من خارج التي هي مبادئ  
 البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .  
 (٦) شبه : أي أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطراب ، بل هو على ما هو ممكن .

(١١) فكيف يمكن إذا أن يُعلم ويُظن شيء واحد بعينه ؟ ولأى سبب لا يكون الظن علماً ؟ إن وُضع إنسان أن كل ما يعلمه فهذا قد يظنه ظناً بالمتوسطات حتى تصير إلى غير فوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا أيضاً يعلم . وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود ، كذلك يلم هو ؛ وهذا هو الوسط .

١٥

(١٢) فنقول إنه إن كان اعتقاد على هذا من الحال ، وهو أن يعتقد في الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد الحدود التي بها تكون البراهين ، فليس إنما يظن ظناً ، لكنه يعلم علماً . وإن كان يعتقد أنها صادقة ، غير أنها ليست موجودة في الجوهر والصورة [١٢٢٢] ، فإنما يظن ظناً وليس يعلم علماً بالحقبة أنه موجود ولم هو موجود أيضاً ، إن كان بالمتوسطات فيظن لم هو موجود ؛ وإن كان بنفي متوسطات فيظن أنه موجود فقط .

٢٠

فأما أن يكون العلم والظن شيئاً واحداً ، فذلك ليس لا محالة يوجد . لكن كما أنه قد يكون ظن صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما ، كذلك أيضاً قد يكون العلم والظن علماً وظناً لشيء واحد بعينه . فقد يلزم الاختيار لذلك شناعة ، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظناً كاذباً أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فمنها ما هو كالممكن ، ومنها كغير الممكن ، فإن يظن < ظناً > <sup>(١)</sup> حقا أن القطر مشارك

٢٥

٣٠

(١) ش : من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف : حل . قول المتشكك . (٣) ف : جوهرية وأبدية . (٤) فأكلت حروف هذه الكلمات الثلاث .

للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر < الذى ينطبق عليه القولان > شيئاً  
 واحداً بعينه فهكذا يكون لشيء واحد بعينه <sup>(١)</sup> : فأما الماهية لكل واحد  
 منهما بالقول < ف > ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظن أيضاً يكونان  
 لشيء واحد بعينه. أما العلم فيأن تأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن  
 أن يكون <sup>(٢)</sup> حيواناً ؛ وأما الظن فلي أن <sup>(٣)</sup> يمكن. مثال ذلك إن كان ذاك ما هو  
 موجود للإنسان ؛ وهذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجوداً للإنسان <sup>(٤)</sup> .  
 وذلك أنه شيء واحد بعينه وهو أنه إنسان <sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا النحو، على أنه ليس  
 هو واحداً بعينه نحو <sup>(٦)</sup>

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظنٌ  
 وعلمٌ معاً . وإلا، قد كان يحصل بشيء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن  
 يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن ، وهذا غير ممكن . وأما في مختلفين فقد  
 يمكن أن يكون كل واحد منهما . فأما أن يكون لشيء واحد بعينه كما قلنا  
 بشيء واحد بعينه فلا يمكن أيضاً على هذا الوجه <sup>(٧)</sup> ، وإلا قد يكون له اعتقاد  
 معاً — مثلاً فيما هو إنسان إنه حيوان ، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير  
 حيوان وأنه [ ٣٢٢ ] ليس هو حيواناً ، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن .

(١) شبه : أى أن يكون الموضوع لهما واحداً ( ص : واحد ) بعينه .

(٢) شبه : أى يمكن ألا يكون حيواناً .

(٣) ص : موجود . (٤) ف : أى الموضوع .

(٥) ف : الذى ذكره . (٦) ف : كأنه ليس هو واحداً بعينه .

(٧) ف : أى الاعتقادات . (٨) ف بالآخر : النحو .



وأما كيف يجب أن تقسم الباقية<sup>(١)</sup> في الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم  
والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي<sup>(٢)</sup>، وبعضها من علم الأخلاق خاصة.

١٠

٣٤

### < الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسن حدس ما يكون في وقت لا يؤاتى للبحث  
عن الأوساط، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما على الشمس من القمر هو  
دائماً مضيء، يفهم بسرعة لأي سبب هو هذا، وهو أنه كذلك من أجل أنه  
من الشمس ينير؛ أو إذا رأى إنساناً يخاطب غنياً<sup>(٣)</sup> يعلم أن ذلك لكياً  
يفترض؛ أو أنهما أصادقا من أجل أنهما أعداء واحد بعينه. وذلك أن  
الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة >. — فليكن < النير >  
ما ينظر إلى الشمس الذي عليه آ<sup>(٤)</sup> وأنه < ينير هو ما عليه > ب، والقمر الذي  
عليه ح. فبَ موجودة لـ ح، أعني للقمر؛ وأعني بالـ ب أنه ينير من  
الشمس؛ وبَ موجودة لـ ب، أعني أن النير < هو أن يكون > هذا أعني  
إلى ناحية ما منه ينير. فـ آ إذن موجودة لـ ح بتوسط < ب<sup>(٥)</sup> >.

١٥

٢٠

[ ] تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطالس في البرهان، نقل أبي بشر متى بن  
يونس القناني من السرياني إلى العربي. نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار.  
قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرعة المنقولة من  
نسخة يحيى بن عدي، فكان موافقاً لها. [ ]

(١) ف: أي في قوى النفس. (٢) ف: يريد الجزء النظري بأسره.

(٣) ف: صريفاً. (٤) ح: أصادقا.

(٥) هنا يريد ملاحظة لقارئه: "قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة  
بالقسطنطينية؛ وعلت على قسم أحله على الناصح ويدوم (؟) على بن. ثم حدا لله وحده".

# بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية<sup>(١)</sup> من كتاب "البرهان"

قل أبي بشر متى بن يونس ، من السرياني

< نظرية الحد والعلّة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطالس :

الأشياء<sup>(٢)</sup> التي تطلب<sup>(٣)</sup> هي و < جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية<sup>(٤)</sup> .  
والأشياء<sup>(٥)</sup> التي نطلبها هي أربعة : أحدها<sup>(٦)</sup> أنه يوجد؛ والآخر لماذا ، إن كان  
موجودا ؛ وما هو .

(١) شه : عاينه في هذه المقالة مصروقة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأى  
طريق يستخرج ، وكيف الترقى إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب  
والعلل أيضا .

(٢) شه : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا  
الحمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمفردة يطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم :  
ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟  
فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؟ < ٢ > وما هو ؟ < ٣ > وهل  
هذا موجود لهذا ؟ < ٤ > ولِمَ هذا لهذا .

(٣) شه : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شه : أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية لاستخرجة عن الطلب .

(٥) شه : أي الأشياء الحقيقية .

(٦) شه : إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصير بين الواسطين واحدا مركبا ، لتلا يظن

أن البسيطين هما بسيطان لحدين المركبين .

- ٢٥ وذلك أنا متى طلبنا أى الشئتين <sup>(١)</sup> : أهذا؟ أو هذا؟ من حيث قد وضعنا بالعدد <sup>(٢)</sup> — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوفاً أم لا ؟ فإننا نطلب هل <sup>(٣)</sup> يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أنا إذا وجدنا أنها تقبل ، قد كففنا عن الطلب . وإن علمنا منذ أول الأمر أنها تقبل الكسوف ، ليس نطلب أى الأمرين <sup>(٤)</sup> يرى هو . وإذا علمنا أنه قد يوجد ، طلبنا حينئذ لأى <sup>(٥)</sup> سبب يقبل الكسوف ، ولأى سبب <sup>(٦)</sup> نتحرك الأرض <sup>(٧)</sup> .
- ٣٠ فهذه هكذا نطلبها . وبعض <sup>(٨)</sup> يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجوداً أو غير موجود — وأعنى بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق ، لا أنه أبيض أو غير أبيض . وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذاً الإله ، أو ما هو الإنسان .

- (١) ف : أى المتناقضين .
- (٢) ش : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهو قوله : ” من حيث قد وضعنا بالعدد “ — إلى الطلب المركب ، وهو المتضمن موضوعاً ومحمولاً . وأول الأعداد اثنان ، لذلك أوجب له العدد ، فرقا بينه وبين المطلوب الذى إنما نطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .
- (٣) تحتها : إيه . وفوق الأخيرة : أى السبب .
- (٤) ف : يعنى المتناقضين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : لماذا .
- (٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق التاكيد ، لا لأن الأرض تتحرك .
- (٨) ف : أى المطالب المألوفة . (٩) أى المطالب المفردة .
- (١٠) ف : أى : أهو فى الموجودات ، أم ليس هو فى الموجودات ، أم هو مثل غير آيل .
- (١١) ف : أى فقط .

## < كل طلب هو للأوسط >

فالأشياء التي نطلبها ، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علمنا يقينا <sup>(١)</sup> هي هذه ، وهذا عددها <sup>(٢)</sup> . فإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [ ٢٢٣ ب ] موجود على الإطلاق) ، فإنما نطلب : أترى قد يوجد له شيء أوسط <sup>(٣)</sup> ، أم لا؟ (ومتى علمنا ١٨٩ إما أنه يوجد أو أنه موجود ، إما بالجزء <sup>(٤)</sup> وإما على الإطلاق ، وطلبنا من الرأس : لم هو؟ أو : ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط . وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء < و > على الإطلاق : أما بالجزء فإن يطلب : أترى يقبل القمر كسوفاً؟ أعني عدم النور ، أو يريد مزيداً . وذلك أن طلبنا في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود . أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر والليل ) .

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطاً <sup>(٥)</sup> . وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة . وفي جميعها إنما يطلب هذا : ليت شئ قد يقبل الكسوف؟ والطلب في هذا إنما هو : أترى يوجد شيء هو علة ، أم لا؟ ومن بعد هذا ، عندما يعلم أنه يوجد ، يطلب ما هو

---

(١) ف : أي برهاناً . وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية .  
 (٢) ف : أي التي قد ذكرها . (٣) ف : أي أربعة . (٤) ش : أبوبشر : ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس ، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للوضع ، أو لوجود الشيء نفسه . (٥) ف : يعني به وجود المحمول للوضع .  
 (٦) ص : كسوف . (٧) ف : أي يوجد شيء متوسط .

- إذن هذا؟ وذلك أن حلة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء، لكنها على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شيء من الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العرض هو الأوسط. وأعني بقولي ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع — مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس أو المثلث؛ وما شيء<sup>(٤)</sup> ما فلكسوف وللتساوي واللاتساوي. أو إن كان في الوسط أولاً. وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو وللم هو، هو واحد بعينه. ما هو الكسوف؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض بإياه. لم هو الكسوف، أو لم يقبل القمر الكسوف؟ لأنه يفقد نوره عندما تستره الأرض. ما هو اتفاق الصوت؟ — نسبة للأعداد في الحدة والثقل. لم يوافق الحاد الثقيل؟ — لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد. أترى نسبتها موجودة في الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبنا ما هي نسبتها.

فأما أن الطلب هو [٢٢٤] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء التي الأوسط فيها محسوس. ذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحس بالكسوف

- (١) شبه : أي : لا إذا طلبنا هل توجد حلة موجهة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون طلباً لحلة موجهة لهذا الأمر بعينه، لكن نفس جوهر الأمر بالكلية .
- (٢) ف : لا (٣) ف : أي بالكلية .
- (٤) شبه : أي وأعني بقولي : شيء ما — وهو أي شيء، هو المحمول الذي يوجد لهذا الموضوع .
- (٥) شبه : أي إن كانت الأرض في الوسط .
- (٦) ف : أي في الموضوع . (٧) ف : ينقطع .

٢٥ مثلا إن كَانَ موجوداً أم لا . ولو كَانَ على القمر لما كَانَ نجحت لاهل يكون الكسوف ، ولا لم يكون . لكن قد كَانَ يظهر لنا الأمران جميعا معا ، إذ قد كَانَ يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحس إنما هو <sup>(٢)</sup> أنه الآن يستر ، وذلك أنه يَبِينُ أن الآن أيضا يقبل الكسوف . ومن هذا قد كَانَ يكون لنا الكلي .

٣٠ فالعلم — كما نقول — بما هو وبلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق : لاشئ من الأشياء الموجودة ، وإما لاشئ من الأشياء الموجودة — مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

### ٣

#### < الفرق بين الحد والبرهان >

أما أنت في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك بين ظاهر . فأما كيف يظهر معنى ما هو الشئ ، وأيما هو طريق يوافي به ، وما هو الحد ، ولأشئ الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سِرِّ أولا على هذه المعاني شكاً . ولكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أتري قد يعلم

(١) شـ : أى هل هو موجود ، أم لا ؟ (٢) صـ : أن .

(٣) شـ : أى من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه يتكشف لستر الأرض إياه نعلم علما كليا أن كل ما يتكشف إنما هو بستر الأرض له . (٤) فـ : أى المفردة .

(٥) فـ : أى المركبة . (٦) بالمهامش عند هذا الموضع : من ها هنا يبدأ

الكلام في الحد ، رقى أن هل يمكن أن يعلم الشئ الواحد بعينه بالبرهان والحد .

- ٩٠ ب شيء واحد على جهة واحدة<sup>(١)</sup> بالحد والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن الحد قد نظن<sup>(٢)</sup> أنه لما هو الشيء ، وما هو الشيء بأسره هو كلى وموجب .
- والمقاييس منها سالبة ، ومنها ما ليست كلية — مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثانى هى كلها سالبة ، والتي في الشكل الثالث غير كلية . وبعد ذلك ولا لجميع الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حد — مثال ذلك أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان ، وليس له حد من قبل أن العلم [ ٢٢٤ ب ] على طريق البرهان هو أن نقضى البرهان . فإذا إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان ، فمن البين أنه ليس يوجد لها حد أيضا . وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحد أيضا من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له معا . والتصديق الكافى بهذا هو الاستقراء أيضا ، وذلك أنه ولا شيء واحدا<sup>(٣)</sup> عندما حددناه نكون قد علمناه ، لا من الأشياء الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العرض . وأيضا من قبل أن الحد مبنى ومُعَرَّف بـ جوهر الشيء . ومن البين الظاهر أن أمثال هذه ليست جواهر<sup>(٤)</sup> .

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأننا قد نعلم المثلث مثلا بمجده ماهو ، وأنه : شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضا ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثانى من طريق أنه لزمه شيء آخر .

(٢) ف : حقيقى . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أى ليست جوهر المحدود .

أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حد، فذلك بين . فإذا  
يقول: الكل ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا ؟ ففى هذا أيضا  
واحد، وهو هو بعينه<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم  
واحد . فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه ، فقد يلزم  
شيء غير ممكن . وذلك أن الذى عنده حده ، فقد يعلمه علما من غير أن يكون  
عليه برهان . — وأيضا مبادئ البرهان هى حدود ؛ وهذه فقد تبين فيما تقدم  
أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان<sup>(٣)</sup> . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة ،  
وأيضا مبادئ للبادئ ، ويمتد هذا بلا نهاية ، وتكون الأوائل غير متناهية<sup>(٤)</sup> . —  
إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هو بعينه ؟ أو قد يكون لشيء  
واحد بعينه حد وبرهان ؟ لكن ذلك غير ممكن ، وذلك أنه لا برهان لما له  
حد ، من قبل أن الحد لما هو الشيء وللموهر .

وأما البراهين فظاهراً من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشيء » وضعا ،  
وتقتضيه اقتضايا — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هى [ ١٢٢٥ ]  
الوحدة ، وما هو التعدد . وكذلك تلك الأخرى<sup>(٥)</sup> . وأيضا كل برهان إنما يبين  
شيئا على شيء — مثال ذلك : إما أنه يوجد ، وإما أنه لا يوجد .

(١) الكلمات الخمس الأخيرة تأكلت حروفها . (٢) ش : أى أن هذا أيضا  
على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون . (٣) ش : مبادئ البرهان هى مقدمات غير  
ذات وسط ، والمحمول فيها إما حد ، وإما جزء وحد . (٤) ف : البراهين .  
(٥) ش : فى السرياني : أو تكون تلك الأوائل حدودا (ص : حدود) غير مبرهنة .  
(٦) ف بالأحرى : مرتبة . (٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيقى .  
(٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .



وأما في الحدّ فلا شئ يحمل على شئ آخر ، لا الحيوان على ذى رجلين ،  
ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط .  
وأبضا معنى ما الشئ وأن يتبرهن أنه يوجد ، هما مختلفان<sup>(١)</sup> . فالحد يعرف  
ما هو الشئ ؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، وإما ألا يوجد .  
والبرهان على شئ آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بجزء ما من جميعه .  
وأقول هذا من قبيل أنه قد تبرهن برهانا على أن المتساوى الساقين زواياه  
مساوية لقائمتين إن كان قديين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء ، وهذا  
كل ، وهذا أت ، أعنى أنه يوجد وما هو ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه  
الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منهما جزء لواحد منهما . وظاهر إذن  
أنه لا لكل ما له حدّ له برهان ، ولا أيضا لكل ما له برهان يوجد له حدّ .  
فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشئ واحد بعينه بوجه من الوجوه<sup>(٢)</sup> .  
فمن البين أنه لا الحدّ ولا البرهان هما شئ واحد بعينه ، ولا أيضا  
أحدهما أيهما كان في أحدهما ، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما ، المرتبة  
تحتهما ، حالها هذه<sup>(٣)</sup> الحال . فإلى هذا المقدار يكون ما يأتي به من الشك  
في هذه .

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أى أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس نائمة .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أى واحدة بأعيانها .

٤

< لا برهان على الماهية >

- وأما القول<sup>(١)</sup> ما هو الشيء، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان ،  
 أم لا يوجد ، كما وضع الآن القول<sup>(٢)</sup> ؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئا على  
 شيء بالمتوسط ، فاما معنى<sup>(٣)</sup> ما هو ، هو خاصة<sup>(٤)</sup> ومحمول من طريق ما هو . وهذه  
 ١٥ قد تلزم ضرورة [ ٢٢٥ ب ] أن تنعكس بالتساوى : فإنه إن كانت<sup>(٥)</sup> آ خاصة  
 لـ<sup>(٦)</sup> معلوم أنها خاصة لـ<sup>(٧)</sup> ب وب خاصة لـ<sup>(٨)</sup> ج ، فجميعها إذن خواص  
 بعضها لبعض . فإن كانت<sup>(٩)</sup> آ أيضا موجودة لجميع ب من طريق ما هو ؛  
 وكانت ب أيضا بالجملة تقال على كل ج من طريق ما هو ، فقد يلزم ضرورة  
 ٢٠ أن تكون أيضا مقولة على ج من طريق [ ما طريق ] ما هو . فإن لم يأخذ  
 الإنسان بأن يكرر هذا النحو<sup>(١٠)</sup> ، فليس تكون<sup>(١١)</sup> آ محمولة على ج من طريق ما هو  
 إن كانت<sup>(١٢)</sup> آ موجودة لـ<sup>(١٣)</sup> ب من طريق ما هو ، ولم يكن على جميع ما يقال  
 عليه ب من طريق ما هو . ومعنى ما هو قد يوجد لكليهما ؛ فتكون إذا ب  
 أيضا على ج من طريق ما هو ، < إذ > كان معنى ما هو ومعنى الوجود له  
 ٢٥ موجودا لكليهما . فيكون معنى ما هو والوجود له موجودا أولا في الأوسط .

(١) ش : هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء . (٢) ف : معنى .  
 (٣) ش : من أنه ليس كل ماله حد عليه برهان . (٤) ف : أى الحد . (٥) ف :  
 أى هو خاصة لذلك المحدود . (٦) ش : أى الخاصة والحد . (٧) ف : الحد .  
 (٨) ف : المحدود . (٩) ف : أى آ . (١٠) ف : الوسط .  
 (١١) ف : أى لا يكون بعضها أعم من بعض .  
 (١٢) ش : أى بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط ، والأوسط حد للأصغر .

وبالجملة، إن وجد البرهان على ماهو الإنسان : فليكن  $\alpha$  الإنسان ؛  
ولتكن  $\beta$  - وهى معنى ماهو - حيوانا ذا رِجلين كان ذلك أو كان شيئا آخر.  
فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون  $\alpha$  محمولة على كل  $\beta$  ويكون هذا  
قولاً آخر متوسطاً . فيكون إذاً هذا أيضاً معنى ماهو الإنسان . فإذاً إنما  
يأخذ ما يجب أن يبينه أخذاً . وذلك أن  $\beta$  أيضاً هى معنى ماهو الإنسان .  
وقد يجب أن نتأمل فى المقدمتين جميعاً الحدود الأول غير ذوات الوسط ،  
إذ كان بهذا خاصةً يتبين ويظهر ما يقوله . فالذين يشبتون ماهى النفس  
أو ماهو الإنسان أو ماهو شيء آخر - أى شيء كان من الأشياء الموجودة  
ربما يرجع بالتساوى - فقد يصادرون على المطلوب الأول - مثل أن  
يوجب الإنسان أن النفس هى ماهو علة الحياة لذاته ، وهذا هو عدد  
محرك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة [٢٢٦] أن نصادر على أن النفس  
هى عدد محرك لذاته . وتكون مصادرتة لهذا على أنه هو هو معنى واحد  
بعينه . وذلك أن ليس إن كانت  $\alpha$  لازمة لـ  $\beta$  ، وهذه لـ  $\gamma$  ، تكون  $\alpha$  لازمة  
معنى ماهو والوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛  
ولا إن كانت  $\alpha$  فى ذلك الشيء ومحمولة أيضاً على كل  $\beta$  . وذلك أن ماهو  
موجود حيوانا قد يحمل على ماهو موجود إنساناً ( فإنه حق أن يقال إن

(١) ف بالأحر : أوساط . (٢) ف : أى جوهر .

(٣) ف : أى جوهرية .

(٤) ف : أى معنى الحيوان .

- كل ما هو موجود إنسانا هو موجود حيوانا ، كما أنه كل إنسان أيضا هو حيوان<sup>(١)</sup> ، ولكن ليس بهذا النحو على أنهما شيء واحد . فإذا إن لم تأخذ هكذا لم يُقَسَّ عليه أن <sup>(٢)</sup> موجودة لـ ما هي والوجود لها ونفس الجوهر . فإن أخذ ذلك فيكون قد أخذ معنى ما هي <sup>(٣)</sup> والوجود لها أولا . فليس إنما يتبين إذا بيانا إذ كان ما يصادر على المطلوب الأول .

٥

< الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

- وأیضا ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال بالعكس نفیس<sup>(٤)</sup> ، إذ كان يلزم ضرورة<sup>(٥)</sup> في وضع من المواضع أن يكون ذلك الأمر موجودا بوجود أشياء ما . لكن كما أنه ولا الذي يستقرى بين بيانا<sup>(٦)</sup> ، كذلك ولا الذي يقیس<sup>(٨)</sup> ، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا یسَلَّمُ أنها موجودة ، لكن إنما يلزم ضرورة<sup>(٩)</sup> إذا كانت تلك موجودة ، فإن لم یصرَحْ بها ذلك الذي یجیب . < فيسأل مثلا > : أترى الإنسان هو حيوان أو غير متفلس ، ثم يأخذ أنه حيوان أخذاً وليس يقیس ذلك قياسا . وأیضا كل حيوان إما أن يكون ماشيا أو ساجحا ، ويأخذ أنه ماش<sup>(١٠)</sup> . — والقول بأن الإنسان هو هذه الجملة

(١) ش : الذي تذكره . (٢) فيكون قد : تأكلت حروفها . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ف : أي لا يكون منها قياس . (٥) ف : المين . (٦) ف : أي الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف . (٨) ش : المَلَمَّ عليه ليس هو في السرياني ؛ وهو مع ذلك لا يحتاج إليه ، وأغاثا أبا بشر يتيها في قله . (٩) ص : ماشي . (١٠) ش : أي حيوان مشاء ذو رجلين .

ليس هو لازماً من الاضطرار للتي قيلت ، لكن إنما يأخذ هذا أخذا .  
ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا بأشياء كثيرة<sup>(٢)</sup> أو بأشياء يسيرة ، إذ كان  
[ ٢٢٦ ب ] المعنى واحداً بعينه . وهذا ليس هو قياساً .

وقد يتفهم به أيضاً الذين يستعملون هذا المأخذ في الأشياء أيضاً التي  
يمكن أن تنقاس . فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه الجملة على الإنسان ،  
إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضاً  
ما المانع من أن يراد شيء<sup>(٤)</sup> ما أو يترك شيء<sup>(٥)</sup> أو يتجاوز الجوهر<sup>(٦)</sup> ؟ — فهذه  
قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح<sup>(٧)</sup> بأن يؤخذ الأشياء المحمولة  
بما هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك  
٢٥  
< أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا ينقص  
< شيء > . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ غير متجزئ<sup>(٨)</sup> . —

(١) ف : الذي ذكره .

(٢) ش : أى بأن يتدنى من الجوهر ويختد إلى المائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) ش : أى أن يزيد المقسم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بقسمة الفصول الذاتية .

(٧) ش : أى أنه قد يمكن أن يحترس من هذه الأطلوطات الثلاثة التي قد ذكرها في القسمة .

(٨) ش : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الإنسان ناطق ، وقسم

الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فانه إذا بلغ في قسمه إلى المائت بعد

أن يضيف إلى المائت الحى الناطق ، فإنه لا ينجز المائت المضاف إليه حى ناطق .

غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعله أن يكون يكسب علما بنحو آخر . وهذا غير مُتَكَيِّر بوجه من الوجوه ، وذلك أنه ولا الذي يستقرى لعله أن يبين بيانا ، غير أنه قد يعرف الشيء تعريفا . وأما قياس فليس يأتي به الذي يقول الحد في القسمة . فكما أن في النتائج التي بلا أوساط إن قال إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء قد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا في الحدود التي تكون بطريق القسمة ما هو الإنسان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذورجلين ، بلا أجنحة . لم ذلك ؟ في واحدة واحدة من الزيادات . وذلك أنه يخبر ويبين

(١) شه : ليس هذا في السرياني . (٢) تحنها : يتلوا . (٣) ف : بالآخر : من . (٤) شه : قال الشيخ ، وضوان الله عليه ، : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا أورد إنسان من الناس نتيجة المحول فيها موجود لأتول الموضوعات ٤ يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى السبب ، كذلك أيضا في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو في أن يزيد هذا أوسط يتم به قياس على أن الأكبر موجود للأصغر ، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا مثل في المثل : لم أخذت أن الإنسان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نفلط فنظن أن هذا هو وسط قياس هذه حكايته : الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان ؟ وكل ما ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسان إذن حيوان . وذلك أن ليس المقدمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتبا تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت الحيوان . والشيء ليس يتبين بما هو مثله في الظهور . — فهذا هو الفرض في هذا الفصل .

(٥) شه : قال : يريد بذلك المحولات التي توجد لأتول الموضوعات لها ، مثل مساراة الزوايا الثلاث من المثلث اثنتين .

(٦) ف : أي الفصول .

بالقسمة على ما يظن فيقول من أجل أن الكل<sup>(١)</sup> إما أن يكون مائتا ، وإما  
غير مائة . وكل قول هذه حاله هو حد<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة  
[ ١٢٢٧ ] غير أن الحد لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على المساهية بالقياس الشرطي >

أقربى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول  
الموضوعة أن معنى ما هو الشيء والوجود له في ذاته هو الذي من خواص  
تحمل من طريق ما هو ، وهذه الأشياء مثلا هي وحدها فقط من طريق  
ما هو ، والكل هو خاصة ؟ فهذه إذا هي معنى الوجود لذلك . — فنقول :  
إن هذا القول أيضا قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته ، إذ كان  
قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط<sup>(٣)</sup> .

وأيضا كما أنه ولا في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس ( إذ كانت المقدمات  
التي منها يكون القياس هي دائما كلاً وجزءاً ) ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود  
له في ذاته يجب أن يكون في القياس ، لكن يكون موجودا إذا كانت هذه

---

(٢) ف : يعنى كل حيوان . (٢) ف : بالآخر : في السرياني : وكل قول  
كهذا ليس هو حداً . (٣) ش : أى أن القياس إنما يكون بحد أوسط ، والحد الأوسط  
المتأخوذ في هذا القياس هو حد للشيء منزه . (٤) ش : أى : كما أنه إذا أردنا أن  
نعمل قياسا أن زوايا المثلث متساوية لثنتين ، لا تأخذ معنى القياس ، أى حده ، ونصيره مقدمة  
في القياس ، كذلك ولا معنى الوجود في ذاته . (٥) ف : أى القياس .

- ١٥ موضوعة ناحية. ويعاند بهذا من تشكك وامترى أن الذى أتى به هو قياس<sup>(٢)</sup> أو لا؟ ويقال إنه قد كان القياس هذا، فيناقض بذلك القائل بأنه لم ينقَسْ<sup>(٣)</sup> على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته. و يقال : بلى لعمري ! وذلك أن هذا هو الذى كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه . فإذا قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه . — لكن لعلّه أن يبين بالشريطة — أعنى بالأصل الموضوع ، مثال ذلك : إن كان معنى الوجود للشيء هو أنه للنفس والمختلف<sup>(٤)</sup> ، فالمعنى لضده هو أنه لضده . وهذا في جميع الأشياء التى يوجد لها شيء مضاد . فالتحيز مضاد للشر ، والمتقسم للامتقسم . فالوجود إذاً للتحيز هو أنه لغير المتقسم . فإن هاهنا أيضا إنما يبين الأمر عندما يأخذ معنى ما هو والوجود له في نفسه ، وأن يقتضِب شيئا آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له في نفسه . ليكن<sup>(٥)</sup> ، إذ كان في البرهان أيضا قد يؤخذ أن هذا على هذا . غير أنه ليس هو هو بعينه ، ولا أيضا ذلك الأمر بعينه الذى القول عليه ومنعكس بالتساوى [ ٣٢٧ ب ] والشك نحو كليهما .
- ٢٥

(١) ف : أى بحذ القياس . (٢) ش : من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية لقائمين . (٣) ف : أم لا . (٤) ف : أى : قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد وبأى الحد . (٥) ف : ليس هذا في السرياني ، ولا يحتاج إليه هنا . (٦) ش : أى عندما يؤخذ حد شيء آخر مسلم . (٧) عند هذا الموضع بالهامش : أى هو مطلق أن يأخذ أن شيئا على شيء ، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذى يقصد إلى تبينه بأخذه بعينه مقدمة . (٨) ف : ليس .



أعني الذي يبين بطريق القسمة ، والذي يقبس بهذا النحو هو شك<sup>(١)</sup>  
 واحدٌ بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيواناً مشاءاً ذا رجلين ،  
 لا حيواناً ومشاءاً . وذلك أنه ليس ولا شيء واحداً من الأشياء المأخوذة<sup>(٢)</sup>  
 يلزم ضرورةً أن يكون فيه ذلك المحمول ، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد  
 بعينه — هو موسيقوس وغرماطيقوس<sup>(٣)</sup> .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فقل أي جهة يبين الجوهر ، عند ما يفصل ويحدد ، معنى ما هو  
 موجود ؟ وذلك أن ليس فعله كفعل الذي يبين من الأشياء المقرَّبها :  
 أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شيء آخر  
 موجوداً ، إذ كان هذا هو برهانا . ولا أيضاً فعله كفعل من يستقرئ  
 الأشياء الجزئية ، مِنْ قِبَل أنها ظاهرة ، على أن جميعها هي على هذه الحال  
 من قِبل أنها ليس بوجد ولا واحد على خلاف ذلك ؛ وذلك أنه ليس إنما<sup>(٤)</sup>  
 يبين ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجه آخر  
 يبقى ؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصبع .

وأيضاً فكيف يبين معنى ما هو ؟ فإنه قد يلزم الذي يعلم ما هو الإنسان  
 أو شيئاً آخر — أى شيء كان — أن يعلم أيضاً أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أى بالقياس من الشرطى . (٢) ص : واحد .

(٣) ف : أى الجملة . (٤) ف : نحوى . (٥) ف : أى ولا واحد

من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أى المستقرئ .

(١) ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو . لكن إذا قلت : صترائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فاما < ما > هو عترائيل فلا يمكن أن يعلم .

- فإن كان إذا يبين ما هو فهو يبين أيضا بقول واحد به < يته > أنه موجود ، وكيف هو ، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى ما هو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضا إنما يقول إنه يلزم أن يبين أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا .
- وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا شيء من الأشياء ، إذ كان الموجود ليس هو جنسًا . فالبرهان إذا يكون على أنه موجود . وهذا هو الذى تجرى عليه الآن العلوم . وذلك أن المهندس إنما يقتضِب اقتضابا [ ٢٢٨ ] على ماذا يدل المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهانا ، فما الذى يبين إذا الذى يحيد ما هو ، لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ، ليس يعلم أنه موجود ، لكن ذلك غير ممكن .

- (٢) وظاهر أيضا في ضروب الحدود التى لا يبين بها من يحده وجود . وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئا متساويا من وسطه ، إلا أنه ليس يخبر لم هو

---

(١) ف : أنه . (٢) ش : أى الحدود التى تورد لأشياء ما فلا يبين بإيرادها أن الشيء موجود . (٣) ش : أى شكل مسطح في داخله قطعة كل الخطوط الخارجة منها إلى الخط المحيط متساوية (ص : متساويا) . (٤) ش : أى أن هذا الحد ليس أن الدائرة موجودة ، ولا فيه حجة تضطر أن تكون حد الدائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هذا المعنى . وذلك أنه لفائيل إن يقول إن هذا المعنى <sup>(١)</sup> هو لجليل من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس تُعرَّف الحدود أنه <sup>(٢)</sup> قد يمكن أن يوجد ما خبر به . ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي <sup>(٣)</sup> عبروا عنه ، لكنه مطلق دائما أن يقال لم هو . فإن كان إذا الذي يحد <sup>(٤)</sup> يبين بيانا إما ماهو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلا لما هو قد يكون الحد قولا دلالة الاسم <sup>(٥)</sup> بعينها . لكن هذا شنيع : أما أولا فمن قبل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولأشياء ليست موجودة أيضا . وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام <sup>(٦)</sup> حدودا ، إذ كان قد يوضع اسم لأي كلمة كانت ، فيؤخذ إذن <sup>(٧)</sup> أباجفيا أنا تَلْفِظُ ونتكلم بالحدود ، ويكون إيلياس حدًا . وأيضا ولا يرهان واحداً يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء . فإذا ولا الحدود أيضا تعرف هذا .

٢٥

٢٠

فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه ، ولا أيضا القياس والحد لشيء واحد بعينه . ومع هذه أن الحد لا يبين بيانا

٢٥

(١) ش : أى حدة الدائرة . (٢) ف : أى المحدود .

(٣) ف : أى للتشكك . (٤) ف : أى هذا الحد لهذا المحدود .

(٥) ف : ألبتة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .

(٧) ف : ذوات ، وفوقها : أى ليست ذوات قائمة . (٨) راجع الجزء الأول

ص ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ؛ وفي الأصل اليوناني : « كل ما نقوله سيكون حدًا » . وإيلياس

هي الإلياذة لهومروس . (٩) بالهامش عندهذا الموضع : قال الشيخ : لا سبيل إلى أن

يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين ؛ والحد — إذ هو دال على ماجة المحدود — لا يمكن

أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس .

ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضاً الى أن يعلم معنى ما هو ، لا بالحد ولا بالبرهان أيضاً <sup>(٢)</sup> .

# ٨

## < الصلة بين الحد والبرهان >

- ١٩٢ وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذى قيل من هذه الأقاويل قولاً حسناً ، وما الذى لم يحسن فى القول فيه ؛ وما هو الحد [ ٢٢٨ ب ] ؟ ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أوجد له البرهان أو الحد ، أو ليس يوجد له البتة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والعلم بعلة ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً بعينه ، والحجة فى هذا هى أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما أن يكون هو هو بعينه ، أو مختلفاً ، أو مبرهنًا ، أو غير مبرهن ؛ فإن كان إذن آخر ومختلفاً ويمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين فى الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذى تبين هو كلياً وإيجاباً . فالضرب الواحد هو هذا الذى اعتبر الآن <sup>(١٠)</sup> : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شئ آخر . وذلك أن الأشياء التى هى ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتى <sup>(١١)</sup>

(١) ف : أى بالبرهان . (٢) كتب قارئ هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .

(٣) ف : أحيب فيه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) ش : أبو بشر : يعنى أنه قد بينا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هى العلة الموجبة

لما هو الشيء . (٦) ش : أى : إما أن يكون السبب وما هو الشيء واحداً بعينه .

(٧) ف : أى : سوى ما هو سببه . (٨) ش : الذى قد ذكره فى الفصل الذى

قبل هذا . (٩) ص : كل وإيجاب . (١٠) ش : أى والسبب فى أنه لا يكون

على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حقا . (١١) ف : أى الأكبر للأصغر .

بين الخواص خاصة . فإذا أما احدهما فينبين <sup>(١)</sup> ؛ وأما الآخر من الأشياء التي هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تنبئ لأمر واحد بعينه .

أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرناه فيما تقدم ، غير أنه

قياس منطقي . وأما على أي وجه يمكن ، فنحن نخبرون بذلك بأن نعود من <sup>(٢)</sup>

الرأس إلى أول الأمر ، نقول : كما أننا نطلب لم هو عندما < نعرفه ، لكن >

كثيرا ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لم هو ، قبل <sup>(٣)</sup>

أن نتعرف أنه موجود ؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما هو الشيء

والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن

نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود ، فمعنى أنه موجود قد يحصل لنا

أحيانا بطريق العرض ، وأحيانا من حيث يوجد معنا شيء من الأمر — <sup>(٤)</sup>

مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السحاب ، وأن الكسوف فقد ما للنور ،

وأن الإنسان حيوان ، وأن النفس الشيء المحرك ذاته . بجميع الأشياء التي

(١) شه : أي الأصغر إذا كان الوسط موجودا (نس : موجود) له . — وفي تعليق

قارئ : الذي مر . (٢) شه : قال في هذا إنه بحسب رضع الواضع ، لا أنه

بالحقيقة قياس . (٣) ف : أي في أن يتصحح الخلق من البرهانا .

(٤) شه : إنما قال « كثيرا » لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود

إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف .

(٥) شه : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن < يكون > المقياس :

لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز ، مثل غيم .

- ٢٥ نَعْلَمُ بطريقِ العَرَضِ قد يلزم ألا تكون موجودة [ ٢٢٩ ] عندنا في باب ما هو، إذ كما لنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ما هو - فيما ليس هو حاصلاً عندنا أنه موجود - ليس هو ولا طلباً . فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل . فإذا كما أن لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود . - فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود : . ليكن أولاً هكذا : فليكن الكسوف ما عليه أ ، وليكن القمر ما عليه ح ، وليكن سَتَرُ الأرض ما عليه ب . فالطلب : أ ترى يقبل الكسوف أولاً، هو الطلب من أمر ب : أموجودة هي أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة ؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن ذاك موجود أو أى جزء من جزئى التقيض توجد علة . أ ترى العلة في أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له ؟ فإذا وقفنا على أنه موجود، فإننا نعلم معاً لم هو إن كان وجوده بالحد الأوسط . وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود . وأما لم هو، فلا . فليكن القمر ب ، وليكن الكسوف أ ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء، ما عليه ب . فإن كانت ب موجودة [ ل ح ، ] أعنى أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط، وإلهذه أعنى أنه ينكسف . أما أنه ينكسف فهو معلوم ؛ وأما لم ينكسف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود أ ل ح معلوم، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هي ب ؟ أ ترى
- ٣٥
- ٢٥٣

هى استتار أم انقلاب<sup>(١)</sup> القمر، أم الانطفاء؟ وهذا هو قول أحد الطرفين -  
 مثال ذلك فى هذه لـ. وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض.  
 ما هو الرد؟ - انطفاء النار التى هى فى السحاب . لم ترد؟ - لأن النار  
 تنطفى فى السحاب . فليكن السحاب حـ ؛ وليكن الرد اـ ؛ وليكن انطفاء  
 النار بـ [٢٢٩ ب] ، فبـ موجودة لـ حـ ، أى للسحاب<sup>(٢)</sup> . وذلك أنه قد  
 تنطفى النار فيه<sup>(٣)</sup> . و اـ - وهى الصوت - موجودة لهذه . وبـ هى قول اـ ،  
 وهو الظرف الأول . فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر، فقد يكون ذلك  
 من الأقاويل التى هى باقية<sup>(٤)</sup> .

أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما، فقد خبرنا به ؛ فإذا القياس  
 على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضا ، غير أنه قد يكون ظاهرا  
 بالقياس والبرهان . ولذلك لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء  
 التى توجد لها علة أخرى بلا برهان . ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه، كما  
 خبرنا فى شكوكنا

### < لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هى شيء آخر ، وبعضها لا يوجد .  
 فمن اليين أن الأشياء أيضا التى لها ما هو : بعضها لا وسط لها وهى  
 (١) شـ : قال الشيخ : قد يجوز أن يكون ذهب فى ذلك إلى ما كان براء ارضططس من  
 أن غروب الكواكب قسارها . (٢) فـ : السحابة . (٣) فـ : فيها .  
 (٤) فـ : الباقية .

مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر  
ويوضع ذلك بنحو آخر . وهذا ما يعمل عليه صاحب العدد . وذلك أنه يضع  
٢٥ وضعا أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لها أوسط  
والتي قد يوجد فيها للجوهر <sup>(١)</sup> علة ما هي شيء آخر ، فقد تعرف وتظهر  
بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نيين معنى ما هو .

## ١٠

### < أنواع الحد >

والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن البين أن أخذ ذلك هو أن يقال على  
٣٠ ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على  
ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذ كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك  
أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة  
قد خبرنا به فيما تقدم من قبيل أنا لا نعلم ولا أنه موجود أولا ، اللهم إلا  
بطريق العرض . والقول يقال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ،  
٣٥ بمثالة إيلياس <sup>(٢)</sup> ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق  
العرض . — فأحد الحدود [ ٢٣٠ ] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد  
حد آخر وهو قول يعرف : لم هو الشيء ؟ فذلك المتقدم قد يدل دلالة ،  
فأما بياناً فلا يبين . وهذا الآخر فمن البين أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما  
١٩٤ يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرعد ؟ وبين أن يقال :



ما هو الرعد ؟ — فرقاً . وذلك أنه قد يجيب أما في ذلك ، فلأن النار التي  
 ٥ في السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار  
 في السحاب . فإذا قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فاما في تلك  
 الجهة فبرهان متصل ؛ وأما في هذا فتحديد . — وأيضا حد الرعد أنه  
 صوت في السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحد الأشياء  
 التي لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن . ١٠

فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخر قياس  
 على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو .  
 فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ،  
 ١٥ ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأيها لا يوجد ؛ وأيضا على كم ضرب يقال  
 الحد ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشياء هو ، ولأى  
 الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحد عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ،  
 موجودا لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

## ١١

### < العلل المختلفة مأخوذة أوساطا >

ولما كنا إنما نظن أننا قد علمنا متى علمنا العلة ، وكانت العلل  
 ٢٠ أربعاً<sup>(٣)</sup> : إحداها<sup>(٤)</sup> : ما معنى الوجود للشيء في نفسه ؟ والأخرى :  
 (١) تأكلت حروفها . (٢) كانت : «ضرباً» ثم شطب على «باً» وأبدل بها «ب»  
 وكتب قارئ في الهامش صححه «وقد يجوز الاعماب الأول بكم» . — وهو هنا يلخص القصول  
 من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضا . (٤) ص : أحدها .

عندما يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء ؟ والثالثة : العلة  
التي يقال فيها : ما الأول الذى حرك ؟ والرابعة : هى التى يقال فيها : نحو  
ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى فى المتوسط . — وذلك أن العلة التى يقال  
فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء، فإنها ليست  
[٢٣٠ ب] عند أخذ مقدمة واحدة، لكن عندما هى، أقل ما تكون، اثنتان .  
وهاتان هما شئ . كان لهما وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحداً،  
فالنتيجة موجودة من الاضطرار . وهذا معلوم هكذا أيضاً : لم صارت  
الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هى شئ ما . فلتكن القائمة التى  
عليها أ . وليكن نصف القائمتين التى عليها ب . ولتكن الزاوية التى فى نصف  
الدائرة التى عليها ح . فالعلة فى أن أ القائمة موجودة لـ ح ، وهى التى  
فى نصف الدائرة، هى ب . وذلك أن هذه مساوية لـ أ ، وـ ب نصف  
القائمتين . فإذا كانت ب — وهى نصف القائمتين — موجودة لـ ح ، فـ أ  
موجودة لـ ح ، وهذه هى القول بأن الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؛  
وهذه، وم ، معنى ما الوجود للشيء بذاته ، هى هى واحد بعينه من قِبَل أنه  
على هذا يدل القول . فقد ظهر الأوسط أيضاً أنه هو العلة لمعنى وجود  
الشيء بذاته .

فأما القول : لم حارب أهل أثينة الذين حاربوهم ؟ فهو أن يقال : ما العلة  
فى حروب أهل أثينة ؟ وهذه من قِبَل أنهم كَبَسُوا أهل ساردس مع أرائريا ،  
(١) ف بالأحرى : أن . (٢) ف بالأحرى : أن حارب . — أرائريا : من :  
أرائطيا . والتصحيح عن اليونانى .

وذلك أن هذا هو الذى تحرك<sup>(١)</sup> أولا . فلتكن الحرب ما عليه  $\bar{A}$  ، ولتكن  $\bar{B}$  الكبس الذى تقدم ، وليكن أهل أثينة  $\bar{C}$  — فـ  $\bar{B}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ، أعنى أنه كبس<sup>(٢)</sup> أولا أهل أثينة . و  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{B}$  ، وذلك أنهم قد يحاربون الذين بدأوهم بالجسور . فـ  $\bar{A}$  إذن موجودة لـ  $\bar{B}$  ، أعنى محاربة الذين بدأوا أولا ؛ وهذه ، وهى  $\bar{B}$  ، موجودة لأهل أثينة ، وذلك أنهم هم الذين بدأوا أولا . فالحذ الأوسط هاهنا أيضا هو علة فى الأشياء التى العلة فيها المحرك الأول .

وأما جميع الأشياء التى تتعلل لها هى معنى : نحو ماذا ؟ — فمثل أن يقال : لم يمشى ؟ فيقال : لكيما يصح . لم البيت موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث . فتلك نحو الصحة ، وهذه نحو الحفظ [ ١٢٣١ ] . ولا فرق بوجه من الوجوه بين أن يقال : لم يجب المشى بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو ماذا ؟ فليكن المشى بعد العشاء الذى عليه  $\bar{C}$  ؛ وليكن : ألا تطفو الأطعمة الذى عليه  $\bar{B}$  ؛ والصحة التى عليها  $\bar{A}$  . فليوضع أن معنى ألا تطفو الأطعمة فى فم المعدة موجود للـ  $\bar{B}$  بعد العشاء ، وأن هذا هو صحى ، فإن هذا هو مظنون ؛ وألا تطفو الأطعمة — وهو  $\bar{B}$  — موجود للمشى ، وهو  $\bar{C}$  ؛ و  $\bar{A}$  — وهو أن يصح — موجود لهذه . فالعلة فى أن توجد  $\bar{A}$  لـ  $\bar{C}$  ، وهى

(١) تحركها : ثار .

(٢) تحركها : أنهم كبسوا .

- التي من أجله ، هي بـ ، وهي ألا تطفو الأطعمة ؛ وهذه كأنها قول  
 ٢٠ لتلك . وذلك أن أـ هكذا تَوَقَّى القول<sup>(٢١)</sup> ، ووجودها لـ حـ من أجل بـ من  
 قَبْلِ أن هذه هي معنى أن يصح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي  
 أن تبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة . والأـ كأنها هاهنا  
 حالها عكس حالها في العلل التي على طريق الحركات . وذلك أن هنالك  
 ٢٥ ينبغي أن يكون الأوسط أولاً<sup>(٢٢)</sup> . وأما هاهنا فالأول هو الثالث الأخير ،  
 وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

- وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الاضطراب — مثال  
 ذلك نفوذ الضوء في المصباح<sup>(٢٣)</sup> . وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط  
 منافذ هي أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحو  
 ماذا ، أي كما لا يتغير . فليت شعري إن كان وجودها ممكناً فقد يمكن أن  
 ٣٠ يكون أيضاً — مثل أنه إن أُرعد عندما تنطفئ النار انتش<sup>(٢٤)</sup> من اضطراب ،  
 ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شعبة فوثاغورس إن ذلك يكون  
 لتهديد الذين في طرطاروس كما يفزعوا . وأمثال هذه كثيرة جداً ، وخاصة

---

(١) ف : حد . (٢) ف بالأخر : في (القول) . (٣) شد : الأشياء  
 الكائنة بعد أن لم تكن ، وهي المكثات . (٤) ف : أي الضروريات .  
 (٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) شد : أي  
 ومن قبولى . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .  
 (١٠) ضد : معنى هذا الكلام هو : وصوت الرعد أيضاً يكون من الاضطراب بسبب انطفاء  
 النار وكما يفزع به أهل الجحيم كما قال فوثاغورس . (١١) بمعنى تش : صوت .  
 (١٢) ف : الجحيم .

- ٣٥ هي معا في الأشياء التي قوامها ووجودها بالطبيعة ، وذلك أن الطبيعة تفعل من أجل شيء ، وهذا من [٢٣١ ب] الاضطراب . — فإن الضرورة تقال على مرتين <sup>(٣)</sup> : إحداها الطبيعة والقوة ، والأخرى قسراً أو خارجاً عن القوة —
- ١٩٥ بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً ، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة . فاما الأشياء التي تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء نفسه أصلاً — مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضاً من الاضطراب ، لكن من أجل شيء <sup>(٩)</sup> ؛ وبعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة والسلامة <sup>(١٠)</sup> ، وخاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى أيضاً متى لم يكن كونها عن البخت <sup>(١١)</sup> .
- فالكمال إذاً أو الخير يكون على أنه شيء إما بالطبيعة وإما بالصناعة . فاما عن البخت والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء <sup>(١٢)</sup> .

- (١) شه : أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطراب من أجل شيء . مما — فهو ظاهر ، من ذلك أن الأسنان في مقدمة القم صُيرت عريضة وقليلة النخن بسبب الهوى ، وذلك أن منشأها من عظم رقيق ؛ وحادة من أجل شيء : لكيما تقطع الطعام بحديثها .
- (٢) شه : أى أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان .
- (٣) ص : أحدها . (٤) ص : والآخر .
- (٥) شه : أى على طريق الهوى والضرورة ، أى أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً .
- (٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أى بل يكون فكر وروية .
- (٨) شه : أى أن ليس حدوث البيت عن البناء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع . (٩) شه : أى ليسترو ويحفظ المتاع .
- (١٠) شه : مثل أن يأكل الإنسان لا ليصح ، بل لأنه يشتهي ، فيوافق ذلك الغذاء بذاته قِصصه . (١١) مهلة التخط تماماً . (١٢) ف : الجيد . (١٣) ف : أى بالذات .

## < معية العلة والمعلول >

١٠. والعلة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمِعَةٌ بِالْكُونِ <sup>(١)</sup> — مثال ذلك :  
 لَمْ كَانَ الْكَسُوفُ ؟ — مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَتْ الْأَرْضُ فِي الْوَسْطِ ؛ وَلَمْ هُوَ  
 مُزْمِعٌ بِأَنْ يَكُونَ ؟ — مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مُزْمِعَةٌ أَنْ تَكُونَ فِي الْوَسْطِ ، وَهُوَ  
 موجود من قَبْلِ أَنَّهَا موجودة ؛ مَا الْجَلِيدُ ؟ وَلِيُؤْخَذَ أَنَّهُ مَا < هُوَ > جامد ؛ —  
 ١٥. فَلَيْكِنْ الْمَاءُ الَّذِي عَلَيْهِ حَ ، وَأَنَّهُ جَلِيدٌ مَا عَلَيْهِ أ ؛ وَلَتَكُنِ الْعِلَّةُ — وَهِيَ  
 الْأَوْسَطُ — وَهِيَ مَا عَلَيْهِ بَ فَقَدْ الْحَرَارَةُ النَّامُ ، فَبَ موجودة لَ حَ  
 ولهذا معنى الجسود وهي التي عليها أ ؛ فَيَكُونُ الْجَلِيدُ عِنْدَ < مَا > تَكُونُ  
 ٢. بَ ؛ وَقَدْ كَانَ عِنْدَمَا قَدْ كَانَتْ ، وَهُوَ مُزْمِعٌ بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَمَا تَكُونُ  
 مُزْمِعَةٌ ؛ — فَالْعِلَّةُ الَّتِي عَلَى هَذَا النِّحْوِ وَالشَّيْءِ الَّذِي الْعِلَّةُ عَلَيْهِ يَتَكُونُ عِنْدَمَا  
 يَتَكُونُ مَعَهَا ، وَمَوْجُودٌ مَتَى كَانَتْ مَوْجُودَةً . وَكَذَلِكَ فِي بَابِ مَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ  
 وَمُزْمِعٌ [ ١٢٣٣ ] أَنْ يَكُونَ .

- (١) شـ : الشيخ : هذا إنما يصح في الثلاث الطل التي في الطبيعيات ، وهي : الصورية  
 والقائية والفاعل ، لأنها في الطبيعيات واحد .  
 (٢) شـ : أي المتكونة في الوقت الحاضر .  
 (٣) مُزْمِعَةٌ بِالْكُونِ = ستكون في المستقبل ، أي المحككات المستقبلية .  
 (٤) شـ : هذا مثال على أن العلة الصورية ( فوقها : الضرورية ) ومعلولها هما معا ،  
 وكذلك المثال الذي بعده . (٥) شـ : إنما قال « يؤخذ » أي يعلم أن هذا  
 (٦) ف : أي الضرورية .  
 هوحد الطبع .

فأما في الأشياء التي ليست<sup>(١)</sup> معا أترى هي موجودة في الزمان المتصل ، كما يظن أن أشياء آخر هي علل لأشياء آخر ، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء آخر ، وأنها علة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعا ، وهي أيضا بمعنى أنه يتكون من قبل ؟ فالقياس<sup>(٢)</sup> هو موجود من الأخير<sup>(٣)</sup> متى كان (ومبدأ هذه أيضا هي الأشياء التي قد كانت ، ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكون على هذا المثال ) .

وأما من الذي هو أكثر تقدما فليس يكون ( مثال ذلك أن هذا الأخير يتكون من قبل أن هذا قد كان ، وكذلك فيما هو مزمع أن يكون ) : وذلك أنه ليس هو مزمعا بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدودا ، ولا بأن يكون غير محدود مزمعا أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقا<sup>(٤)</sup> يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقا : وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذاك الآخر ، كذبا . وهذا القول بعينه فيما هو مزمع أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مزمعا بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساويا في الكون : أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التي هي مزمعة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون ، وللتى تكون أن يكون ،

(١) شبه : أى الأشياء التي ليس العلة والمعلول فيها معا ، بل العلة يتقدم وجودها وكونها

المعلول ( ص : للمعلول ) في الزمان . ( ٢ ) ف : أى العلة .

( ٣ ) ف : المعقول . ( ٤ ) ص : صادق .

- والأشياء التي هي موجودة أنها موجودة<sup>(١)</sup>. فاما ما يكون كونا وما هو مزعم بان يكون، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون. وأيضا الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود. وذلك أن القول بأن الوسط موجود، كذب. — فقد يجب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجودا في الأمور، بعد معنى قد كان. فنقول إنه من البين أنه ليس معنى أنه يكون مضافا [ ٢٣٢ ب ] تابعا للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مضافا تاليا لمعنى قد كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين :  
فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها بعضا<sup>(٢)</sup>، فولا التي قد كانت أيضا<sup>(٣)</sup>، إذ كان كلا الأمرين غير متجزئ<sup>(٤)</sup>. ولا أيضا الذي يكون تاليا للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزئ، وأما معنى قد كان فغير متجزئ<sup>(٥)</sup>. فكما لتخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوجد فيما يكون معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي تأتي بها بالكلية في الحركة.

- (١) ص : أنه موجود. (٢) ف : لأن بين كل قطعتين خطا ( ص : خط ) .  
(٣) ش : أي كما أن النقط لا تنوال، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان.  
فالآن الذي هو مبدأ الزمان الذي فيه المتكون لا يتلو بعضها بعضا .  
(٤) ش : يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان، والآن الذي هو مبدأ الزمان الذي فيه المتكون. (٥) ص : غير متجزئين. (٦) ش : أي الأمر الذي يكون هو متجزئا، إذ كان يسين في " الساع الطيبي " أن المتكون والمتحرك مقسم .  
(٧) ش : المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون في الزمن الزمان، وإنما يتكون في الزمان أولا فأولا وجزءا جزءا. فلما أن تأخذ آخر كل جزء ونهاية فتكونه، وهو المعنى المفهوم من قولنا " قد كان "، فإنه سينين في " الساع " أن المتغير مقسم .



- أما كيف يكون حال الأوسط الذى هو علة إذا كان الكون على التالى،  
فهذا مبلغ ما تقتضيه فيه ، وذلك أنه قد يجب فى هذه أيضا أن يكون  
الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : <sup>(١)</sup> قد كانت من قبل  
أن <sup>(٢)</sup> قد كانت ؛ وأخيرا كانت <sup>(٣)</sup> ، وأما أولا فـ <sup>(٤)</sup> ؛ وحـ هى مبدأ من قبل  
أنها أقرب من الآن الذى هو مبدأ الزمان . وحـ <sup>(٥)</sup> كانت ، إن كانت <sup>(٦)</sup> كانت .  
فعندما قد كانت <sup>(٧)</sup> ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت <sup>(٨)</sup> . والكلمة هى <sup>(٩)</sup> ،  
وذلك أنه عندما قد كان <sup>(١٠)</sup> يلزم أن يكون قد كانت <sup>(١١)</sup> ؛ وعندما قد كانت <sup>(١٢)</sup> ،  
يلزم أن تكون <sup>(١٣)</sup> قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهى ويقف  
فى موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائما فى الوسط من قبل لانهائية .  
وذلك أنه لا شئ كان متصلا بما قد كان . فما قلنا غير أنه قد يلزم أن يتبدى  
من الوسط ومن الذى هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزعم أن يكون . وذلك  
أنه إن كان القول بأن <sup>(١٤)</sup> مزمنة بأن تكون ، حقا ، فقد يلزم [ ١ ٢٣٣ ]  
أن يكون القول بأن <sup>(١٥)</sup> مزمنة بأن تكون أولا ، حقا ، وعلة هذه هى <sup>(١٦)</sup> ؛  
فإنه إن كانت <sup>(١٧)</sup> مزمنة بأن تكون ، فـ <sup>(١٨)</sup> مزمنة بأن تكون أولا ؛ فإن كانت  
<sup>(١٩)</sup> مزمنة بأن تكون ، فتكون <sup>(٢٠)</sup> هى المزمعة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال  
<sup>(٢١)</sup> القطع فى هذه أيضا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شئ من الأشياء التى هى مزمنة

(١) ف : العلة . (٢) ف : المعللة . (٣) ش : أى مبدأ للاتصال .  
(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول منوسط ، هو لعللة الأولى  
معلول ولما بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى .  
(٥) ف : أى العلة . — أى مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .

بأن تكون تتلو أو تضام بعضها بعضا . والمبدأ في هذه أيضا ينبغي أنه يؤخذ  
بلا وسط . ومعنى هذا في الأعمال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان  
البيت قد كان ، فيلزم ضرورة أن يكون قد نُحِتَتِ الحجارة . وقد كان هذا من  
أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولا  
إن كان البيت قد كان . وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة  
قد كانت أولا ومن الرأس<sup>(١)</sup> ، إن كان البيت مزجعا بأن يكون . كذلك قد  
تكون الحجارة هي أولا مُزْمِعة بأن تكون . وقد نرى وتبين في الأوسط على<sup>(٢)</sup>  
مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مُزْمِعا بأن يكون أولا .

ولما كنا قد نرى في الأشياء التي تكون ، قد يوجد كون ما دورا ، فهذا  
إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضها بعضا ، وذلك أنه  
في هذه يكون العكس بالتساوى . وقد تبين هذا في تلك الاول ، أعني أن

- 
- (١) ش : أى أنه ليس آخر كون الأول والعلّة الذى وقوعه فى الأزمن الزمان هو ابتداء  
كون الأخير والمطلوب حتى يكون كلاهما فى آن واحد . لكن أحد كون الأول فى آن ، وآخر كون  
المطلوب والاخر فى آن آخر ، فهذا (حس : آئين) ، وبين كل آئين زمان ، فلعمرى إنه كما قال :  
لا يتلو أو تضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أى هذه التى مزجعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ  
المبدأ الذى هو إما مبدأ الكون فالعلّة ؛ وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير . فالمطلوب قد يجب  
أن يؤخذ أيها كان ، ليس بينه وبين ما قرب منه وسط ، وإلا تهادى الأمر إلى ما لا نهاية .  
(٣) ش : أى الذى قد ذكره آنفا . (٤) ش : يتخلم معنى ما فى هذا الفصل ويوضح  
هكذا : إن كان البيت قد كان ، فالأساس قد كان ؛ وإن كان الأساس قد كان ، فالجارية قد كانت .  
فإذن أركان البيت قد كانت (حس : كان) ؛ فالجارية قد كانت . (٥) ف : أى كإلزام  
ذلك فى الزمان المناسى ، كذلك يلزم فى الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .  
(٧) ش : المثال : الإنسان ، والضعفك ، والقابل للعلم .

١٩٦ النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا<sup>(١)</sup> . فاما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . وإذا تولّد هذا أن يتولد الماء ؛ وإذا تولّد الماء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذى كان أولا . فإذا قد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعندما يكون هذا ، يكون الأول موجودا .

١٠ وقد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلية<sup>(٢)</sup> (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقد توجد أشياء ليست دائما ، غير أنها في أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذكّر من الناس يَنْبُتُ الشعرُ في ذقنه ، لكن في الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر<sup>(٣)</sup> . وذلك أنه إن كانت أ محسولة على ب على طريق الكلية ، وهذه على ح على طريق الكلية ، فقد يلزم أن تكون أ

(١) ش : أى أنه قد تبين في "أنولوجيا الأولى" أن معنى الدور هو أن نسين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمتان بالتساوى .  
(٢) ش : قد أخذ في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المتكونة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ؛ بل في أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون ناليا (ص : قال) لما قدمه ، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأول لاحالة .  
(٣) ش : هذا هو المحمول الذى يحمل على الموضوع على الكل دائما وبذاته .  
(٤) ف : أى دائمة .

(٥) ش : قد أخذ أن يبين أن الأوسط لمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر يبرهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .

- ١٥ محمولة على  $\alpha$  دائما وعلى الكل ، إذ كان هذا هو القول على طريق الكلي ، وهو أن يكون على الكل ودائما ؛ لكن قد وُضِعَ أنه في أكثر الأمر . فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذي عليه  $\beta$  — في أكثر الأمر . فتكون إذًا المبادئ غير ذوات أوساط للأشياء التي في أكثر الأمر : جميع الأشياء التي هي في أكثر الأمر إما موجودة هكذا ، وإما متكونة .

### ١٣

< حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة >

- ٢٠ أما كيف يُوقَى معنى ماهو ، وعلى أى نحو يوجد له برهان أو حد ، أوليس يوجد له ؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدم . فَلْتَقُلْ الآن كيف يجب أن نتصيد الأشياء المحمولة من طريق ماهو . فنقول : إن الأشياء الموجودة دائما لكل واحد منها ما يُفَضَّلُ عليه وهي أكثر منه ، غير أنها لا تخرج عن جنسه ( وأعني بقولي « إنها تَفَضَّلُ عليه وهي أكثر منه » جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل ، وهي موجودة أيضا لآخر غيره ) . مثال ذلك : قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية ، إلا أنه موجود أيضا لما ليس هو ثلاثية ( بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثية ، إلا أنه قد يوجد أيضا لما ليس هو عددا ) ، ومعنى الفرد أيضا موجود لكل ثلاثية ، ووجوده أكثر ( وذلك أنه موجود للخماسية [ ١٢٣٤ ] أيضا ) ، غير أنه ليس يخرج عن جنسها . فإن الخماسية هي عدد ، وليس يخرج معنى

الفرد عن العدد . فينبغي أن نتخير أمثال هذه إلى أن ننتهي في تخييرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست بأكثر<sup>(١)</sup> . وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر — مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد . ومعنى الأول على ضربى الأول موجود لكل ثلاثية . وأعنى بضربى الأول أنه لا يعبده عدد ، وأنه ليس هو مركباً من الأعداد . فالثلاثية إمّا هي هذا الشيء : أعنى عدداً فرداً أول ، وبهذه الحال أول . وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجد لجميع الأفراد ، وهذا الأخير<sup>(٢)</sup> موجود للثنائية أيضاً . فأما جميعها فليست موجودة ولا لواحد<sup>(٤)</sup> .

٣٥

٩٦ ب

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هي ضرورية<sup>(٦)</sup> ، وكانت الضرورية هي كلية ، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشئ آخر من طريق ماهو ، فن الاضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه . — فأما أنها جوهر<sup>(٧)</sup> فمعلوم من هذا المعنى ، وهو أنه

٥

- (١) ص : ليس . (٢) ص : موجدان . (٣) ش : أى قولنا الأول على ضربى الأول ، فإن الاثنين لا يعبده عدد ، وليس هو مركباً من الأعداد . (٤) ش : هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هي عدد فرد أول على ضربى الأول . (٥) ف : أى لشيء من الأعداد سوى الثلاثة . (٦) ش : المقتضية أى المأخوذة في حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجوداً (ص : موجود) لثلاثة على الكل وبذاته ودائماً ، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشيء آخر . وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط . (٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذى أورده للثلاثة هو حد لها . (٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بجنس ما :  
 إما مسمى<sup>(١)</sup> ، وإما غير مسمى<sup>(٢)</sup> . فيكون إذاً موجوداً لا أكثر من الثلاثية :  
 فليوضع أن الجنس هو هذا ، أعني أنه موجود بالقوة لا أكثر<sup>(٣)</sup> ، فإن كان هذا<sup>(٤)</sup>  
 ليس موجوداً ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو  
 معنى الوجود للثلاثية . وذلك أنا نضع أيضاً أن جوهر كل واحد هو<sup>(٥)</sup>  
 المقولة الأخيرة<sup>(٦)</sup> التي بعد غير المتجزئة التي هي بهذه [ ٢٣٤ ب ] الحال .  
 وكذلك إذا تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا لشيء آخر — أى  
 شيء كان — هي الوجود له وما هو<sup>(٧)</sup> .

وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكل ، أن يقسم الجنس  
 إلى غير المتجزئة الأول بالنوع<sup>(٨)</sup> — مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية  
 والثنائية ؛ ثم يلتبس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما — مثال ذلك حد الخط<sup>(٩)</sup>  
 حد الخط<sup>(١٠)</sup>

(١) ش : أى مثل الشكل الذى هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أى مثل جنس الضعف الذى يوصف بأنه كثير الأضفاف ، فإن هذا إنما  
 يوصف بالقول .

(٣) ش : مرابا (اسم أحد المترجمين) : أى بالطبع وطبيعياً .

(٤) ش : أى حد الثلاثية الذى أورده . (٥) ش : أى نسل فى هذا الموضع .

(٦) ف : أى نوع الأنواع مثلاً .

(٧) ش : فى تصيد المحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعنى أن أنواع الأنواع لا ينجزأ كل واحد منها إلى أنواع .

(٩) ش : أى إذا أردنا أن يصيد حد جنس آخر ليس هو واحداً فى العدد .

(١٠) ش : أى إذا أردنا أن نستخرج حد الخط الكلى الذى هو جنس لخط المستقيم والمستدير .

المستقيم ، وحدّ الدائرة ، وحدّ الزاوية القائمة <sup>(١)</sup> . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيما هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟ ٢٠

فلننظر إلى لوازمه الخاصية بتلك الأمور العامية أولاً . وذلك أن التي هي لازمة <sup>(٢)</sup> للأشياء المركبة من غير المنجزئة تكون معلومة من الحدود من قبيل <sup>(٣)</sup> أن الحد والبسيط هو مبدأ الكل <sup>(٤)</sup> ، والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبساط <sup>(٥)</sup> وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الأخر فإنما هو من أجل هذه <sup>(٦)</sup> .

وأما القسمة بالفصول فقد يتفّع بها في الإمعان على هذا النحو <sup>(٧)</sup> . ٢٥

وأما كيف يبينون ، فقد قيل فيما تقدّم <sup>(٨)</sup> . وقد تكون نافعة بهذا الوجه فقط : أعني في أن تقاس على ما هو . على أنه قد يظن أن ليس هذا شيئاً غير الاقتضاب دفعةً ، كما أنه لو كان الإنسان يقتضب من أول وهلة من غير قسمة .

- 
- (١) ف : أي إذا أردنا أن نستخرج حداً لزاوية الكلية .
- (٢) ش : يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوم الأجناس ؛ ويريد بالأشياء المركبة من غير المنجزئة أنواع الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التي هي غير منجزئة بالنوع < هي > المركبة .
- (٣) ف : أي من حدود أنواع الأنواع . (٤) ف : أي هو مبدأ الأنواع . (٥) ش : يريد الأجناس ؛ وإنما سماها بساطاً بإضافتها إلى الأنواع .
- (٦) ف : أي الأنواع والأشخاص . (٧) ف : أي بسبب .
- (٨) ش : أي عندما يمين المقسم ويخط من الجنس العالي إلى الجنس القريب من المحدود ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أي النحو الذي نصفه .
- (١٠) ف : أي في « أنالوطيقا الأولى » . — يشير إلى ماسبق ف ٩١ ب ١٢ وما يليه ؛ وإلى « أنالوطيقا الأولى » م ١ ف ٣١ ، ص ٤٦ أ ٣١ ، حيث ينقد أرسطو القسمة الثنائية الأفلاطونية . (١١) ف : أي ظاهر .

- ٢٠ وفي أنه أيما ينبغي أن يحمل أولاً، وأيما أخيراً من الأشياء المحمولة —  
 خلافً وُفرق . مثال ذلك بين أن يقال : حيوان آيس ذو رجلين ، وأن  
 يقال : ذو رجلين حيوان آيس — فرق . وذلك أنه إن كان الكل هو من<sup>(٢)</sup>  
 شبيهين ، وكان معنى الحيوان الآيس واحداً ، وأيضاً من هذا ومن الفصل<sup>(٦)</sup>  
 الإنسان [ ٢٣٥ ] أو أى شئ كان إذا صار واحداً ، فقد يلزم ضرورة أن  
 يكون عندما ينقسم يصادق — وأيضاً في ألا يتزل ولا ينقص ولا واحد من<sup>(٧)</sup>  
 طريق ما هو ، فهكذا فقط يمكن<sup>(٨)</sup> . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول  
 فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسمة السفلى فإنه

- (١) ش : أى أيما من الفصول ينبغي أن نضعه أولاً بعد الجنس ، وأيما ثانياً .  
 (٢) ش : إنما ينبغي أن يورد الأعم فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا  
 أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شئ ؛ وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله عما هو مشترك  
 له في العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذى الرجلين لم يفصل ذى الرجلين من شئ . يشاركه .  
 (٣) ف : أى جملة الحد وجملة المحدود .  
 (٤) ش : أى من الجنس ومن الفصل الأخير الذي إذا أضيف إلى ما قبله صار مساوياً  
 للإنسان . (٥) ف : أى يؤخذ على أنه جنس .  
 (٦) ف : أى من الفصل الآخر .  
 (٧) ف : يقال .  
 (٨) ش : أى إنما لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئاً من الفصول التي منها ومن الجنس  
 يلتم الحد بهذا الفصل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأعم والقريب من الجنس —  
 ثم يتدرج في ذلك على الترتيب . ولا خبر بهذا ، أى بالحلة في أنه إن يحصى . هذا الفعل ولم يمتثل ،  
 لم يلتم له ما قصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلوه .



لا يقع الكل في هذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون متصل الأجنحة أو متفترق الأجنحة ، لكن كل حيوان طائر ، وذلك أن هذا الفصل إنما هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول فهو الذى يقع للجنس كله . وكذلك فصل كل أحد من تلك الأخر ، وفصول الأجناس التى من خارج والى تحتها — مثال ذلك : فصول الطائر : ما كل طائر له ، وفصول السمك : ما كل سمك له . فإنك إذا سلكت هذا المسلك ، فلك أن تعلم أنك لم تبق ولم تنقص شيئا . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن يتزل ويتنقص والا يعلم .

١٩٧

- (١) ش : يعنى أنه لا يقع الجنس بأسره فى الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهى السفلى . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملئم . (٣) تأكلت حرونها . (٤) ش : أى لكن ما ذكره لكل حيوان طائر . (٥) ش : أى الأم والقريب من الجنس . (٦) ف : أى الأول . (٧) ف : أى الأجناس الأخر . (٨) ش : أى وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر . (٩) ش : أى وكذلك الفصول الأول ، التى هى لأجناس تحت أجناس هى أعلى منها ، هى الفصول التى تقع لذلك الجنس الذى هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال . (١٠) ش : أى فصول الطائر الأول تلزم كل طائر . (١١) ش : أى والفصول الأول للسمك هى التى تلزم كل سمك . (١٢) ش : أى إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسّمه إلى جميع أقسامه التى لا يخرج من شئ ، منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أى لم تنزل بعض الأقسام ، ولم تقسم بالفصول السفلى .

وليس تدعو الحاجة<sup>(١)</sup> بوجه من الوجوه المقسم والمحدد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعض الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذى لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفا له هو واحد .  
 عند هذا ، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا . فنقول : أما أولا فهذا كذب ، وذلك أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفا ، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع ، لكن ليس في الجوهر<sup>(٢)</sup> ولا بالذات . وأما بعد ، فإنه عندما يأخذ<sup>(٣)</sup> في الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما<sup>(٤)</sup> [ ٢٣٥ ب ]  
 ويكون عالما بهذا . ولا فرق في أن يعلم أولا يعلم الأشياء التي تحمل عليها فصول أشياء أخرى . وذلك أنه من البين الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضا فصل ، قد يكون مقتنيا لقول الجواهر .

- (١) ش : هذا سبب . أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تفصل بين المحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تأكلت حروفها .  
 (٣) ش : أى والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرا بشئ ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع . (٤) ف : بالجواهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جبه في وجه المحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر ، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل .  
 (٦) ف : أى المقسم . (٧) ف بالآخر : أى في بعض تلك الفصول المتقابلة .  
 (٨) ش : أى يكون عالما تحت أى الفصول يوجد المطلوب الذي يقصد إلى تحديده .

فأما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يكون موجودا في أحدها إن كان فصلا لذلك . ٢٠

فأما في إثبات الحد بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة ، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو الأول والثاني وأن جميعها هي هذه . — فالأولى من هذه من قيل أنه قد يمكن كما يقاس في العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغي فقد يكون إن أخذ الأول ، وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجميعها . وأما لهذا فليس كلها ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطراب شيء مثل هذا . فإذا أخذ هذا ٢٠

فبالأشياء التي تحت ، يكون هذا النحو بعينه . وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي هو للأشياء الأنحر الباقية أولا ، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع . وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذي فوق ، فالأمر الذي يتلوه يكون أولا للباقية ، وكذلك في تلك الأثر الباقية . — فأما أن جميعها هي هذه فيتبين من أخذ الشيء ٣٥

الأول من القسمة ، وأن الكل إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا

(١) ش : لما كانت الأشياء العامة الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض ، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصي بهذا . وإنما قال في العرض إنه يقاس ، وفي الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبعه غريبة من طبيعة المعرض ، ولذلك إنما يوجب بقياس ، وأما الجنس فلأنه ذات للنوع فإنه يوجب تأكيد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأحر : أي لا تتركه جميع الفصول المقومة لأنواعه المختلفة .

(٣) تأكلت حروفها . (٤) ص : يتبين .

(٥) ف : بالقسمة من أن (٦) ف بالأحر : أي للجنس .

< آخر > ، والحيوان الفلاني موجود ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا كله ،<sup>(١)</sup>  
 وأنه ليس يوجد لذلك الآخر فصل ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه<sup>(٢)</sup>  
 وبين [١٢٣٦] جملة الكل في النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شيء  
 فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم ينقص ويحلل شيء من  
 هذه ولا واحد . وذلك أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل .  
 فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هي جميعا  
 لازمة ، فلا يكون حينئذ شيء هو أشد تأخرا ؛ وإلا فقد كان يكون شيء  
 آخر مخالفاً بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

وقد يجب أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فما  
 الشيء الذي هو موجود لجميعها واحداً بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس في الأشياء<sup>(٣)</sup>  
 الأنخر التي هي ، وتلك في جنس واحد بعينه ، وتلك هي بعضها عند بعض واحدة<sup>(٤)</sup>  
 بعينها في النوع وهي أشياء آخر غير تلك . فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها<sup>(٥)</sup>

- (١) شـ : أي موجود للذي يقصد إلى تحديده . (٢) ف : أي للجنس .
- (٣) شـ : أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل .
- (٤) شـ : أي ما يدل عليه الجنس مع الفصول المفردة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل  
 وهو المحدود في النوع ؛ أي ليس هما نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .
- (٥) شـ : أي إن كان قد نقص شيئا فإن المقصود إما أن يكون جنسا ( ص : جنس )  
 وإما أن يكون فصلا ( ص : فصل ) . (٦) ف : أي فصل .
- (٧) شـ : يعني أنك إذا وجدت أشياء تمت بها تكون به متشابهة ، أول ما تطلب من  
 أمرها : ما هو ذلك الشيء الذي يوجد لجميعها : هل هو واحد بعينه في المعنى ، أو اسم مشترك ؟
- (٨) ف بالأحر : إحدى جماعتين . (٩) ف بالأحر : أي الجماعة الأخرى .
- (١٠) ف بالأحر : أي الواحد المشترك .
- (١١) ف : أي في كبر النفس مثلا . (١٢) ف بالأحر : أي الجماعة الأخرى .

- ١٠ واحدا بعينه ، وفي أشياء أخر على هذا المثال ، فقد ينبئ أن يبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحدا بعينه <sup>(١)</sup> ، ويكون البحث إلى أن ينتهي إلى قول واحد <sup>(٢)</sup> ، وذلك أن هذا هو حد الأمر . فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البين أنه لا يمكن أن يكون المطلوب واحداً ، لكن أكثر من واحد . وأعني بهذا ما أنا واصفه :
- ١٥ وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كبر النفس فقد يجب أن نشأمل وننظر في الأنواع التي هي كبيرة الأئس التي نحن عارفون بها : ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ما هي هذه الصفة — مثال ذلك إن كان ألقبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو آيس <sup>(٣)</sup> ، أن يبحث ما الأمر الموجود الذي هو واحد لجميعهم ، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب ، والآخر حقد ، والآخر قتل نفسه . ثم بين هذا من الرأس في قوم آخر — مثال [ ٢٣٦ ب ] ذلك في لوساندروس أو في سقراط ، فوجد معناه أنهم لم يتغيروا <sup>(٤)</sup> عند ما يخرج بحشهم أو يكدى . فإذا أخذت هذين المعنيين فأثبت ما الذي يوجد واحدا بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتحان . فإن لم يوجد ولا واحد ، فيكون لكبر النفس نوعان قائمان . وكل حد هو أبداً كلي ، وذلك أن الطبيب ليس يغير بشقاء هذه العين ، لكن لكل ، أو عندما يفصل بالنوع .

(١) ف بالأحر : أى كبير النفس . (٢) ف : أى حد واحد .

(٣) القبيادس = Alcibiades ؛ أخيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛

لوساندروس = Lysander . (٤) ص : يتغيرون . — أ كدى الرجل :

لم يظفر بحاجته . (٥) ف بالأحر : أى معيان لاسم مشترك .

وتحديد الأوحاد أمهل من تحديد الكلي . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن  
نتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك أن اشتراك  
الاسم يضل في الأشياء الكلية أكثر مما يضل في الأشياء الغير مختلفة . وكما  
أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن  
يكون في الحدود الظهور<sup>(٤)</sup> أيضا . وهذا يكون متى حدد في واحد واحد من  
الأجناس بالأشياء التي في الجزئية التي خبر بها (مثال ذلك أن يرى لكل  
شيء<sup>(٦)</sup> ، لكن للذي في الألوان أو في الشكل ، وللحاد الذي في الصوت) ، وبهذا  
الماخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألا يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه .

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام ،  
فن البين أنه ليس يجب أن يستعمل<sup>(٧)</sup> في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه ،

(١) شه : أبو بشر : يعنى أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد  
من قرب ، يعنى من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذي عبر عنه بالكلي .  
(٢) شه : أى أن البحث في كل الجنس اسم مشترك أو طيبة ، هو أصعب من البحث عن  
هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التي سماها غير مختلفة . (٣) شه : يريد أنواع الأنواع ؛  
وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) ف : الوضوح .

(٥) شه : أى المثال على أنه إنما ينبغي أن يندى من حدود أنواع الأنواع ، ثم يتقل إلى  
استخراج حد الكلي ، وهو جنس . (٦) ص : شبه . شه : قد أعطى أرسطو طالس  
في كتاب "أقولات" أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشيء . إنه شيء أو غير شيء .  
وإذا تأمل معنى الشبه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبه  
في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والاتصالات ، وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة  
الأنواع الباقية ، فذلك يضطر أن ينظر في أى شئ . تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبه ،  
فيجد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينبت به . (٧) ف : ينبغي .

ولا أيضا ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة .

١٤

### < تحديد الأجناس >

وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريع<sup>(١)</sup> والقسمة ونجرى فيها هذا المجرى ؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها — مثال < ذلك > إن كانت الأشياء [٢٣٧] التي النظر فيها حيوانات، فقد يجب أن ننظر أي الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أخذت هذه ننظر من الرأس : أي الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية — مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما نأخذ الأقرب حداً ، فإنه من البين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخبر لأي سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التي تحت ذلك العام — مثال ذلك لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس . فليكن الحيوان الذي عليه أ ، ولكن الأشياء اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذي عليه ب الحيوانات الحزمية . فهو يبين إذا لم يوجد د<sup>(٢)</sup> لـ ح ، فإنها توجد من أجل أ ، وكذلك لتلك الأشياء الأخر .

١٩٨

١٠

- 
- (١) ف بالأحر : أي المسائل التي يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .  
 (٢) ف بالأحر : أي نكون عارفين . (٣) ف بالأحر : أي تخرج الحيوانات .  
 (٤) ف بالأحر : أي لأي سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .  
 (٥) ف : أي الحساس . (٦) ف بالأحر : أي لأجلها .

- وهذا القول بعينه في الأشياء المرتبة يجب دائماً . أما الآن فإنما محاطبتنا وكلامنا بحسب الأشياء العامة التي تأدت إلينا . وقد يجب <sup>(١)</sup> أن نبحث لافي هذه فقط ، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء التي يتبعها هذا <sup>(٢)</sup> والأشياء التي هي لازمة لهذا <sup>(٣)</sup> — مثال ذلك أن الأشياء اللازمة للحيوانات ذوات القرون هي أن لها كركشا وأنه ليس لها الأسمتان العليا . ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه بين لأي سبب وجد تلك الأمر الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونا .
- وأيضاً قد يوجد نحو آخر من التخير والالتقاط ، وهو ما يقال على طريق التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صدقة وشوكاً وعظماً ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه أيضاً ، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

## ١٥

### < اتحاد الأوسط في مسائل عديدة >

- وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [ ٢٣٧ ب ] : أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك بلجيئها الرجوع على طريق التقابل . — وبعض

(١) شـ : أبو بشر : قد أخذ في أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء من الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل ما يوجد له ذلك المعنى ، فيحصل السبب فيه هذا اللازم ، فقال ...

- (٢) فـ : أي الأشياء الجزئية التي يوجد هذا بوجودها .  
(٣) فـ : أي للأمر العام . (٤) تحتها : من فوق .



هذه هي واحدة بعينها في الجنس ، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أحر أو على جهات مختلفة<sup>(١)</sup> ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى ؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون في السحاب قوس ؟ وذلك أن جميع هذه هي مشكلة واحدة بعينها في الجنس ، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانعكاس<sup>(٢)</sup> أو هي في النوع مختلفة .

وبعض المسائل قد يختلف من قبل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط — ٣٠ —  
مثال ذلك : لم صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر<sup>(٣)</sup> ؟ — لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء . ولم صار أدخل في باب الشتاء ؟ — لأن القمر ينقص نوره . فاما هذه فغالها بعضها عند بعض هذه الحال .

## ١٦

### < الصلة بين العلة والمعلول >

وأما في العلة<sup>(٤)</sup> ، والشئ الذي العلة علة<sup>(٥)</sup> ، والشئ الذي العلة له<sup>(٦)</sup> ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول فالعلة أيضا موجودة — ٣٥ —

(١) ف : أى : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانعكاس . (٣) ف : أشد .

(٤) شر : أبو بشر : قد أخذ [ أن ] ينظر في العلة وهي الحد الأوسط ، وفي الشئ الذي العلة علة وهي والحد الأكبر ، وهو المحصول في نتيجة البرهان وهو المعلوم ، وفي الشئ الذي الصلة علة في وجود المعلول له ، وهو الأمر الموضوع في نتيجة البرهان وهو الحد الأصغر — كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والفقء ، وهل العلة والمعلول موجودان معا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك ينظر في أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة : هل هي متسكة بالتساوي حتى إنه إذا وُجد أحدها وُجد الباقي ، أو ليس الأمر كذلك ؟

(٥) ف : أى الأوسط . (٦) ف : أى الحد الأخير (= الأكبر) .

(٧) ف : أى الحد الأصغر . (٨) ف : أى الحد الأكبر .

مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف ، فقد توجد ليت شعري علة الكسوف  
أو علة انتشار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن يكون ورقه  
عريضا ، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط . — فإنه إن لم  
يوجد ، فقد تكون علته شيئا آخر ؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين  
معا ، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف ، أو إن كان ورقه  
عريضا فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة معا ،  
ويوجد السبيل إلى أن يتبين بعضها من بعض . فليكن انتشار الورق الذي  
عليه  $\alpha$  ؛ وليكن عريض الورق الذي عليه  $\beta$  ؛ وليكن الكرم الذي عليه  
 $\gamma$  . فإن كانت  $\alpha$  موجودة لـ  $\beta$  ( إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه )  
و  $\beta$  موجودة لـ  $\gamma$  ( إذ [ ١٢٣٨ ] كان كل كرم عريض الورق ) ؛ ف  $\alpha$   
موجودة لـ  $\gamma$  ؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه . والعلة التي هي الأوسط هي  $\beta$  ،  
وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبين أن الكرم <sup>(١)</sup> عريض الورق بأنه ينثر  
ورقه . فليكن  $\delta$  عريض الورق ؛ ولتكن  $\epsilon$  انتشار الورق ، والكرم الذي  
عليه  $\delta$  ؛ ف  $\epsilon$  موجودة لـ  $\delta$  ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه ، و  $\delta$  موجودة

(١) ف : أى العلة والمعلول .

(٢) شه : القياس هو هذا : كل كرم عريض الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛  
فالنتيجة من ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) شه : القياس في ذلك هو هنا : كل كرم ينثر ورقه ؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض  
الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

- ل هـ ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق ؛ والعلّة هي هـ ، وهي أن ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض . ( إذ كانت العلّة أقدم مما هي علته <sup>(١)</sup> ) ، وكان وجود الأرض في الوسط هي العلّة في أن تنكشف ، ولم يكن الكسوف العلّة في وجود الأرض في الوسط ) ، فإن كان البرهان الكائن بالعلّة هو برهاننا على « لمّ هو » ، وأما ما لم يكن بالعلّة فهو برهان على « أنّه » ، فإنه إذا علم أنها في الوسط فقد علم أنّها ولم يعلم لمّ هي . فاما أن ليس كسوفه علّة وجود الأرض في الوسط ، بل وجود الأرض في الوسط هي العلّة في الكسوف ، فذلك بين ظاهر ، إذ كان وجود الأرض في الوسط مأخوذاً في قول الكسوف . فهو إذاً بين أن بهذا يعلم ذاك ، لا هذا بذلك .
- أو يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك أنه وإن كان قد يحمل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً : فليكن أـ
- 
- (١) شه : يلزم وضع شيئين أحدهما علّة للآخر : أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأخراً ، وظاهراً وخفياً .
- (٢) شه : برهان .
- (٣) شه : أي إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان منكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذا موجودة في الوسط في هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط ، لا على لمّ هي موجودة .
- (٤) شه : لأننا نحدد الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إغلامه ، لقبام الأرض في الوسط بينه وبين الشمس .
- (٥) فـ : أي حد .

(الحيون) أنها موجودة أولا (أى بلا توسط) لـ ب (الناطق) ولا ح  
(غير الناطق) وليكن هذان موجودين لـ د (للإنسان) وهـ (الغراب) .  
فأـ إذن موجودة لـ د هـ . والعلة أما لـ د فـ ب ، وأما لـ هـ فـ ح .  
فذلك عندما تكون العلة موجودة قد يلزم أن يكون الأمر موجودا . وإذا كان  
الأمر موجودا ، فليس من الاضطرار أن يكون كل ما هو علة أى شئ كان ،  
لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس كلاً .

ف نقول [٣٣٨ ب] إن المسئلة دائماً هي كلية ، والعلة هي كل ما ، والأمر  
الذى العلة علة هو كل . — مثال ذلك أن انتشار الورق هو موجود على الانفراد  
لكل ما ، وإن كان له أنواع . وهو موجود لهذه على طريق الكلية : إما  
للنبات ، وإما لهذا النبات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علة في هذه قد  
يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لِم صار الشجر  
ينثر ورقه ؟ — إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة ، فقد يجب أن تثرت الشجرة

(١) ص : وليكونا . (٢) ش : أى الحد الأوسط .

(٣) ف : الآخر ، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحد الأكبر .

(٥) ف : أى لشيء آخر . (٦) ف : أى فنقول في جواب ذلك .

(٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أعنى المطلوب البرهانى هو أبداً كل لآخرى .

(٨) ف : أى الحد الأكبر وهو المحلول .

(٩) ف : أى لكل شجر مريض الورق .

(١٠) ف : بالآخر : أى وإن كان الشجر المريض الورق أنواعا .

(١١) ف : أى الشجر . (١٢) ف : بالآخر : أى الحد الأكبر .

ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ وإن وجد الانعقاد لا يكل ما اتفق ، لكن للشجر الذي ينثر ورقه .

## ١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

فليت شعري : <sup>(١)</sup> قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه في الكل لآلة واحدة بعينها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن ؟ فنقول في جواب ذلك إنه إن كان قد تبين من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول الطرف ؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن . ويموز أن نبحث عن الأمر الذي العلة علته ، وعن الأمر الذي العلة له على طريق العرض ؛ وليس يظن بهذه أنها مسائل . <sup>(٢)</sup> وإلا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها ، فالأوسط لها اسم مشترك ؛ وإن كان على طريق الجنس ، فهو لها على مثال واحد . مثال ذلك : لم صارت إذا بدلت <sup>(٣)</sup> هي أيضا متناسبة ؟ وذلك أن العال في ذلك في الخطوط والأعداد هي مختلفة وهي واحدة بعينها : وذلك أن بما هي خطوط هي مختلفة .

(١) ش : قد أخذ في أن يفحص هل إن وجدت العلة — وهي الحد الأوسط ، مثل انعقاد الرطوبة — لا لشيء متفق ، لكن للشجر الذي ينثر ورقه ، هل يمكن أن يوجد للشجر المتثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة ، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أي ليست مسائل برهانية . (٤) ش : يعني أنه إذا سئل : لم صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضا تكون أيضا متناسبة ؟ يعني : ما العلة في أنها إذا بدلت تكون متناسبة ؟

١٠ وأما من طريق ما يتربّد هذا الضرب من التّربّد فهي على هذا النحو واحدة بعينها في جميعها .

وأما العلة في أن يكون اللون يشبه اللون فهي غير العلة في أن يكون الشكل يشبه الشكل<sup>(١)</sup> ؛ وذلك أن الشّيه في هذه هو اسم مشترك . فإن الشّيه أما في الأشكال [ ٢٣٩ ] فلعله هو أن تكون أضلاع متناسبة وزواياها متساوية ، وأما في الألوان فإن يكون الجنس<sup>(٢)</sup> واحدا أو شيئا آخر مثل هذا . ١٥

والأشياء التي هي بالتناسب واحدة<sup>(٣)</sup> بأعيانها فلا وسط موجود لها أيضا على طريق التناسب . فأما في العلة والأمر الذي العلة علته ، والأمر الذي العلة له هي لازمة بعضها بعضا ، فالحال فيها هذه الحال ، وهي أنك إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علته في الجزئية فهو أكثر<sup>(٤)</sup> ( مثال ذلك أن تكون زواياها الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد<sup>(٥)</sup> مما المثلث والمربع ) ، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي<sup>(٦)</sup> ( وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع ٢٠

(١) ش : الشّيه في الشكل هو أن تكون زواياها متساوية وأضلاعها متناسبة . — فهي :

ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شيء واحد لأن الكلام في هذه ( ص : هذا )

المعاني إنما هو من صانعة غير هذه . (٣) ص : شيء آخر .

(٤) ش : أي في الأشياء التي يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أي زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه

الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلا ، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ؛ وليس هذا المعنى أيضا للربيع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أي إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساويا ؛ فإن جملة المثلث والمربع

زواياها مساوية لأربع قوائم . وكل الذي زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع .

الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد<sup>(١)</sup> . والأوسط الأول هو قول الطرف الأول ، مِنْ قِيلَ أَنْ جَمِيعَ الْعُلُومِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْحُدُودِ — مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويُفَضَّلُ عليه وهو أيضا لازم للبنية ويُفَضَّلُ عليها ، لكن ليس يُفَضَّلُ على جميعها ، لكنه مساوٍ لها إن أخذ الإنسان أن الأوسط الأول هو قول : انتشار الورق . وذلك أنه يكون الأوسط الأول<sup>(٢)</sup> الذى على أحدها جميعا . وأيضا الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر من أشياء هذه . ما هو انتشار الورق ؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر .

٢٥

وأما فى الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال العلة والأمر ، أى ما العلة علة . فلتكن  $\bar{A}$  (أى الحيوان) موجودة لكل  $\bar{B}$  (الحساس) . وتلك  $\bar{B}$  لكل واحد من  $\bar{D}$  (المتحرك بإرادة) وتفضل علة  $\bar{D}$  لـ  $\bar{B}$  تكون كلية لـ  $\bar{D}$  (وذلك أنى إنمّا أُسْمِيَ كلياً لمالم يرجع بالتساوى ، وأما الكلى

٣٠

(١) ش : أى مساوٍ لهذه الجملة ولحد الأكبر .

(٢) ش : أبو بشر : قوله الأوسط الأول يوجب أوسط أخيراً (ص : أخيراً) بالحقيقة هو كذلك ، لأنّ إذا أخذنا [ من جملة الحد الأصغر نوعاً جزئياً (ص : نوع جزئى ) يجب أن تكون أربعة حدود : النوع الجزئى ، والجملة الحاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية ، والأوسط ، وأحد الأكبر . وهذه ، على طريق المثال ، : الكرم ، وجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة ، والمتنثر الورق . بجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة هما وسطان . فالأوسط الأول يعنى به القريب من النوع الجزئى ، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية . وهذا يوجب كلاً منه وهو قوله : فإن الأوسط الأول الذى على أحدهما جميعاً ... (٣) ش : أى فى أنهما متساويان متساويان .

(٤) ش : ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو النور .

(٥) ش : أى الحساب يكون كلياً للإنسان ولو واحد واحد من الأنواع الجزئية .

- ٣٥ الأول فاسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد<sup>(١)</sup> [ ٢٣٩ ب ] بالتساوى ) ، وجعلتها منعكسة عليه مساوغة له . فب<sup>٢</sup> هي العلة في أن تكون أ موجودة لـ د .
- فقد يجب إذن أن تكون أ لا تفضل<sup>(٢)</sup> في وجودها لـ د وامتدادها معها على ب ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصة ، أعني علة الموضوع . فإن كانت أ موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئا واحدا هو شيء آخر غير ب ، و < إلا > فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هـ يوجد لـ أ ؟ وأيسر كل ما يوجد له أ يوجد له هـ ، فلم لا توجد علة ما كما أ لـ د ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ؛ فهاءات إذن تكون معا شيئا واحدا . فقد يجب أن نبحث عن هذا ؛ ولكن هذا ح .
- فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه ؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها في النوع — مثال ذلك العلة في أنها طويلة الأعمار : أما لذى أربع فالأ تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو < أن د > كون يابسة أو شيئا آخر .

## ١٨

### < العلة القريبة هي العلة الحقيقية >

فإن لم يصردفعة ويَنْتَه إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحدا فقط ، بل كثيرة ، فالعلل أيضا هي كثيرة . فأبما من هذه الأوساط ليت شعري هو

(١) ش : أى من الأنواع الجزئية .

(٢) ف بالأحرى : أى لا يفضل أ على ب ولا يكون وجودها لـ د بالزيادة على ب

وإلا لماذا يكون ...



١٠ العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء القريب من الكلي الأول، أو الذى عند الأشياء الجزئية؟ فن البين أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذى له العلة، < إذ > أن العلة فى أن يكون الأول الذى تحت الكلي موجودا هو هذا . مثال ذلك : العلة فى أن تكون أ موجودة لـ ح هي ب ، والعلة فى أن تكون أ موجودة لـ د هي ح ، ولـ ح هي < هي > ب ، ولهذا تلك نفسها .

## ١٩

### < إدراك المبادئ >

١٥ أما ما القياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحد منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبين مع ذلك أيضا ما العلم البرهانى ، وكيف يكون ؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه . فأما فى المبادئ : كيف تكون معلومة ، وأى [١٢٤٠] ملكة هي عارفة بها ، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا ، بأن نتقدم أولاً فنأتى من أمرها بشكوك . فأما أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأول التى هي غير ذوات أوساط ، فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به .  
٢٠ وأما أن العلم الذى بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه ، أم ليس هو كذلك — فلانسان أن يتشكك فى ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين<sup>(٢)</sup> هو علم ، أم لا؟ أم أحدهما يقع علم ، وبالأحر

(١) ف : الذى عند .

(٢) ف بالأحر : يريد النتائج والمفدمات الأول .

- ٢٥ جنس ما آخر؟ وليست شعري أهذه الملكات تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ . — فإن كنا مقتنين لها فيكون شيئاً . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءا من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لها فيما تقدم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن ، كما نقول في البرهان أيضا . فمن البين إذا أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ؛ وإلا فما كنا بالذين ننسأها . ولا أيضا أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قُنيّة واحدة تكون فينا . فيلزم إذا ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما ، وليس حالنا في اقتنائنا لها حالا تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه — وهذه هي موجودة في جميع الحيوان . وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة وهي التي نسميها الحس . وإذا الحس موجود فيها ، ففي بعضها قد يكون ما نحسّ به ثابتاً ، وفي بعضها لا يكون . فالذي لا يكون فيه ثابتاً إما من جميع الوجوه ، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه ، فإن [ ٢٤٠ ب ] هذا لا علم له خارجاً عما حسّه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد يثبت عندنا بحس شيء ما في أنفسها . وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل ، حتى إن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول<sup>(٢)</sup> ، وبعضها لا . فمن الحس

(١) ف بالأحرى : أى من الماروف . (٢) من : خارج .

(٣) ف : لم .

يكون حفظ<sup>(١)</sup> كما قلنا؛ ومن تكرير الذ<sup>(٢)</sup>كر مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك  
 ٥ أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما  
 يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو  
 في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما  
 في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه القُنَيَات موجودة فينا منفردة؛ ولا أيضا إنما تكون فينا  
 ١٠ من ملكات أُخر هي أكثر في باب ما هي عامة، لكن من الحسّ - مثال ذلك  
 في الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى  
 أن يصير الأمر إلى المبادئ؛ والنفس هي الموجودة بهذه الحال < : أى >  
 على أنها يمكن أن تنفعل هذا الانفعال .

وما عتلاء منذ أول الأمر ولم نفصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس .  
 ١٥ فنقول : إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قبالة  
 الكلي : وذلك أنها تحس بالجزئى إحساسا ، وأما الحس فهو بالكلي :  
 ٢٠ مثال ذلك بالإنسان، لا بإنسان هو قالياس . ثم نفق في هذه من الرأس إلى  
 أن تثبت فيها معانٍ لا تجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى  
 الحيوان، وهذا هو واحدٌ على مثال واحد .

فن البين إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس  
 إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو .

- والمملكات التي في الذهن التي نصّدق بها، منها ما هي صادقة دائماً، ومنها [١٢٤١] ما تقبل الكذب - بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم والعقل<sup>(١)</sup> . وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءاً وأتقن من العلم إلا العقل . والمبادئ أعرف من البراهين . وكل علم هو مع قول . والمبادئ: ١٠
- أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها . ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقاً من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قبيل أن مبدأ البرهان ليس هو برهاننا هو للمبادئ<sup>(٢)</sup> . فإذاً ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم، ولذلك لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم . فيكون العقل هو مبدأ العلم، ١٥
- ويكون<sup>(٣)</sup> هو مبداً للمبدأ ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد<sup>(٤)</sup> .

[تمت المقالة الثانية من «أنولوجيا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان» .

نقل أبي بشر متى بن يونس القناني، من السرياني إلى العربي .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحق بن زُرعة المنقولة من

نسخة يحيى بن عدي، فكان أيضاً موافقاً لها ]

(١) ش : أي البرهان . (٢) ش : أي الذي يعرف الحدود ومبادئ البراهين .

(٣) ف : هو محصل (ويفرق هذه : أحد) المبادئ . (٤) تأكلت حروفها .

(٥) هنا تملقة نفس القارئ الذي رأيناه من قبل ، يقول فيها : "قرأت هذه المقالة قراءة

فهم بحسب الاجتهاد والقدرة، وفيها إعادات < ... > به ولقط غير متالم ولم يسع أن أغيرها ،

لكني (؟؟) مذ علبت على ما وجدته من ذلك . ولعموم (؟) بن علي ؛ والحمد لله وحده .



مرکز تحقیقات کتب و تواتر علوم اسلامی

# كتاب الطوپيقا

نقل أبى عثمان الدمشقى



مرکز تحقیقات کتب و تواتر علوم اسلامی

## بسم الله الرحمن الرحيم

[ ٢٤١ - ]

المقالة الأولى من كتاب طوييقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه - الحجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٨١٠٠ إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً<sup>(٢)</sup> يتبنا لنا به أن نعمل من  
مقدمات دائمة قياساً في كل مسألة<sup>(٣)</sup> تُقصد ، وأن نكون - إذا أجبتنا جواباً -  
لم نأت فيه بشيء مضاف<sup>(٤)</sup> . فينبني أن نقول أولاً ماهو القياس ، وما هي أصنافه  
حتى يحصل لنا القياس الجدلي<sup>(٥)</sup> إذ كان هذا القياس<sup>(٤)</sup> نلتزم في هذا الكتاب .  
فنقول :

٢٥ إن القياس قولٌ إذا وُضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوع  
شيء آخر غيرها من الاضطرار - فالبرهان هو القياس الذي يكون من  
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل  
من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الجدلي<sup>(٥)</sup> هو الذي ينتج من مقدمات دائمة .

(١) ف ( = فوق الكلمة ) : غرض ( نا ) . (٢) ف : أي صاعه .

(٣) ش : أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً . (٤) تآكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .



- ١٨١٠٠ والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها ، لا بغيرها ؛ وذلك
- ٢٠ أنه ليس ينبغي لنا أن نلتزم في مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشيء » <sup>(١)</sup> ، لكن ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقا بنفسه .
- والمقدمات الدائعة هي التي يظنها <sup>(٢)</sup> جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة .
- والقياس الممارى هو الذى يكون من مقدمات دائعة في الظاهر ، <sup>(٣)</sup>
- ٢٥ وليست دائعة على الحقيقة ؛ أو الذى يكون في الظاهر من مقدمات دائعة أو من دائعة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان دائما في الظاهر [ ١٤٢٢ ]
- فهو أيضا دائما . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها دائعة يكون تصوُّره في جميع حالاته ممزوجا كما يعرض في مبادئ أقاويل الممارين ،
- لأن طبيعة الكذب تتبين فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى
- ٣٠ فطنة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين الممارين اللذين وصفنا ينبغي أن يسمى قياسا . وأما الثاني فينبغي أن يسمى مماريا ، فاما > أن
- يسمى < قياسا ، فلا ؛ لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنتج .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادئ . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : في السرياني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى

يظن به أنه من المقدمات الدائعة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : في السرياني : إنما تخيل خيالا برانيا ( بدون نقط في الأصل ) .

٥. وها هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهى المغالطات <sup>(٢٢)</sup> التى تكون من الأشياء التى تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض فى الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه <sup>(٢٣)</sup> أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التى وصفنا ، لأن الذى يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذائفة : إذ كان ليس يدخل فى الحد ، وذلك أنه ليس يقتضيه ما يظنه <sup>(٢٤)</sup> جميع الناس ولا ما يراه <sup>(٢٥)</sup> أكثرهم ، ولا ما يظنه <sup>(٢٦)</sup> الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًا منهم ، لكنه يعمل القياس من المقدمات <sup>(٢٧)</sup> التى تخص الصناعة ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغى ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة <sup>(٢٨)</sup> .

١٥. فليتل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هى هذه التى وصفنا . وبالحكمة ، نقول إن هذا مبالغ ما نريد تحصيله فى جميع ما وصفنا وما سنضيفه من بعد ، لأنه ليس قصدنا فى شيء منها استيفاء القول المستقصى . ولكن الذى نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الفناء والكفاية فى هذا الطريق الذى نَحْنُ نحوه ، وهو أن يكون يتبنا لنا أن نتعرف كل واحد [ ٢٤٢ ب ] منها كيفما كان .

(١) هاعنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التى تجرى مجرى الخطأ .  
 (٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يبين » . (٤) ف : براه .  
 (٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الانقضابات .  
 (٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .  
 (١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

٢

< فائدة الجدل >

٢٥ ويتبع ما وصفنا أن نذكر الأشياء التي ينفع فيها بهذا الكتاب : كم هي ؟ وما هي ؟

٢٠ فحول إنه ينفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة <sup>(٢)</sup> ، وفي المناظرة <sup>(٣)</sup> ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهر بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نساكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نخرج فيما نقصد للحجة فيه . — فأما منفعة في المناظرة <sup>(٣)</sup> فإن قيل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فأما منفعة في علوم الفلسفة فلا تأ إذا قدرنا أن نشكك في الأمرين جميعاً ، سهل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك <sup>(٤)</sup> الحق <sup>(٥)</sup> والباطل . ٣٥

وقد ننتفع به أيضاً في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئاً من الأشياء من المبادئ التي تخص العلم الذي ننحوه ، لأنها مبادئ <sup>(٦)</sup> أولى الجميع . فأما من الأشياء الذائعة في كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق <sup>(٧)</sup> ، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتفكير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات . ١٠١

(١) ف : وهو . (٢) ف : الرياضة . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين . (٥) م : بين ، يمين . (٦) م : مبادئ . (٧) م : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

٣

< المهارة في الجدل >

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة<sup>(١)</sup> على الكمال متى كانت حالتنا فيها على مثال حالتنا في الخطا والطب وفي أمثالها من القوى<sup>(٢)</sup>، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد<sup>(٣)</sup> أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل، فإن الخطيب ليس يقنع من كل وجه، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يفلا شيئا مما يمكنهما ألا يفلاه قلنا إنهما قد حصلا الصناعة على الكفاية.

٤

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي >

فأولا ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوم هذه الصناعة. فإننا إذا حصلنا كم هي، وما خالها [١٢٤٣]، وأى الأقاويل هي، وكيف نستنبطها، كما قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التي منها الأقاويل و< الأشياء التي > فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها. وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدمات، والأشياء التي فيها تكون القياسات هي المسائل. < وكل مقدمة > وكل مسألة<sup>(٦)</sup>، فإما أن تكون خاصة أو جنسيا أو عرضيا. وذلك أن الفصل لما كان جنسيا، وجب أن يرتبه مع الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء، ومنها ما لا يدل على ذلك،

(١) ش: يريد صناعة الجدل. (٢) ف: الصانع. (٣) ف: بناء.

(٤) زيادة بالأحرى الهامش، لها تصحيح. (٥) ف: عليها.

(٦) ش: قال: وجدنا في نسخة أخرى: كل مسألة تدل إما على خاصة، وإما على جنس.

فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسمّ الدالّ على ما هو الشيء  
 "حداً" ونسمى الجزء الثانى بالاسم العام لهما، أعنى خاصة . فبينّ بما قلنا أنه  
 يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حداً، وإما  
 خاصة، وإما جنساً، وإما عرضاً. وليس ينبغي أن يظن بنا أحدٌ أنا نقول  
 إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على حدّته فهو إما مسألة وإما مقدمة، لكنّا  
 نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسئلة <sup>(٢)</sup> إنما تخالف المقدمة  
 بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حى — مشاء —  
 ذورجلين حداً للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحى -  
 جنساً للإنسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حى — مشاء —  
 ذورجلين ، — حدٌّ للإنسان؟ وهل قولنا : "الحى" جنس للإنسان أم لا؟ —  
 كان مسألة. وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى سائر الأشياء الأخر. فبالواجب  
 صارت المسائل والمقدمات متساويةً فى العدد ، وذلك أنك قد تعمل من  
 كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

### < دراسة عناصر الجدل تفصيلاً >

وينبئ أن نقول : ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العرض؟

[٢٤٣ب] فالحد هو القول الدالّ على ماهية الشيء <sup>(٣)</sup>. وقد يوصف أيضاً

بأنه قولٌ مكان اسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء

(١) ف : على . (٢) تأكلت حروفها . (٣) ف : بالآخر : فى السريانى :

فى نفس جوهره .

التي يستدل عليها بقول . فاما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البين أنهم ليس يوقون تحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي أن نجعل ما يجرى هذا المجرى داخلا في باب الحد ، مثل قولنا : اللاتى جميل . وكذلك قولنا : هل الحس والعلم شيء واحد بعينه ؟ أم أحدهما غير الآخر ؟ فإن أكثر البحث أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ، أو هو غير ؟ وبالجملة ، فينبغي أن نسمى جميع الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بين من ذاته . فلما إذا قدرنا أن نقول الشيء بعينه والغير ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أننا إذا بينا أنه ليس فيها الشيء بعينه ، نكون قد أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفي في تثبيت الحد أن نبين أن الشيء بعينه فيه موجود . فاما في إبطاله فقد يكفي أن نبين أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه في الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) ف : بالآخر : الواجب . ش : في السرياني : اللاتى هو ما هو جميل .

(٢) ف : بالآخر : الفحص ، المداورة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟

(٤) ف : تدارس في . (٥) ف : للشيء .

(٦) تآكلت حروف هذه الكلمة والتي عليها . (٧) ف : تصحيح .

(٨) ف : نيين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة ، بمثلة [ ١٢٤٤ ] النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجري هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود الشيء يمتنع إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات ، وذو الرجلين وإنما يقال إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمثلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب . والأمريين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورة متى وجد شيء ينم أن يكون الإنسان موجودا .

٢٥

٣٠

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يليق بنا أن نأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا عن الإنسان ما < هو > أن نقول إنه حيوان . فاما ما يسأل عنها هل هي في جنس واحد بعينه وهي مختلفة ، أم في جنسين مختلفين ، وإنما هي في مذهب الجنس ، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه . وذلك أنا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

٣٥

(١) ف بالأحر: شيء ما... (٢) ف بالأحر: في وقت من... (٣) ف بالأحر: يقال (بدلا من : وإنما يقال) . (٤) شيء : أي إذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو . (٥) نزع سقط ما كان به في الورقة التالية ولصق بها . (٦) نأكلت حروفها . (٧) تحبها : أنه .

- ١٠٢ ب إن هذين داخلان في جنس واحد بعينه . فإن نحن بَيَّنَّا أنه جنسٌ لأحدهما ،  
غيرُ جنسٍ للآخر ، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحد بعينه .  
والعَرَضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا حدّاً ، ولا خاصّةً ،  
ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ  
بعينه كائناً ما كان ، وألا يوجد — بمنزلة <sup>(١)</sup> الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ  
بعينه كائناً ما كان [ ٢٤٤ ب ] وألا يوجد ، وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانعٌ  
يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض ، ومرةً غير أبيض . والثاني من  
حدّي العَرَضِ أجودُ من الأول ، لأن الأول إذا قيل احتاج من يريد أن  
يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة . فأما الثاني فكاملاً بنفسه ،  
يُسْتَفْتَى به على حدّته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نضيف إلى  
العَرَضِ مقاييسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العَرَضِ ،  
مثال ذلك قولنا : أيهما أثر ؟ : الجميل ، أو النافع ؟ وأي المذهبين <sup>(٢)</sup> الذُّ :  
الذي تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذي يُنْهَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما  
يقال على هذا المثال . فإن البحث في أمثال هذه كلها إنما هو عن : أي الاثنين  
يكون لزوم المحمول به أخرى ؟ <sup>(٣)</sup>

٢٠

وبين من هذه أنه ليس بمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء ،  
أن يكون العَرَضُ خاصةً : < بمنزلة > الجلوس الذي هو عَرَضٌ . فتنى أُنْثَى

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) شد : للسيرتين .

(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أولى . (٦) حرم .



إنسانٌ جالساً وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالساً .  
فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فاما خاصة على الإطلاق، فلا يكون . ٢٥

## ٦

### < دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أننا إذا بينا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً ، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له ، كالذى يقال في العرض ، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف أنفساً — أن يكون جميع ما عددنا [١٢٤٥] داخلاً في مذهب الحدود بضرب من الضروب . ٣٠

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتزم في جميعها طريقاً واحداً كلياً ، لأن هذا أمرٌ ليس يسهل وجوده . وإن وجد ، كان في غاية الإغماض ولم ينتفع به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة ، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحداً واحداً — فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فاما الباقية فيجب ٢١٠٢

(١) ف : يصلح . (٢) ف بالأحرى : أى الذى وصف على أنه جنس .  
(٣) ف : قانوناً .

أن نضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به ونسميها الداخلة في باب الحد والداخلة في باب الجنس<sup>(١)</sup> . ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحد منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحو يقال فنقول : إنه يظن بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أنا قد اعتدنا < أن نقول > في الشيء بعينه إنه كذلك : إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس . أما في العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمثلة الثوب والرداء . وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع — بمثلة إنسان مع إنسان ، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس — بمثلة الإنسان والفرس : فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يظن بالماء الذي < هو > خارج من عين واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحد بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت [ ٢٤٥ ب ] فرقا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغي أن يرتب هذا الصنف أيضا في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

---

(١) ب : مذهب . (٢) لعق عليه ناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروقه .

٢٠ واحد بعينه في النوع. كيفما كان ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيء واحد بعينه في النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

٢٥ والشئ بعينه في العدد قد يُظن بالإجماع عند الناس كلهم أنه أول ما يوصف بذلك . وقد بحت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحدها وأولها بالتقديم ما وُصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال في الثوب والرداء ، وفي قولنا للإنسان : شيء مائة ذورجلين . والنحو الثاني ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال في قولنا : قابل للعلم — في الإنسان ، وفي قولنا : ما يم إلى فوق بالطبع — في النبار . والنحو الثالث ما وُصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — في سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد .

٣٥ ومن أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الانقلاب . وذلك أنا مرارا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يدعى لنا بإنسان من قوم جلوس باسمه ، غيرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعونا بالجلالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بين في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدة بعينها .

## < براهين الألفاظ المحمولة >

فالشئ بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأقول التصديق — بأن  
الأقاول إنما هي ممّا<sup>(١)</sup> وصفنا أولاً وبما [ ١٢٤٦ ] وصفنا وفيما وصفنا —  
هو الذى يكون بالاستقراء . وذلك أن باحثاً إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ  
من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحدة ، وإما عن الخاصة ،  
وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض .

والتصديق الآخر هو الذى يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً  
أن يكون كل محمول على شئ ، إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه .  
فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل  
على ماهية الشئ فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ  
كانت الخاصة مارجع على الشئ بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن  
كان لا يرجع على الشئ بالحمل فهو إما من الأشياء التى يقال فى حد الموضوع ،  
أو ليس منها . فإن كان مما يقال فى الحدة فهو إما جنس وإما فصل ، لأن  
الحد مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال فى الحد فمن البين  
أنه عَرَض ، لأننا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بمحد ولا خاصة ولا جنس ،  
وهو موجود فى الشئ الذى هو له عَرَض .

(١) ش : يعنى من المقدمات ثم من التى ذكرها التى منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : يعنى فى المسائل فى الأربعة التى منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

# < المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

- وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدد أجناس المقولات التي فيها توجد هذه الأربعة التي وصفنا . فنقول : إن عدتها عشرة : ما هو الشيء <sup>(٢)</sup> ؛ والكيف ؛ والمضاف ؛ وأين ؛ ومتى ؛ والنسبة ؛ وله ؛ ويفعل ؛ وينفعل . وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدة أبداً في واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر . وبين [ ٢٤٦ ب ] من هذه أن الإنسان إذا دل على : « ما الشيء » فرة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الأخر . وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال : إن هذا الموضوع إنسان هو أو سمي ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عظاماً مقدار ذراع فقال : إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عظم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم . وكذلك يخرج الأمر في الأخر : وذلك أن كل واحد من أمثال هذه إنما كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ؛ وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الأخر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأفاويل ، وهذه عدتها .
- (١) ف بالأحرى : تفصل ، تميز . (٢) ف بالأحرى : يريد الجوهر . (٣) ف بالأحرى : يجري .

٢٠

٢٥

٢٠

٢٥

١١٤

## < القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نفتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج . ولنحدد أولاً المقدمة المنطقية<sup>(١)</sup> ما هي ، والمسئلة المنطقية<sup>(١)</sup> ما هي .  
وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية<sup>(٢)</sup> ، ولا كل مسئلة منطقية<sup>(٢)</sup> . وذلك  
أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقدّم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر  
للناس كلهم أولاً أكثرهم ، لأن هذا ليس فيه شك ، وذلك لا يضعه أحد  
من الناس .

والمقدمة المنطقية<sup>(٢)</sup> هي مسئلة دائمة<sup>(٣)</sup> إما عند جميع الناس ، أو عند  
أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة  
منهم ، من غير أن تكون مُبدعة . وذلك أن الإنسان أن يضع ما يراه  
الفلاسفة متى لم يكن مضاداً لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالدائعة<sup>(٤)</sup> والمضادة  
أيضاً التي يظن بها أنها دائمة إذا قدمت [ ١٢٤٧ ] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضاً الموجودة في الصناعات المستخرجة قد تكون  
مقدمات منطقية<sup>(٢)</sup> ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحدٌ<sup>(٥)</sup>  
بعينه ذائعاً ، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحدٌ بعينه يرى أنه ذائع . وإن  
كان قولنا إن كان يوجد نحو واحدٌ بالعدد ذائعاً ، فقولنا يوجد غناء واحد<sup>(٦)</sup>

(١) ف بالأحر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحر : جدلية .

(٣) ف بالأحر : مقبولة . (٤) ف بالأحر : بالمقبولة . (٥) ف

بالأحر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : في (العدد) .

- بالعدد ذائع . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد غناء أكثر من واحد ، ذائع . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون متشابهة متجانسة . وكذلك الأشياء المضادة للذائعة<sup>(١)</sup> إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا ، فإن قولنا أيضا : لا ينبغي أن نسيء إليهم ، ذائع<sup>(٢)</sup> . فأما ضد هذا القول فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فأما المناقض له فقولنا : ليس ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأخر . وقد يظهر بالمقايضة أن الضد على الضد أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء . وقد يظهر أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وسننظر في هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله في المتضادات .
- ومن البين أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية ، لأن الواضح أن يضع الأشياء التي يعتقد أنها الخُذّاق بهذه الصناعات : مثل الطبيب فيما يوجد في صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ؛ وكذلك الأمر في الصناعات الأخر .

(١) ف : المقابلة . (٢) ف : مقابلة . (٣) ف : مقبولا .

(٤) ف : بهم . (٥) ف : بظن . (٦) تحتها : في .

(٧) ف : تؤخذ (معملة النقط) . (٨) ف بالأحر : محاورية ، جدلية .

## < المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

- والمسئلة المنطقية هي طلب معنى ينتفع به في الإيتار للشيء، والهرب منه،  
 [ ٢٤٧ ب ] أو في الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعَيَّنٌ  
 على شيء آخر من أمثال هذه، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا  
 ولا كذا، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدوه الجمهور، وإما  
 ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه. وذلك أن  
 بعض المسائل يُنتَفَعُ بمعرفته في الإيتار للشيء، أو في الهرب منه — مثال ذلك  
 قولنا: هل اللذة مؤثرة، أم لا. وبعضها يُنتَفَعُ به في العلم به فقط، مثل  
 قولنا: هل العالم أزلى، أم لا؟ وبعضها لا يُنتَفَعُ بها أنفيسها في شيء من  
 هذين المعنيين، بل هي مُعَيَّنة على بعض هذه. وذلك أن كثيرا من الأشياء  
 ليس نريد أن نعلمها هي في أنفسها، بل إنما نريدها لنيرها، أعنى لنعلم بها  
 أشياء أخرى. وههنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة، وذلك أنه قد يقع  
 فيها شك: هل هي كذا، أم ليس هي كذا؟ من قبل أن في كلا المعنيين  
 أقاويل مُقَعِّنة، والتي ليس لنا أيضا فيها حجة إذ هي عظيمة لظننا بأن قولنا  
 فيها: لم ذلك؟ عسير — مثال ذلك: هل العالم أزلى، أم لا؟ فإن لمُطَالِبِ  
 أن يطالب بأمثال هذه. فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا.

(١) ف: المحاورية، الجدلية. (٢) ش: أى: ومسئلة جدلية أيضا مما لا يكون الفلاسفة.

(٣) ف: الاختيار. (٤) ف: لنفسها. (٥) ص: كلى. (٦) ف: قول.



٢٠

والوضع هو رأى مبدع<sup>(١)</sup> لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض<sup>(٢)</sup>، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرك، وما قاله مالمس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهتم الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء<sup>(٣)</sup> ، أو يهتم<sup>(٤)</sup> بالأشياء التي فيها قول مضاد للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكونا وإما أزليا ، كما نقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار ويصير نحويا ليس هو متكونا ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظن به أنه شيء لأن فيه قولاً .

٢١

فالوضع أيضا مسألة ، وليس كل [ ١٢٤٨ ] مسألة وضعا ، لأن بعض المسائل يحرى بحرى ما لا يُعتقد فيها أن الأمر كذا أو كذا ، والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكك أحد<sup>(٥)</sup> الفريقيين : أيهما كان ، على أنفسهم ، من قبل أن الوضع رأى ما مبدع<sup>(٦)</sup> .

٢٢

وتكاد أن تكون المسائل الجدلية في هذا الموضع تسمى أوضاعا ؛ وليس في ذلك خلاف كيفما قيل ، لأننا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسما ، لكن الذي نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها أيما هي .

١١٠

(١) ف : ظن : (٢) ف : يضاد . — Antisthenes = أنطستانس  
 ايراقليطس = Heraclitus ، مالمس = Melissus . (٣) ف : يكثر .  
 (٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف : بالآخر : ظن .  
 (٧) ف : أصانها .

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسألة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٍّ مما يحتاج فيه إلى قول، لا إلى عقوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكون يقولون: هل ينبغي أن يعبد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يُكرم<sup>(١)</sup> الوالدان أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين يشكون يقولون: هل الثلج أبيض، أم لا؟ — يحتاجون إلى حس. ولا يجب أن يتشكك أيضا فيما كان البرهان عليه قريبا جدا، ولا فيما كان البرهان عليه بعيدا جدا، فإن ذلك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون مقدمة يرتاض بها.

## ١٢

### < البرهان والاستقراء الجدليان >

- ١٠ وإذا قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية. فنقول: إن أنواعها نوعان: أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدم. — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الرمان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقتناعا وأمين وأعرف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشد إلزاما للصحة وأبلغ عند المناقضين.
- ٢٠

(١) من: الوالدان. وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر وصحح « يحجب » بـ « يكرم ». (٢) من: يقولون. (٣) من: ويجوز أن يقال: أبعد كثيرا من مقدار صناعة رياضية. (٤) ف: المحاورية، الجدلية.

### ١٣

#### < الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [ ٢٤٨ ب ] القياس ، فأربع : إحداهن اقتضاب المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج الفصول ؛ والرابعة البحث عن الشبه . ٢٥

وقد توجد ثلاث من هذه بضرب من الضروب مقدمات ، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع ماثور ، وإن الحس يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن يوجد<sup>(٥)</sup> ، وذلك لا يمكن هذا<sup>(٦)</sup> فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خصب البدن عند خصب البدن . ٣٠

فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاء كثيرة ؛ والثانية من الفصول ؛ والثالثة من الأشياء .

### ١٤

#### < اختيار القضايا >

فينبغي أن تختير المقدمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدمة بأن نتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ، أو أكثرهم ، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للظاهرة ، وجميع ٣٥

ب ١٠٥

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .  
(٤) ف : فارق . (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : نصيب .

- الآراء التي في الصنائع . وينبغي أن تقدم الآراء المضادة التي هي في الظاهر  
 ذائعة على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار  
 باستعمال الذائعة منها فقط ، لكن والشبهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا  
 إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحسن بها كذلك ، أو قولنا إن الحسن  
 بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنا إنما ننظر بأن نقبل  
 شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحواس  
 الباقية . وذلك أنا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخْرِجَ ؛ وعلى ذلك  
 المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال في سائر الحواس الأخر . وأيضا ينبغي  
 أن نأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع  
 مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين لا يفهمون في أى شيء من الأشياء  
 ليس هي كذلك . وينبغي أن نتخير أيضا [ ١٢٤٩ ] من الأقاويل المثبتة  
 في الكتب ونثبت ما في جنس جنس ونضعه ناحية — مثال ذلك أنك  
 إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه  
 آراء واحد واحد — بمنزلة ما تقول إن أنبادقليس يرى أن اسطوانات الأجسام  
 أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

- وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم  
 ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات حلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

نقتضب . (٥) ص : الذين . (٦) ف : تلفظ . (٧) تحتها : نقوله .

- ومنها مقدمات منطقية . فالحلقية مثل قولنا : <sup>(١)</sup>لن أرى أن نطبع : لا بآثنا ،  
 أول للنواميس ، متى اختلفنا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالتضادات  
 واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ <sup>(٢)</sup>والطبيعية مثل قولنا : هل العالم أزلي ، أم لا ؟ ٢٥  
 وكذلك يجري الأمر في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة  
 من هذه التي تقدم ذكرها ، إنما هي بتحديد يُوقَّعها إياه . لكن ينبغي أن  
 أن نلتبس تعرف كل واحدة منها بالارتياض في الاستقراء بعد تفقدنا إياها  
 بحسب المثالات التي تقدم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على ٣٠  
 جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغي أن نأخذ <sup>(٥)</sup>جميع المقدمات  
 أخذاً كلياً بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . مثال  
 ذلك أن نقول إن العلم بالمقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالتضادات  
 واحد بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى  
 هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضاً من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة ٣٥  
 — مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [ ٢٤٩ ب ] واحدٌ بعينه ،  
 والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك في سائر الأشياء الأخر . ١١٠٦

## ١٥

### < البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن نبحث عما يقال  
 على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتبس وصف الأشياء التي يقال على

- |                     |                    |                    |
|---------------------|--------------------|--------------------|
| (١) ف : ينبغي .     | (٢) ف : للوالدين . | (٣) ص : والطبيعة . |
| (٤) ف : بالاعتقاد . | (٥) ف : تقتض .     | (٦) ف : اقتضاباً . |

- جهات<sup>(١)</sup> مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك
- أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال
- بها إن المصحح والمخصب خير فقط ، لكن وبأن تلك كفيات ما ، وهذه
- فاعلات شيء ما ، لا أنها كفيات ما . وكذلك يجري الأمر في سائر الأخر .
- ويبقى أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ،
- أم على نحو واحد ؟ فنبحث أولا عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة
- كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة
- بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحاد » فإن ضده في الصوت « الثقيل » ،
- وفي العظم الكال . فمن البين أن ضد الحاد يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان
- هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحاد أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحد منهما
- يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقيل والكال واحدا بعينه .
- والمضاد لكل واحد منهما هو الحاد . وأيضا ضد الثقيل في الصوت الحاد ،
- وفي العظم الخفيف ، فالثقيل إذا يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على
- أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده في الحى السمج ، وفي الثوب
- الوسخ : فالنظيف إذا اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لا تختلف
- الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بين لا محالة بالنوع ، كالحال في الأبيض
- والأسود [ ١٢٥٠ ] فإنه قد يقال صوت أبيض<sup>(٢)</sup> وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) ضد : من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت العاق أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فاما بالنوع  
فاختلافهما بين جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون  
على مثال واحد؛ وذلك بين من الحس ، لأن الحس بالأشياء التي هي واحدة  
بعينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون  
ليس يحكم عليه بحاسة واحدة ، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر  
بالسمع . وكذلك الحاذ الذي يقال في الطعموم والذي يقال في الأعظام :  
أحدهما يحكم عليه باللس والآخر بالذوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان  
بالأسماء ، لا في أنفسهما ولا في أضدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكال . ٣٥

وأیضا ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضد ما ، والآخر ليس له ضد  
من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التي تكون من قبل الشرب  
ضدها الأذى الذي يكون من قبل العطش ، واللذة التي تكون من قبل العلم  
بأن القطر مبين للضلع ليس لها ضد . فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة .  
والمحبة التي تكون بالفكر ضدها البغضة . فاما المحبة التي تكون في فعل الجسم  
فلا ضد لها ؛ فمن البين أن المحبة اسم مشترك . ١٠٦ ب

وأیضا ينبغي أن ننظر في المتضادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف  
منها يوجد فيه وسيط ، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط ، أو إن كان  
يوجد في الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه ، بمنزلة الأبيض

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القلبة ، فإن اليونانيين يسمون القلبة باسم  
المحبة . — يقصد الجذاع . (٣) ص : وسيطا .

والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأذكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل<sup>(١)</sup> كما يزعم قوم [٢٥٠] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً اسم مشترك؛ وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن نتظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يبصر؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة: أحدها على الذي ليس له بصر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذي يُبصر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحدٍ من صنفَي قولنا: «لا يبصر» يقابله شيء ما، أعني أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العدم والملازمة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس



- ٢٥ يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع لتقابل على جهة العدم والملكية بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسنيين ، أعنى حس النفس وحس البدن .
- وأبضا ينبغي أن نبحث عن التصاري<sup>(١)</sup>ف . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عدالةٌ ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب ، إنيما قد حكما حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المصحح يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مُصَحِّح ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويدل < على الصحة > . وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأثر ، أعنى أنه إذا كان شيء يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة . وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة . وينبغي أن نبحث عن أجناس الحمل الذي بحسب الاسم : هل هي واحدة بعينها في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك الحمود ، فإنه في الأطعمة ما يُحدث اللذة ، وفي الطب ما يُحدث الصحة ، وفي النفس ما تكون به بحال ما ، أعنى

(١) ف : ير يد بالتصاري<sup>ف</sup> الاشتغافات .

عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته ؛ ويقال مراراً كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضا محمود . فالمحمود إذا أمم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحسن المسموع ؛ وكذلك الحاذ ، إذ ليس يقال واحداً بعينه على جميع الأشياء . مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للمريع ، كما يقول أصحاب التاليف في الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادة ، للتي هي أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

وينبغي أن نبحث عن أخبار الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه : هل هي مختلفة وليس بعضها مرتباً تحت بعض ، كقولنا لآلة حار وللحيوان حار . وذلك أن الحد الذي بحسب اسمها مختلف ، [ ٢٥١ ب ] لأن الحيوان يقال بحال ما ، والآلة تقال بحال أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل مختلفة . مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جنس له . فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذوريش وحى ، فقد قلنا إنه بحال ما . فالجنسان إذا كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنا إنه ذوريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما . ة . لاهما على الغراب .

- (١) ش : يريد المعتدل في مقداره . (٢) ف : في كل .  
(٣) ف : آلة يستعملها التجارون . (٤) ف : بمعنى حدودها .  
(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .

فأما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك  
 أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي ، ولا إذا قلنا حي فقد قلنا آلة . وينبغي  
 أن تعلم أنه ليس إنما يقال أجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع  
 فقط ، بل قد يقال أيضا في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على  
 أنحاء كثيرة ، فمن البين أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

٣٠

٣٥

وقد يُتَفَقَّع أيضا بالنظر في الحد الذي يكون عن المركب ، مثل الجسم  
 الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ،  
 فينبغي أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم في المتفقة أسماؤها  
 كالحال في اللذين وصفتهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسما له لون  
 بحال كذا ، والآخر صوت حسن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم  
 والصوت لم يكن الباقي منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون  
 كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما اسما متواطئا .

١٠٧ ب

هـ

وقد يخفى علينا فهم الاتفاق في الاسم في الأقاويل نفسها أيضا مرارا  
 كثيرة . ولذلك أيضا ينبغي أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال  
 [ ١٢٥٢ ] قائل إن الدال على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند  
 الصحة حال اعتدال ، لم يجب أن يُدْفَع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

١٠

(١) ش : في نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : نقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يمرض . (٦) ف : لزوم .

اعتدال ما هو في كل واحد منهما فنقول : إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة ، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجية ما .

وأيضا ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشبه أو في الأكثر ، بمنزلة

قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حاد وصوت حاد ؛ فإن هذه

ليست تقال بيضا وحادة على مثال واحد في الشبه ؛ ولا أن أحدهما أكثر ١٥

من الآخر . فالأبيض إذا والحاد من المتفقة في الأسماء ، وذلك أن المتواطئة

كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر ، وأما أنهما على مثال

واحد في الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فصولها

أيضا مختلفة بالنوع بمنزلة الحى والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغي أن ننظر ٢٠

هل الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه فصول لأجناس مختلفة ليس بعضها

تحت بعض — مثال ذلك أن الحاد للصوت وللحجم : فإن صوتا يخالف

صوتا بأنه حاد ، وكذلك حجم يخالف حجما . فالحاد إذا اسم مشترك ، وذلك

أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض . ٢٥

وأيضا ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء ، التي هي بعينها تحت اسم

واحد بعينه ، مختلفة — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجسام والذي

في الأعاني . فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر ويفرقه ، والذي ٣٠

في الأظاني ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذا من المتفقة في الاسم ، لأن

الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولها واحدة بعينها .

(١) ف : ولقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقدارا .

(٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللون .

وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً . فينبغي أن ننظر  
في الشئيين اللذين تحت اسم واحد [ ٢٥٢ ب ] : هل أحدهما نوع والآخر  
فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذى فى الجسم نوع لكونه ، والذى  
فى الصوت فصل . وذلك أن صوتا يخالف صوتا بأنه أبيض .

٢٥

فينبغي أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فى هذه الأشياء وأمثالها .

١٦

### < البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسها ،  
مثل أن نعلم بماذا يخالف العدل الشجاعة ، والحلم للعفة ؛ فإن جميع هذه من  
جنس واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه  
كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر  
أيضاً فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن  
يكون بعضها من بعض متباعدة بعداً كثيراً ، كقولنا : بماذا يخالف الحس  
العلم ، لأن الفصول — فى الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً — يبتعد جداً .

١٠٨

١٧

### < البحث عن التشابه >

وينبغي أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة  
إن كان حال هذا الشيء عند غيره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال  
العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس . وإن كان حال شيء عند غيره  
(١) صه : فهذه . (٢) ف بالأحرى : فى .

١٠

تكال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين تكال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون. وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

- وينبغي أن ننظر أيضا في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهة متشابهة.

## ١٨

### < الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

- وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة<sup>(١)</sup> يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أخرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحوي يقال. وقد ينتفع به أيضا في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحوي يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تنبه على كم نحوي يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، مخبر من السائل متى لم ينح بالقول نحوه. - وقد ينتفع به أيضا في أن يُعَالِطَ وَلَا يُعَالِطَ. وذلك أنا إذا علمنا على كم نحوي يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحوا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نعالط متى اتفق
- (١) ف : نحو.

٣٠ أن يكون المحيىب لا يعلم على كم نحو يقال الشئ. وليس هذا ممكننا فى الجميع ، لكن إذا كانت الأشياء التى تقال على أنحاء كثيرة منها ما هى صادقة ، ومنها ما هى كاذبة. وليس هذا الفن خاصا بالجلد ؛ ولذلك ينبى لأصحاب الجدل أن يتوقوا هذا المعنى أصلا ، أعنى أن تكون مجادلتهم فى الاسم ، إلا أن يحس الواحد بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة فى الشئ الموضوع .

وجود الفصول نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير ، وفى تعرف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين فى أنه نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير . وذلك أنا إذا وجدنا فصلا للأشياء التى نقصد نحوها — أى فصل كان — ، نكون قد قلنا أن ليس هو واحداً بعينه . فأما منفعة فى تعرف كل واحد من الأشياء ما هو ، فلا أنه من عادتنا أن نفرق القول الذى يخص جوهر كل واحد بالفصول التى تخص واحداً واحداً من الأشياء .

فأما النظر فى الشبه فنافع فى أقاويل الاستقراء وفى قياسات [ ٢٥٣ ب ] الوضع وفى أداء الحدود . فأما فى أقاويل الاستقراء فلأننا إنما نحكم على الأمر الكلى باستقراء الجزئيات فى الأشياء ، وذلك أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشياء . وأما فى قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال فى سائر الأشياء كالحال فى واحد منها ، حتى إنه إذا تنهأ لنا أن نناظر فى أى شئ منها كان

(١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : بينى الشرطية .

- ١٥ إجماعاً مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه ،  
لأننا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذي قصدنا له من الوضع ، لأننا إذا  
وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان .  
وأما في أداء الحدود ، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد  
لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن  
نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العامة بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو .  
وكذلك أيضاً النظر في الأشياء قد يُنتفع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة  
التباعد كفولنا : سكن الرمح في البحر ، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن  
كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد ، لأن كل واحد  
منهما مبدأ . فلذلك متى وفينا الجنس العام في الجميع لم يظن بنا أحد أن قد  
حددنا حداً غريباً . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا  
أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ  
الخط . فن البين أنهم يضعونها في الجنس العام لكليهما .
- ٢٥ فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينتفع  
فيها بما وصفنا فهي ما نَصِفُ .
- ٣٠

[ تمت المقالة الأولى من كتاب "طويقا" لأرسطوطاليس ]

[ قوبل به ]

(١) م : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحمل أن يعبر عن هذا المعنى

بعبارة أخرى وهي : والأولى من الأمور العامة بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...





مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

# بسم الله الرحمن الرحيم

[ ١٢٥٤ ]

المقالة الثانية منه

٣٥

< مواضع العَرَض المشتركة >

١

< استهلال عام >

قال :

إن من المسائل<sup>(١)</sup> ماهى كلية ، ومنها ماهى جزئية . فالكلية مثل قولنا  
إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد  
لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والتي تثبت وتبطل  
بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما . وذلك أنا إذا بينا أن الشيء يوجد  
للكل ، نكون قد بينا أنه موجود للبعض<sup>(٢)</sup> . وكذلك إذا بينا أنه ليس يوجد  
ولا لواحد ، نكون قد بينا أنه ليس يوجد للبعض<sup>(٣)</sup> . فينبغى أولا أن نتكلم  
في التي تبطل بإطالا كليا من قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية ، ومن قبل  
أنها أخرى بأن تستعمل الأوضاع فيما يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدلين  
إنما من شأنهم أن يَبْطِلُوا الأَقَاوِيل . ومن أصعب الأمور أن تتعكس  
التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذى يكون بجهة من

١٠٩

١٠

(١) ف : الطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : في البرهان : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل في أنه موجود

أو غير موجود . (٤) ف : بنى المسائل .

- الجهات وليس بكل، وإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها . وذلك أنه واجبٌ، ضرورةً ، أن يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ومن الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين، ١٥ كان الذي يعكسه فيقول : إنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين — صادقا . وكذلك أيضا من الجنس : فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ فهو حيٌّ . ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصة أيضا . وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو ، فهو قابلٌ للنحو ، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه ٢٠ [ ٢٥٤ ب ] أن يكون إنما يوجد في بعض الشيء<sup>(٢)</sup>، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد . فاما في الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون في بعض الشيء بمتالة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبين أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك في أنه أبيض أو عادل في شيء منه . فليس الانعكاس إذاً بواجب في الأعراض . ٢٥
- ويبنى أن نلخص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان : إما بأن يُكذب فيها ، وإما بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بوجود شيء إنه موجود له . وكذلك ٣٠ الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدُّلبة إنسانا — يتجاوزون التسمية الموضوعية .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجد لشيء ما . (٣) ش : في بعض النسخ :  
 أولا يوجد . (٤) ف : يتعدى . (٥) الدلبة : شجر عظيم عريض الورق ، لازهر له  
 رلامر ، واجمع دلب ، وهو في الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus .

< مواضع >

- فأحد<sup>(\*)</sup> المواضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال  
أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصّة  
في الأجناس — بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للابيض<sup>(١)</sup> أن يكون لونا ،  
وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضع  
أن يلخص في التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون  
فضيلة . وقد يتبين للإنسان مرارا كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد  
وصف الجنس على أنه عرض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلون ،  
وإن المشي تحرك . وذلك أنه لا يقال إن تحمل جنس من الأجناس على  
النوع يكون على طريق الاشتقاق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على  
الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تقبل اسم الأجناس وقولها .  
وذلك أنه من قال إن الأبيض متلون لم يصفه [ ١٢٥٥ ] على أنه جنس ،  
لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على  
أنه حد . وذلك أن الخاصة والحد لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له .  
وقد توجد أشياء أخرى كثيرة متلونة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن  
البيّن أنه قد وصفه على أنه عرض .

(١) ف : للياض .

(\*) بالهاش عند هذا الموضع الرقم : ١ .

- (\*) وموضع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها وجود : إما لكليهما وإما لواحد منها . وينبغي أن يكون نظرنا في الأنواع<sup>(١)</sup> ، لا في التي هي بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون في طريق من الطرق وفي الأقل من الأمور .

- وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ؛ ثم نجرى على ذلك النسق حتى نصير إلى الأشخاص<sup>(٢)</sup> ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكية والمتقابلة على جهة الإيجاب والسلب<sup>(٣)</sup> — واحدٌ بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهرًا في واحد من هذه بعد ، فينبغي أيضا أن تقسم كل واحد من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والحدود ، أو العلم بالضعف والنصف ، أو العلم بالعمى والبصر ، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو موجودا — واحدًا بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين في شيء من هذه أنه ليس واحدا بعينه ، نكون قد أبطلنا المسألة . وكذلك إن تبين أنه لا يوجد لشيء منها . وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال<sup>(٤)</sup> . وذلك أنه إن ظهر لمن يقسم أنه على الجميع أو على كثيرين ، فله أن يحكم بوضعه كليًا ، أو يعاند في واحد .

(\*) بالهاش رقم : ب .

(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) ف : أنواع الأنواع .

(٣) ف : أنواع الأنواع .

(٤) ف : النفي .

فَقُولْ إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ . فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ سَجَرَ مِنْهُ ،  
[ ٢٥٥ ب ] إِذْ لَمْ يَضَعْ شَيْئًا .

٣٠ . وموضع آخر وهو أن يعمل حدى العَرَضِ والنَّشْءِ ، الذى يعرض فيه

العَرَضُ جميعاً ، أو حدَّ أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أُخِذَ فى الأقاويل شئ .  
ليس يحق على أنه حق — مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحداً أن يظلم

اللهُ ، فما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً ، فمن البين أن الله  
ليس يَظْلِمُ ، إذ ليس يمكن أن يتأله ضرر . وإن كان الفاضل حسوداً ، فما

الحسود ؟ وما الحسد ؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذى بما يظهر من  
حسن حال غير من الأخيار ، فمن البين أن الفاضل ليس بحسود ، لأنه

لو كان كذلك لكان رديئاً . فإن كان المتنافس حسوداً ، فما كل واحد منهما ؟  
وذلك أنه بهذا الوجه يتبين هل ما قيل حقٌّ أم باطل — مثال ذلك أنه إن

كان الحسود هو المتأذى بحسن حال الأخيار ، والمتنافس هو المتأذى بحسن  
حال الأشرار ، فمن البين أن المتنافس ليس حسوداً .

وينبى أن نأخذ أقاويل بدلى الأسماء التى فى الأقاويل ولا نفارقها  
إلى أن نصير إلى النشء المعروف . وذلك أنه مراراً كثيرة قد يوقى القول

- 
- (١) ف : كَرَأَنَ أَهْلًا (م : أَهْلًا) أن يضحك به . (٢) ف : إن .  
(٣) ف : قول . (٤) م : أحد .  
(٥) م : حسود . (٦) ف : النعم . (٧) ف : النور .  
(٨) ف : المنع .

بأسره فلا يكون المطلوب بيننا . وإذا قيل قولٌ مكان اسم من الأسماء التي في القول ، صار المطلوب بيننا .

- ١٠ وأيضاً يصير الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة ، ثم يقاومها ، لأن المقاومة تصير له حجةً بمجّدء الوضع . ويكاد أن يكون هذا الموضع والموضع الذي يقال فيه إنه ينبغي أن نتظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما لكّهما ، وإما ولا لواحد منها واحداً بعينه ، إلا أنه يخالفه في الجهة .

- وأيضاً ينبغي أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور<sup>(٢)</sup> [ ١٢٥٦ ] ، وأياً لا ، وهذا نافع في الإثبات والإبطال<sup>(٣)</sup> ، مثال ذلك أنه ينبغي أن تُلقب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فأما عند تحصيلنا أيّاً من الأعيان هو بحال كذا ، وأيّاً ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغي أن نصنئ إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في المصحح إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغي أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب .

### ٣

## < مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة ، وكان موضوعاً إما على أنه موجود ، وإما على أنه غير موجود ، فينبغي أن نتبين ذلك في أحد ما يقال

- (١) ف : موضع . (\*) بالهامش رقم : ٥ . (\*\*) بالهامش رقم : ٥ .  
(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفي ، الفسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : نعتير .

- ٢٥ على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها . وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذى يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه ، وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فسخه . وذلك أنه إذا أردنا أن تثبت ، <sup>(٢)</sup> بينا أن أحدهما موجود متى لم تقدر أن نينها جميعا . وإذا أردنا أن نفسخ ، <sup>(٣)</sup> بينا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكننا أن نين ذلك في جميعها . غير أن الذى يفسخ ليس يحتاج أن يقر بشيء ، لا إن كان قبل فيه إنه موجود لجميع الشيء ، ولا أنه موجود ولا لشيء منه . وذلك أنا إذا بينا في شيء منه — أى شيء كان — أنه لا يوجد ، كما قد أبطنا أنه يوجد لجميعه . وكذلك إن بينا أنه يوجد لشيء منه ، أبطنا أنه لا يوجد ولا لشيء منه .
- فأما المتيب فينبى له أن يتقدم فيعترف بأنه إن وجد لشيء ما منه — أى شيء كان — فهو يوجد [ ٢٥٦ ب ] للجميع متى كانت المقدمة مقينة . <sup>(٥)</sup> وذلك أنه ليس يكفى في البيان على أنه يوجد للجميع القول بأنه يوجد لواحد ، بمنزلة ما نقول إن كانت نفس الإنسان غير مائة فكل نفس غير مائة ؛ فينبى أن نتقدم فنقر بأنه إن كانت أى نفس وجدت غير مائة ، فكل نفس غير مائة . وليس ينبى أن نفعل هذا في كل وقت ، بل إنما ينبى أن نفعله إذا لم نجد قولاً واحداً عاماً بقوله على الجميع ، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

١١٠ ب

٥

(١) ف : قبه . (٢) ف : نصح . (٣) ف : بطل ، ننى .

(٤) ف : يترف . (٥) ف : القضية .



مساويات لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على انحاء كثيرة ففصله وانظر على كم نحو يقال ، ثم حينئذ تثبت وتبطل<sup>(١)</sup> . مثال ذلك أن الواجب<sup>(٢)</sup> إن كان هو النافع والجليل ، فينبغي أن نتمسس في الموضوع إما نثبت الأمرين جميعا أو إبطاهما<sup>(٣)</sup> ، أعني أنه جيل ونافع ، أو أنه لا جيل ولا نافع . وإن لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغي أن تبين أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس < يكون ><sup>(٤)</sup> واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر من اثنين .

وأیضا ینبغی أن تميز کل ما لم یکن یقال علی انحاء كثيرة بانفاق الاسم ، لكن یجہة أخرى - بمترلة علم واحد بأشیاء كثيرة ، إما کالغایة ، وإما کالأشیاء المؤدیة إلی الغایة ، مثل صناعة الطب فإنها علم برّد الصحة وبالتدیر ، إما علی أن کلّیہما غایتان کما یقال إن العلم بالتضادات [ ١٢٥٧ ] واحد بعینه ، فإن أحد المتضادین لیس بأن یکون غایة أوّلی من الآخر ، وإما علی أنهم بالذات أو بالعرض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث مساویة لقائمتین ، وأما بالعرض فمثل قولنا إنه متساوی الأضلاع . وذلك أن الذی به عرض لتساوی الأضلاع أن یکون مثلثا ، به یعلم أن زواياه الثلاث مساویات لقائمتین . فإن کان لیس یمكن بوجه من الوجوه أن یکون

(١) ف : وتنفي . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : قهيا . (٤) ف : والقول .

علمٌ واحدٌ بأشياء كثيرة ، فمن البين<sup>(١)</sup> أنه ليس يمكن أصلاً . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه ، فمن البين أنه يمكن .

٣٠ ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحو<sup>(٢)</sup> يقال ، مثال ذلك أنا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء ، تقدمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن ، فقسمنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعا في التثبيت . وإن أردنا أن نبطل ، وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقي ينبغي أن تركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا في هذه إذا ذهب عنا على كم نحو يقال .

وينبغي أن نثبت أن كنا موجوداً لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعرض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حالٍ من هذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحداً بعينه أيضا في الشهوة وسائر الأشياء الأثر التي تقال على أنحاء كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى الغاية ، مثل المداواة ، أو على أنه بالعرض مثل [ ٢٥٧ ب ] حالٍ من يحب الحلاوة عند الشراب ، وذلك أنه يشتهي من طريق ما هو حلو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهي الحلو .

(١) ف : فمن البين أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : متصل . (٣) ف : في .

- بذاته ، ويستهي الشراب بالعرَض ؛ وذلك أن الشراب لو كان عِفْصا لم يشتهه . فشهوته إذا للشرب إنما هو بالعرَض . - وهذا الموضع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف .

٤

< مواضع أخرى >

- والنقل<sup>(\*)</sup> أيضا إلى الاسم الذي هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا في : الظن - « البين » ، ومكان قولنا : كثرة البحث - « محبة البحث » .  
وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضع أسهل مرآة<sup>(١)</sup> . وهذا  
الموضع أيضا عام في الأمرين جميعا في الإثبات والإبطال .  
وعند تثبيتنا أن المتضادات موجودة لشيء واحد عينه ينبغي أن نبحت  
عن ذلك في الجنس ، مثال ذلك إن أردنا أن نيقن أنه قد يوجد في الجنس  
صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمييز<sup>(٢)</sup> ، والتمييز يكون بصواب وبغير  
صواب . ففي الجنس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذا الآن على النوع  
من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس ، وذلك أن الجنس يميز بجملة  
من الجهات . وقد يكون أيضا البرهان على الجنس من النوع ، وذلك  
أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس - مثال ذلك أنه إن كان علم

(\*) عندها بالهامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكا .

(\*\*) بالهامش علامة رقم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .

(٤) ف بالأحرى : الحاس يحكم .

يوجد خسيباً وقاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال <sup>(١)</sup> جنسٌ للعلم . —  
 فالموضع الأول يكذب في التثييت، والثاني يصدق . وذلك أنه ليس يلزم  
 ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع : فإن الحيوان يوجد  
 طائراً وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [ ١٢٥٨ ]  
 فواجب ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً  
 فقد يوجد حيوان فاضلاً .

٢٥

فأما في الإبطال فالمكان الأول صادق ، والثاني كاذب . وذلك أن كل  
 ما لا يوجد للجنس ، فليس يوجد أيضاً للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع  
 فليس يجب ضرورة ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يحمل عليه  
 الجنس فقد يحمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال  
 من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم ، فواجب ضرورة أن يكون له شيء  
 من الأنواع ، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع ، مثال ذلك  
 أنه إن حمل العلم على إنسان من الناس ، فقد يحمل على ذلك الإنسان أيضاً  
 النحو أو الموسيقى أو علم من العلوم الأخر . وإن وجد إنسان علماً <sup>(٢)</sup> ،  
 أو < إن كان > اسمه مشتقاً من العلم فله : إما نحو ، وإما موسيقى ، وإما واحد  
 من العلوم الأخر ، أو اسمه مشتق من واحد منها ، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

٣٠

٣٥

١١١ ب

(١) شه : أحبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شه : في نسخة أنرى : فالصنف الأول .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .

فإن<sup>(\*)</sup> وضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمثلة قولنا إن النفس تتحرك ،  
فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع  
الحركة ، أعني أن تبتنى أو تفسد ، أو تكون ، أو غير ذلك من أنواع الحركة .  
وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحد منها ، فمن البين أنها لا تتحرك . وهذا  
الموضع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال ، لأنها إن كانت تتحرك  
بواحد من أنواع الحركة ، فمن البين أنها تتحرك ؛ وإذا لم تكن تتحرك بنوع  
من أنواع الحركة ، فمن البين أنها لا تتحرك .

وإذا لم نجد حجة تنفع في الوضع ، فيجب أن نبحث من الحدود :  
إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نطق أنها له . وإن لم يكن ذلك  
من واحد ، فمن أكثر من واحد [ ٢٥٨ ب ] . وذلك أن الحجة تسهل من  
حد الشيء ، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود .

وينبغي<sup>(\*\*\*)</sup> أن ننظر في الموضع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورة أن  
يوجد الموضوع ، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطراب إذا وجد الموضوع .  
فوجود الموضوع من الاضطراب إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن

---

(\*) في الهامش رقم : ٥٠ . (\*\*) في الهامش : هذا الموضوع هو الثالث بعينه  
لا غير ؛ وإنما أماده في هذا الموضوع بنحو أظهر ؛ ولم أجد عليه في بعض النسخ علامة تدل على  
أنه موضوع يآ ، ولا في السريان أيضا عليه علامة .  
وفي الهامش من الأيمن علامة رقم : ٥١ .

(\*\*\*) في الهامش علانان للترقيم : ٥٢ (هذه إذا حذف الموضوع السابق) ، ٥٣ .

يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود ، صار الموضوع متبينا . فاما وجود شيء من الأشياء إذا وُجِدَ الموضوع ، فلمن يريد أن يبطل الشيء ؛ وذلك أننا إن بينا أن اللازم للموضوع غير موجود ، كما قد أبطلنا الموضوع .

وأبضا فينبغي أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه —  
مثال ذلك إن قال قائل إن الممتد من الاضطراب أن يمتد . وذلك أن الحيوان يمتد دائما وليس يمتد دائما . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكّر ، وذلك أن هذا للزمان الماضي ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فينا إننا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبله مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس .  
فاما التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء ، قد مضى .

٥

### <مواضع أخر>

وأبضا من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذي فيه لنتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا في الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا في الظاهر . ويكون ضروريا إذا ما بحدّ المحيّب شيئا مما ينتفع به في الوضع ، بفعل السائل

(١) ح : موجودا . (٥) بالهائش علامان للترقيم : بـ ، يـ .

(٢) ف : ينبغي . (٣) ف : يعني التذكر . (٤) ف : يعني التعلم .

(\*) بالهائش علامان للترقيم : يـ ، بـ .

الأقاول في ذلك الشيء ، ويكون هذا شيئا من أمثال هذه الأشياء التي  
يلتمس الإنسان فيها وجود حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من  
الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [ ١٢٥٩ ] يُبطله ، لأن هذا إذا بطل  
بطل الموضوع أيضاً . — ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعا ومُشاكلاً  
للوضع ، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاول ، بحجده المحيَّب ،  
أو رام أن يبطله من الاستقراء الدائع الذي بالوضع يصير إليه . — فأما القسم  
الباقى ، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه الأقاول لا ضرورياً ، ولا ضرورياً  
في الظاهر ، وتعرض بجهة أخرى أن يُفسَخ على المحيَّب .

وينبى أن تتوق الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها . وذلك أنه  
يشبه أن يكون غريباً مباناً لصناعة الجدل<sup>(١)</sup> ألبتة . ولذلك ينبى للمحيَّب  
ألا يصعب الأمر ، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على  
ما ليس يعتقده ، غير أنه يضعه وضماً . وذلك أنه آخرى أن يعرض للأسائل  
في أكثر الأمر أن يتشكك متى وضعت له هذه الأشياء بأجمعها ، فلم ينتج  
منها شيئا .

وأيضاً كل من قال شيئا من الأشياء — أى شيء كان — فقد قال  
بوجه من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار  
له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنساناً موجوداً فقد قال إن حيواناً

(١) ف : لقوة . (٢) ش : في السرياني : أن يضعف وينسلخ .

(\*) بالهامش دقان : به ، يد . (٣) ف : فوائغ . (٤) ف : إن إنساناً .

موجود<sup>(١)</sup> ، وإن متنفسا موجود<sup>(١)</sup> ، وإن قابلا للعلم موجود<sup>(١)</sup> ، وإن ذا رجلين موجود<sup>(١)</sup> . فأي شيء من اللوازم إذا ارتفع ، ارتفع معه أيضا الأمر الأول .  
وينبغي أن نتوق إبدال الشيء<sup>(٢)</sup> بالشيء الأصعب ، فإنه في بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء<sup>(٣)</sup> اللازم أسهل ، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه .

## ٦

### < مواضع آخر >

والأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودا لها  
(بمثلة وجود المرض أو الصحة للإنسان) ، فإن تنهيا لنا أن نقول في أحدها  
لأنه موجود أو غير موجود ، فإن ذلك تنهيا أيضا في الباقي . [ ٢٥٩ ب ]  
وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعا . وذلك أنا إذا بينا أن أحدهما  
موجود ، نكون قد بينا أن الباقي غير موجود . وإن نحن بينا أن أحدهما غير  
موجود ، نكون قد بينا أن الآخر موجود . فن البين أن هذا الموضع نافع  
في كليهما .

(١) ص : موجودا . (٢) ش : في نسخة : إبدال الشيء الأصعب .

في السرياني : الإبدال بالشيء الأصعب . (٣) ص : قد .

(٤) ف : التابع . (\*) باغامش رقم واحد : ير .

(٥) ش : يبنى في الإثبات والإبطال .



وأيضاً ينبغي أن نخرج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول<sup>(١)</sup> حتى يكون ما نسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجليد النفس ليس يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل على الذى له نفس جيدة ، مثل ما يدل الحسن الرجاء على الذى يربو أموراً صالحة ، وكذلك الجليد الجَدَّ الذى له جَدَّ فاضل كما قال كسا قراطس إن الجليد الجَدَّ هو الذى نفسه فاضلة ، فإن نفس كل واحد من الناس زعم هى جَدَّه .

ولأن من الأمور ما هى من الاضطرار ، ومنها ما هى على أكثر الأمر ، ومنها ما هى على أى الأمرين اتفق . فإن وَضَعَ واضعٌ ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ، وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر — فإنه أبداً يعطى موضعاً للحجة عليه . وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، فمن البين أنه قد قال فيما هو موجود للكل إنه ليس موجوداً للكل . فيكون من قبل ذلك قد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطرار . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل . وكذلك إن قال إن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار ، لأن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر [ ١٢٦٠ ] ،

(\*\*) فى الهامش رقان : يز ، يو . (١) ف : المنى .

(٢) ش : ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجليد النفس .

(٣) تحبها : الذى . (٤) ف : سبكة .

(٥) كسا قراطس = Xenocrates . (\*) فى الهامش رقان : يج ، يز .

- مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردباء<sup>(١١)</sup> ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار .
- وكذلك إن قال إن ما هو على أى الأمرين اتفق — من الاضطرار أو على الأمر<sup>(٢)</sup> الأكثر ، وذلك أنه يمكنه — وإن لم يقل ملخصا أى الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر — أن يحادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شرار، من غير أن يلخص، يحادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.
- وأیضا إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخرين قبل أن له اسما<sup>(\*)</sup> آخر، كما قسم فروديقوس<sup>(٤)</sup> الذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عرض للفرح فإنما قال إن شيئا عرض لنفسه<sup>(٥)</sup>.

٧

### < مواضع أخرى >

- ولأن الأضداد يتركب بعضها على بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركبت تضاداً على أربعة أنحاء، فينبغي أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعا للثبوت والثباتي. — والأمر في أنها تتركب على ستة أنحاء بين. وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى
- (١) جمع ردى. (٢) تحبنا: أكثر الأمر. (\*) بالهامش رقان: بط، بج. (٣) ص: اسم. (٤) فروديقوس = Prodicos. و: اللذة. (٥) و: فهو إنما. (\*\*) بالهامش رقان: لك، بط. (٦) و: يقرن. (٧) و: لمصح. (٨) و: المبطل.

الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء،  
والإحسان إلى الأعداء . وإما أن يكون كلاهما<sup>(١)</sup> في الواحد ؛ وهذا أيضا  
على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ،  
أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإما أن يكون الواحد  
في كليهما ؛ وهذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء  
والإحسان إلى الأعداء ، [ ٢٦٠ ب ] أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة  
إلى الأعداء .

١١٣

فالتركيان الأولان لا يحدثان تضادا ، وذلك أن قولنا الإحسان  
إلى الأصدقاء ليس هو ضد قولنا الإساءة إلى الأعداء ؛ وذلك أن  
كليهما مأثور ومن شأن خلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضا الإحسان إلى  
الأعداء ضد قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يُهْرَبُ منه ،  
ومن شأن خلق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظن بشيء يُهْرَبُ منه  
أنه يضاد شيئا يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر  
بالنقصان . وذلك أن الزيادة يُظنُّ بها أنها من الأشياء التي يهرب منها ،  
وكذلك النقصان . والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضاد . وذلك أن  
قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك  
أن هذين إنما يكونان من خلق متضاد ، إذ كان أحدهما مأثورا والآخر  
يهرب منه . وكذلك الحال في المعاني الأخر : فإن في كل واحد من ازدواجاتها  
(١) صه : كليهما . (٢) صه : مأثوران . (٣) ش : يني من جهة ما يهرب منه .

يوجد الواحد ماثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق محمود ،  
والآخر من شأن خلق مذموم . - فبين إذا مما قلنا أنه قد يمرض <sup>(١)</sup> أن تكون  
للوّاحد بعينه مُضاداتٌ أكثرُ من واحد . وذلك أن ضدّ قولنا :  
الإحسان إلى الأصدقاء ، قولنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة  
إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كلّ واحدٍ من  
الآخر <sup>(٢)</sup> ظهر له تضادات . فينبغي أن نأخذ من الضدّين أيهما كان نافعا  
في الوضع .

وأيضا إن كان يوجد للعرض ضدّ ما ، فينبغي أن ننظر هل يوجد <sup>(٣)</sup>  
للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَض ، لأن هذا إن كان موجوداً فذلك  
غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلّ الضدين لشيء واحد بعينه .  
وموضع آخر إن قال قائل إن شيئا يعرض لشيء فينبغي أن يُنظر هل يوجد <sup>(٤)</sup>  
[٢٢٦١] للعرض ضدّ ما . فإن كان ضدّ العَرَض يوجد للشيء الذي قال إنه  
عَرَض له ، ليس يوجد ذلك العَرَض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَض  
له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحد بعينه معاً .  
أو ينظر إن كان شيء يجرى هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى  
وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن  
الصور موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تحتك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة <sup>(٥)</sup>

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبين .

(٣) ش : في نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد . (٤) ص : كلى .

(٥) في الهامش رقم واحد : ط . (٥) ص : ضا . (٦) ف : الصورة .

ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصور أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأننا إذا تحركنا فلا بد ضرورة من أن يتحرك بحركتنا جميع ما هو موجود فينا . ومن البين أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة كل واحد بحاسة البصر .

وأيضا إن وُضِعَ عَرَضٌ يوجد له ضد ما ، فينبغي أن ننظر هل > القابل

- للعرض قابل للضد هذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد . فلو قيل مثلا إن البغضة تتبع الغيظ ، فإن البغضة ستكون في الجزء القضبي من النفس لأن فيها الغيظ ، ولهذا ينبغي أن ننظر هل < ضده أيضا الذي هو المحبة في الجزء القضبي . وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه ، لكن كانت في الجزء الشهواني من النفس فليس يتبع البغضة الغيظ . وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهواني يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو قابل أيضا للعلم . وليس يظن أن الجزء الشهواني قابل للعلم ، بل الذي يقبله الجزء الناطق<sup>(٢)</sup> . فقد ينبغي كما قلنا ، للذي يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا الموضع . فاما الذي يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به في أن يتبين أن العرض يوجد . فاما أن نبين أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أننا إذا بينا أنه ليس تقابل للضد ، نكون قد بينا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد . وإن نحن بينا أن الضد موجود ، أو أن [ ٢٦١ ب ] القابل للضد موجود ،

(١) ف : خلقه . (٢) ناقص وأضفاء عن الأصل اليوناني .

(\*) بالهامش رقم واحد : بـ . (٣) ف : الفكري .

لم يكن يتينا بعد أن العَرَض أيضا موجود، لكنه إنما يكون قد تبين فقط أنه يمكن أن يوجد .

٨

### < مواضع أخرى >

- ١٥ ولأن المتقابلات أربع، ينبئ للثبوت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض فبالعكس من اللزوم، وينبئ أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه إن كان الإنسان حياً، فـ ليس بحى ليس بإنسان . وكذلك يجرى الأمر في الآخر . وذلك أن اللزوم في هذا الموضع بالعكس، لأن الحى يلزم الإنسان، وما ليس بحى ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذى يلزم عكس ذلك، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحى . ففى جميع ما يجرى هذا المجرى هكذا ينبئ أن نسأل : مثال ذلك أن الحسن <sup>(١)</sup> إن كان لذيذاً فـ ليس بلذيذ ليس بالحسن <sup>(٢)</sup>؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون . وكذلك أيضاً : إن كان ما ليس بلذيذ ليس بحسن، فالحسن لذىذ . فمن البين أن اللزوم في التناقض إذا رجع على العكس رجع بالتكافؤ في كليهما .

- وينبئ للثبوت وللمبطل أن ينظرا في المتضادات : هل يتبع الضد للضد في أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك . وينبئ أن تأخذ ذلك من استقراء النظائر بمقدار ما يتفصح به . فاللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة والجن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها

(\*) في الهامش رقم : كد . (١) ف : الجليل . (٢) ص : لذىذ .

(٣) ف : بالجليل . (٤) ف : جرى . (٥) ف : يلزم .

من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهَرَّب منها . فلزوم هذه أيضاً قد يوجد في أشياء بأعيانها ، فإن الماثور ضد الذي يُهَرَّب منه . وكذلك الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس ، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية ، والمرضى لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض . فمن

٣٥

البين أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس .

١١٤

فأما في المتضادات فقل ما يعرض من العكس . إلا أن اللزوم لأكثرها يكون في أشياء بينها . فإن كان الضد لا يلزم الضد في أشياء بأعيانها ولا بالعكس ، فمن البين أنه ولا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك في المتضادات [ ١٢٦٢ ] فواجب ضرورة وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر .

٥

ويبنى أيضاً أن ننظر في الملكات والعدم على مثل ما نظرنا في المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العدم ، ولكن يجب ضرورة أن يكون اللزوم دائماً في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحس للبصر ، وعدم الحس للعمى . وذلك أن الحس أيضاً يقابل عدم الحس كقابل الملكة للعدم : فإن ذاك ملكة وهذا عدم .

١٠

ويبنى أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا في العدم . فإن اللزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء . فإن ذا الثلاثة الأضعاف إنما يقال<sup>(١)</sup> عند ذي الثلاثة الأجزاء ، والكثير

١٥

الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضا إن كان العلم ظناً فالمعلوم مظنون،  
وإن كان البصر حساً فالمُبصر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً  
في الأشياء الداخلة في باب المضاف أن يكون اللزوم كما قيل، وذلك أن  
المحسوس معلوم، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظن بها أنها  
صادقة، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علم بالمحسوسات . وأيضا فإن  
ما وصفنا نافعاً في التضاد ليس بدون غيره، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم،  
وذلك أن الحس ليس يعلم .

٢٠

٢٥

٩

### < مواضع أخرى >

وأيضا فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحث عن النظائر وعن  
التصاريف . وتسمى نظائرها ما كان يجري هذا المجرى : أعني أن العادل<sup>(١)</sup>  
نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة  
هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور  
الصحية [ ٢٦٢ ب ] نظيرة للصحة ، والأمور التي تُخصب البدن نظيرة  
لخصب البدن ، وكذلك الحال في الأشياء الأخر . فاجرى هذا المجرى قد  
جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فاما التصاريف فمثل قولنا : على جهة العدل ،  
وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الخصب — وكل ما يقال  
على هذا النحو . وقد يُظن بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر، كما  
نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة  
(\*) في الماش رقم : كة . (١) ف بالأمر : العدل (بضم الميم في الأصل) .

٣٠

٣٥



- نظير الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرح<sup>(١)</sup> واحد بعينه بمنزلة  
العدالة والعدل، وقولنا : على جهة العدل . فن البين أنه إذا تبين في واحد  
— أى — واحد كان — من التى في شرح<sup>(١)</sup> واحد بعينه إنه خير أو محمود ، فإن  
الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتا ، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور  
المحمودة ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة .  
وقد يقال في قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحسان إنه في تصريح واحد  
من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .
- وينبغي أن نبحث في الضد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفي ضده —  
مثال ذلك أن الخير ليس بلذيق من الاضطرار ؛ وذلك أن ولا الشر أيضا  
مؤيد . وإن كان هذا هكذا ، فذاك أيضا . وإن كان العدل علما ، فإن الجور  
جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل ،  
فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة الحنكة . وإن كانت هذه  
ليست كذا ، فليست تيك أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا .  
وذلك أنا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحنكة  
أخرى منه بأن يكون على جهة قلة الحنكة . وهذا الموضع قد وصف<sup>(٥)</sup>  
[ ١٢٦٣ ] أولا في لوازم المتضادات . وذلك أنا لسا نسأل الآن شيئا آخر ،  
إلا أن يكون الضد يلزم الضد .

(١) ف : حيز . (٢) شد : في الرباني : وقد يقال في قولنا ما يجرى على جهة  
العدالة إنه يجرى على جهة الإحسان ، وذلك في التصاريف من المحمودات ، كما أن ما يجرى على جهة  
العدل من العدالة . (٣) ف : تنظر . (٤) ف : عدم . (٥) ف : أول .  
(٦) ف : نطلب .

(\*) وأيضاً فإن للثبوت والمبطل حفظاً من النظر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خيراً؛ والأمور التي كونها شرّاً، فهي أيضاً شرّاً. — فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادها من الشر فهي من الخير. — والمعنى واحدٌ بينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

٢٠

### ١٠ < مواضع أخرى >

(\*\*) وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياء كثيرة فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصراً يبصر، فإن ماله سمعٌ يسمع. وكذلك الحال في الأمور الأخرى، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حالاً في الأشياء الأخرى المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الأخرى كذلك.

٢٥

٣٠

(\*\*\*) ويلبغى أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر<sup>(١)</sup>

(\*) في الهامش رقم: كز. — (\*\*) في الهامش رقم: كح.

(\*\*\*) في الهامش رقم: كط. — (١) ف: الفهم.

- فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقي، لأنه قد  
 يمكن أن نُعَلِّمَ أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُصَوَّرَ أشياء كثيرة. فإن لم يمكن  
 ٣٥ هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن ذلك، أعني قولنا في واحد إن العلم هو تصوّر ما.  
 وقد يكون النظر أيضا من الأمر الأكثر والأقل. ومواضع الأكثر  
 والأقل أربعة: — أحدها: هل يلزم الأكثر للأقل، مثال ذلك أنه إن  
 كانت اللذة خيرا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا؛ وإن كان الجور شرا،  
 ١١٥ فما كان أكثر جورا فهو أكثر شرا. وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعا.  
 وذلك أنه إن كان تريد العَرَضَ يلزم الموضوع كما قيل، فينبغي أن نضع أنه  
 قد عَرَضَ؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض. وهذا ينبغي أن يتحصّل باستقراء  
 النظائر. — والآخر: إذا قيل شيء واحد على شيئين. فإن كان ما الأخلق به  
 أن يكون أخرى بأن يوجد، فبالجوى- ألا يوجد ما الأخلق به أن  
 يكون دونه في الوجود. وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا في الوجود  
 يوجد، فبالجوى- أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أخرى بأن يوجد. —  
 وأيضا إن كان اثنان يقلان على واحد، فإنه إن كان ما يظنّ به أنه أخرى  
 بأن يوجد لا يوجد، فإن الذى هو دونه في ذلك أخرى بالا يوجد. وإن  
 ١٠ كان ما يظنّ به أنه أخرى بأن يكون وجوده أقل، يوجد، فالذى هو أخرى  
 بأن يوجد، يوجد أيضا.

(١) ف: الفهم. (٢) ف: يمكن. (٣) في الهامش رقم: ل.

(٢) ف: لزمه. ش: في نسخة أخرى: فعلوم أنه لزمه. (٤) ف: يلزمه.

وأيضاً إن كان شيثان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذى يظنّ به أنه  
أخرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد، فالأخرى بالباقي أن لا يوجد للباقي، أو إن  
كان الذى يظنّ به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً .  
وأيضاً الموضع الذى من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة  
الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيراً أنها  
للا كبر . — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال  
واحد أو يُظنّ به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد  
للاّخر، وإن كان يوجد [١٢٦٤] لأحدهما فهو يوجد للاّخر . — وإن كان  
شيثان يوجدان لشيء واحد بعينه على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما  
لا يوجد فليس يوجد الباقي ، وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقي يوجد . —  
وكذلك الحال إن كان شيثان يوجدان لشيئين على مثال واحد : وذلك أنه  
إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين  
للباقي من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين  
الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي .

١١

### < مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأنحاء التى يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأكثر والأقل ،  
وما يقال على مثال واحد .

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غرضه، فجعله خيراً أو أبيض  
من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض، فالزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ما جعل الجملة . وأيضاً إذا زيد شيء على شيء موجود ، فجعله أزيد  
 ٣٠ في الحال التي كان عليها ، فهو أيضاً يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر  
 في الباقي . وهذا الموضع ليس هو نافعاً في كل شيء ، لكن في التي يعرض أن تكون  
 فيها زيادة للأكثر . وهذا الموضع أيضاً ليس ينعكس على الإبطال ، وذلك أنه  
 ١١٥ إن لم يجعل المزيد خيراً لم يكن بيننا بعد أنه ليس بخير ، لأن الخير إذا زيد  
 على شر لم يجعل الجملة خيراً من الاضطراب ؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء  
 إذا زيد على أسود ، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المر .

وأيضاً إذا قيل في شيء من الأشياء للأكثر والأقل ، فقد يقال أيضاً  
 على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير  
 أو أبيض بأكثر أو أقل ، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من [ ٢٦٤ ب ]  
 شيء أو أقل من شيء ، لكن يقال فيه إنه شر أكثر أو شر أقل . وليس  
 ينعكس هذا الموضع على الإبطال<sup>(٢)</sup> . وذلك أن كثيراً مما ليس يقال بالأكثر  
 والأقل يوجد على الإطلاق . فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر  
 ١٠ والأقل ، وليس هو بهذه<sup>(٣)</sup> ليس بإنسان .

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضاً فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء  
 وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذي هو  
 ممكن في شيء من الأشياء ، قد يكون ممكناً على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

(١) ف : إن . (٢) ف : القرض . (٣) ف : لهذه .

يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ما هو ممتنع على الإطلاق ، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات ولا في موضع من المواضع . وعناد هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أحنفاء أو أعفاء<sup>(١)</sup> ، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحد<sup>(٢)</sup> أديبا بالطبع<sup>(٣)</sup> . وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسد شيء من الأشياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضا قد ينتفع باستعمال صنف من التدبير في موضع من المواضع الممرضة ، أعني في المواضع الوَّسَّة<sup>(٤)</sup> ، وليس ينتفع به على الإطلاق<sup>(٥)</sup> .

وأيضا قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحدا فقط ، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحدا فقط . وكذلك ذبح الأب حسن في موضع من المواضع ، بمنزلة ما هو في طربالس<sup>(٦)</sup> ، وليس هو حسنا على الإطلاق . أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع ،

---

(١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكرية .  
 (٣) ش : الحسن : لم أجد هذه الأحرف في نقل إسحق إلى السرياني ، ووجدتها في نقل أنانس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكما بالطبع .  
 (٤) ف : الممرضة . (٥) أى في كل المواضع . (٦) ص : واحد .  
 (٧) ش : إسحق : لعله أن يكون اسم الرجل الذي بنى مدينة طرابلس ، على راضع ستهم هذه لمة الله ، وطعيم لقبولهم منه . — طربالس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .

٢٥ لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيث كانوا ، فذلك عندهم حسن .

وأيضا فقد ينتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات ، أعني في وقت المرض ، وليس يُنتفع به على الإطلاق ؛ أو يكون هذا المعنى [ ١٢٦٥ ] لا يدل في وقت من الأوقات ، لكنه يكون نافعا لمن هو في حالة علة . وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أى وقت كان<sup>(٢)</sup> . — والذي يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد عليه شيئا ، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حسن مطلقا ، بل نقول إنه حسن عند قوم ؛ فليس هو إذا حسنا على الإطلاق . وقد تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئا آخر ، وذلك أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى ظن بشيء من الأشياء أنه حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزداد فيه<sup>(٣)</sup> شيء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

٣٠

[ ] تمت المقالة الثانية من كتاب طوبىقا [ ]

[ ] وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ؛ ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

(١) ف : على . (٢) ف : يقال (بالأحرى الهامش : يقال) في أى وقت .

(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نسخ نظر فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكرناهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ؛ وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني ، وصححتا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا [ ] .





مرکز تحقیقات کیهان و علوم اسلامی

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الثالثة منه

#### < تلاوة مواضع العَرَض >

١

#### < مواضع >

١١٦

[٢٥٦] قال :

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء أى الأمور آثر أو أفضل ، < سواء > كانت  
الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أولاً أن نعلم أننا لسنا نجعل البحث  
في الأشياء الكثيرة التباعد التى لبعضها من بعض فرقٌ عظيم <sup>(١)</sup> ، لأنه ليس أحدٌ  
يشك فيقول أى الأمرين آثر : السعادة أم الغنى ؟ لكن في الأشياء المتقاربة  
التي يلحقت فيها الشك دائماً في أيامنا ينبغي أن نضيف الأكبر <sup>(٢)</sup> ، من قبل أنا  
لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضل . فمن البين في أمثال هذه أنه  
إذا تبين فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذى يوجد فيه الفضل هو الآخر .  
فأقول ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً آثر مما هو دونه في هذه  
الحال . وما يفضله عند الاختيار الرجلُ الأديب والصالح أو الشريفة <sup>(٣)</sup>  
الصحيحة ، أو الذى يختاره في واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذو الفضل بمآهم  
كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

١٥

(١) ف بالأحر : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخيرات القصوى ويكافها .  
(٣) ف : عل . (٤) ف : زيد . (٥) ف : يمسك به . (٦) ف : العاقل .  
(٧) ش : الأديب من له الفضيلة الفكرية ، والصالح من له الفضيلة الخلقية — قاله الإسكندر .

بمتزلة ما يختاره في صناعة الطب والتجارة أكثر المتطبين والتجارين أو كلهم ؛  
أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس ، أو كلهم ، وما تختاره جميع الأشياء — بمتزلة  
الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تستاق الخير .

- ٢٠ وينبغي أن يكون ما نحن مُزِمِّعون أن نصفه يسوق إلى شيء نافع —  
أى شيء كان . والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم<sup>(١١)</sup>  
الأفضل ؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم<sup>(١١)</sup> الذي يخصه ؛  
وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه  
مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك في جنس الخير ، وهذا  
لا ، وتلك بالذات خير ، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال في شيء من  
٢٥ الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجوداً في الجنس — مثال ذلك  
أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له ، وكذلك في الأشياء الأخر . والمأثور<sup>(٣)</sup>  
من أجل [ ١٢٦٦ ] نفسه آثر من المأثور<sup>(٢)</sup> من أجل غيره — مثال ذلك أن  
الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورة<sup>٢</sup> من أجل نفسها ، وهذه من أجل  
غيرها . — والمأثور بذاته آثر من الذي هو بالعرض ، مثال ذلك أن كون  
الأصدقاء عدولاً آثر من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذاك مأثور  
بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أننا نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً  
٣٥ بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذي قبله شيء واحد ، وإنما

يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبه بنفسه وإن لم ترجح من ذلك شيئاً<sup>(١)</sup> ولو كانوا بالهند ، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا يتالنا منهم ضرر .

- وما كان سبباً لتحير بذاته أثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة أثر من البخت ، لأن تلك سبب بذاتها ، وهذا سبب بالعرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمر في الضد ، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يُجَنَّبُ أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسان خيراً أثر مما هو خير عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة أثر من البط<sup>(٢)</sup> ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البط<sup>(٢)</sup> . وما كان بالطبع أثر مما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة أثر من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو أثر ، مثل أن ما هو موجود لله أثر مما هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس أثر مما هو للبدن . وما يخص الأفضل أفضل<sup>(٣)</sup> مما يخص الأخس ، مثل : أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان . فإنهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان . فأما بالأشياء التي تخصهما فقد يفضل أحدهما صاحبه . وما كان في الأمور التي هي أفضل أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضل — مثل أن الصحة أفضل من الشدة والجمال ، لأن

(١) ص : شيء .

(٢) ف : العلاج . — والبط من بط الجرح يبطه : شقه ؛ أي إبراء عملية جراحية من بتر وغيره .

- ٢٠ تلك في الأشياء [ ٢٦٦ ب ] الرطبة واليابسة ، وبالجملة في الأشياء التي هي أول ما منه تركب الحى ، وهذان في الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدة في العصب والعظام ، والجمال يظن به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والغاية أثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين ، فأقربهما إليها أثر . وبالجملة ، ما يسوق إلى الغاية في المعاش أثر من الذى يسوق<sup>(١)</sup> إلى شيء آخر ، مثال ذلك أن ما ينتفع به في السعادة أثر مما ينتفع به في الأدب . — وما هو ممكن أثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيان فاعلين ، فإن الذى غايته أفضل هو أثر . وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل أثر من الغاية — مثال ذلك أنه إن كانت السعادة تفضل الصحة بأكثر من فضل الصحة على المصيح ، فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة الصحة يفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المصيح بقليل ، ففاعل السعادة يفضل المصيح بأكثر مما تفضل الصحة المصيح . فمن بين أن فاعل السعادة أثر من الصحة ، وذلك أنه يفضل على شيء واحد بعينه بشيء كثير .

وأیضا فإن الأجود بذاته والأكرم والأحمد هو أثر ، بمنزلة أن الصحة أثر من الغنى ، والعدالة من الشدة ، لأن تلك من الأشياء الكريمة المحموده بذاتها ،

(١) ف : يؤدى . (٢) ف : في البرزاني : السيرة .

(٣) ف : الأقس . (٤) ف : اللغية .

- ١١٧ وهذه ليست بذاتها ، لا بل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحدٌ يُكرِّم  
الغنى لذاته ، لكن لشيء آخر . فإما الصفة فتُكرَّم بنفسها وإن لم يُقدَّر أن  
ينالها منها شيء آخر .<sup>(١)</sup>

٢

< مواضع أخرى >

- ٥ وأيضاً متى كان شيان متقارين جداً ، ولم يمكن أن نيين أن أحدهما  
يُفَضَّلُ الآخر في شيء أصلاً ، فينبغي أن ننظر في توابعهما : وذلك أن  
الذي يتبعه خيرٌ أكثر هو آثر ، وإن كانت توابعهما شراً فالذي يتبعه شرٌ  
أقل هو آثر ؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعاً مانورين ، فليس يمنع مانع من أن  
يكون يتبعهما شيءٌ مكروه . — والبحث عن الإتياع يكون على وجهين : وذلك  
١٠ أن الشيء يتبع الشيء بالتقدم والتأخر [ ٢٦٧ ] . مثال ذلك ما يتبع المتعلم  
من الجهل والعلم ؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدم ، والتعلم به متأخر ؛ والتابع  
بأخرة في أكثر الأمر أفضل . فينبغي أن نأخذ من التوابع أنفعها .
- ١٥ وأيضاً الخبريات الكثيرة آثر من التي هي أقل : إما على الإطلاق وإما إذا  
كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر . والعناد في ذلك هو أن  
يكون مجموع الاثنين آثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصح ، والصحة  
٢٠ آثر من الصحة ، لأن قولنا أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة . وليس يمنع  
مانع أن يكون ما ليس بخير آثراً مما هو خير ، بمنزلة أن السعادة وغيرها مما

ليس هو خيرا أثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، أثر من التي تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهي أثر من التي مع أذى .

٢٥

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون أثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى<sup>(١)</sup> في الشيخوخة أثر منها في الشباب ، لأن قوتها في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال ذلك الأدب<sup>(٢)</sup> في وقت الشيخوخة أثر . وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء، من قبل أنه لا يرى أنهم أدباء<sup>(٣)</sup> . فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة في الشباب أشد . وكذلك العفة، وذلك أن الشباب أشد تأديا بالشهوات من الشيخ .

٣٠

والشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو أثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة أثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما، وهذه في بعض الأوقات . — والشيء إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتاج إلى نظيره أصلا — أثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي، كالحال في العدالة والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم ينفع بالشجاعة ؛ وإذا كانوا كلهما شجعانا أنفع بالعدالة .

١١٧ ب

وأیضا الموضوع المأخوذ من الفساد والاطرار والكون والاتخاذ والتضاد ينبغى أن ينظر فيه ، وذلك أن الأمور التي تتجنب فسادها أكثر

•

- (١) ف : النم . (٢) محمها : مثل . (٣) ف : الحكم . (٤) ف : مدبرين .  
(٥) ف : حكما . (٦) ف : الهى . (٧) ف : شىء آخر .  
(٨) ص : كان . (٩) ص : شجعان . (١٠) ف : وانكس .

[٢٦٧ ب] هي أثر؛ وكذلك الأمر في الأطراح والتضاد. وذلك أن ما كان أطراحه أو ضده يُجَنَّب أكثر فهو أثر. والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخذها وكونها أثر هي أيضا أثر.

- ١٠ وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وأثر، والذي هو أكثر شَبَهًا به هو أفضل وأثر، بمثلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضا بالأفضل أثر، بمثلة ما يقول قوم إن آس<sup>(١)</sup> أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق. وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آس<sup>(٢)</sup> أشبه بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيرا وليس شبيها بأشلوس.
- وينبغي أن ننظر لعلّة شبيه فيها هو أولى أن يُضَمَّكَ منه — بمثلة ما أن الفرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن الفرد ليس بأفضل من الفرس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس: فإن الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضا، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شَبَهًا يسيرًا، والآخر يشبه الأخس شَبَهًا كثيرا — مثال ذلك أن يكون آس يشبه أشلوس شَبَهًا يسيرًا، وأدسوس يشبه نسطر<sup>(٣)</sup> شَبَهًا كثيرا.
- ٢٥

(١) آس = Ajax ؛ أدسوس = Odysseus أو Ulixes ؛ أشلوس =

Achilles . (٢) تحمًا : يشبه . (٣) صم : أولا .

(٤) ف : اسم رجل . — وهو Nestor .



وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخس ، والآخر يشبه الأخس فيما هو أفضل : كشبه الفرس بالحمار والقرود بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر أثرما هو دونه في هذه الحال ؛ والشيء الذي هو أصعب أيضا أثر . وذلك أنا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصاً ، أثرما هو أكثر عموماً . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الربيثة هو أثر ، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه أثرما يلحقه ذلك .

٣٠

وأيضاً إن كان على [ ٢٦٨ ] الإطلاق كذا أفضل من كذا ، فإن المتقدم في الفضل مما في هذا ، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر — مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل في الفضل . وإن كان المتقدم في الفضل أفضل من المتقدم في الفضل ، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك أنه إن كان المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

٣٥

وأيضاً ما يناله الأصدقاء أثر عندنا مما لا ينالونه ؛ وما يجب أن نفعله بالصدق أكثر مما يفعله بأقناء الناس هو أثر عنده — مثال ذلك أن الإنصاف

١١٨

- (١) ف : الصورية ، النصب . (٢) ف : يشترك ، نبيله ، فيه .  
(٣) ش : يشتركون فيه بنظهم . (٤) ف : بمن اتفق . — يقال هو من أفاء الناس : أى لا يعلم من هو ؛ والواحد ينو .

والإحسان أفضل من الظن<sup>(١)</sup> ، وذلك أننا نحب أن نعدل على أصدقائنا ، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منا إليهم بالظن . ونحب أن نفعل بأفناء<sup>(٢)</sup> الناس عكس ذلك .

والأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية . وربما كانت آثر ، لأن جودة العيش أفضل من العيش ، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري . وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست آثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان<sup>(٣)</sup> الأفضل ضروريا فهو أيضا آثر ، لأن الفيلسوف أفضل من اقتناء المال ، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بد منه . والذي منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعد الإنسان معها أشياء أخر جيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضروري آثر ؛ والذي من الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره ، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كحال العدالة عند الشجاعة . وإن كان هذا الشيء ماثورا بغير هذا الشيء وهذا ليس ماثورا من غير هذا الشيء — مثال ذلك أن القوة ليست ماثورة بغير فهم ، والفهم ماثور بغير قوة . وإن نحن كتمنا<sup>(٤)</sup> [ ٣٦٨ ب ] أحد

(١) ف : أن يظن بنا . (٢) ف : نصف .

(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفناء الناس : أي لا يعلم من هو ، والواحد ينو .

(٤) ف : إذ كان الشيء أفضل ، فهو من الضرورة آثر ، وذلك أن ...

(٥) ف : بهدنا .

- ٢٠ أمرين لِيُظَنَّ بنا أن الأمر الباقي موجود لنا ، فذلك الذى يجب أن يُظَنَّ بنا أنه لنا ، أثر عندنا — مثال ذلك أنا نكتم الخرص ، لِيُظَنَّ بنا أنا مطبوعون .  
 (٢) (١)
- وأيضا الشيء الذى يَفْقِدُه يقل إنكار من يستقله هو أثر ، والشيء الذى يفقده لا يكثر إنكار من يستقله هو أثر .  
 (٤) (٣) ٢٥

٣

< مواضع أخرى >

وأيضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التى تخص النوع ، هو أثر مما ليست له تلك الفضيلة ؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فأثرهما الذى له أكثر .

- وأيضا إن كان شيء يفعل خيرا بمن يحضره وآخر لا يفعل ، فإن الذى يفعل أثر ، كما أن المسخن أسخن مما لا يُسخن . وإن كانا كلاهما يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا أثرا والذى يجعل الشيء الأفضل والأخص خيرا — بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك ، والآثر يجعل البدن .  
 (٦) (٧) ٣٠

- وأيضا ينبغى أن ننظر فيما كان من التصارييف والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وننظر فى هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضها — مثال ذلك ٣٥

---

(١) ف : نجهد . (٢) ش : جيدو (ص : جيدوا) الطبع .  
 (٣) ف : إنكارنا على الذى يصعب عليه فقده . (٤) ش : فى نسخة أخرى : الذى يقربه يكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذى يصعب عليه فقده هو أثر .  
 (٦) ف : أثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أى الأثرين .

أنه إن كان مايجرى على جهة العدل أثر ممايجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة  
أثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة أثر من الشجاعة ، فإن ما يجرى على  
جهة العدل أثر ممايجرى على جهة الشجاعة ، وكذلك الأمر في الأشياء الأخر .

وأيضا إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه  
في الجودة، فإن الأجود أثر، وإن كان أحد الاثنين أجود بكثير . — وأيضا  
ما كانت زيادته أثر من زيادة غيره فهو أيضا أثر — مثال ذلك أن المحبة<sup>(٦)</sup> أثر  
من المال، وذلك أن زيادة إفراط<sup>(٧)</sup> المحبة<sup>(٦)</sup> أثر من زيادة<sup>(٥)</sup> المال . والشيء الذي  
هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيهاً لنفسه<sup>(٨)</sup> أثر عنده مما يكون شبيه  
غيره، مثل ما أن الأصدقاء أثر من الأموال<sup>(١٠)</sup> .

وأيضا ما يكون من الزيادة [١٢٦٩] وهو أن ننظر إن كان إذا زيد  
على شيء واحد بعينه جعل الجملة أثر . وينبغي أن نتوق أن تقدم الأشياء  
التي أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام، أو هو يعين له بضرب من  
الضروب، والآخر لا يستعمله ولا هو معين ، بمنزلة المنشار والمنجل مع  
النجارة، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان أثره، فاما على الإطلاق فليس  
هو أثر . وأيضا إذا زيد على الأقل بفعل الجملة أعظم . — وكذلك من  
التقصان، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه بفعل الباقي أقل، هو أعظم .

(١) ف : خير . (٢) ف : الخير . (٣) ف : آخر .

(٤) ف : إفراطه . (٥) ف : إفراط . (٦) ف : الصداقة .

(٧) ضرب على « إفراط » بالآخر، ووضع فوق « زيادة » بالآخر : « إفراط » .

(٨) ص : شبيه . (٩) ف : بنفسه . (١٠) تحتها : بمنزلة .

٢٠ وينبغي أن ننظر إن كان الواحد مأنوراً من أجل نفسه، والآخر من أجل  
 الظن<sup>(١)</sup>، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحد الشيء الذى هو عند الظن<sup>(١)</sup>  
 هو ما إذا لم يكن أحد يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . - وإن كان  
 أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظن<sup>(١)</sup> مأنوراً ، والآخر من أجل أحدهما  
 فقط ، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وأثر . والذى هو أكرم  
 بذاته هو الذى يؤثره من أجل نفسه أكثر ، من غير أن تكون مزمعين على  
 أن نستفيد منه شيئاً آخر .

وينبغي أيضاً أن نميز على كم جهة يقال المأنور، ومن أجل أى الأشياء :  
 بمنزلة النافع أو الجليل أو اللذيذ . وذلك أن الذى هو نافع عند جميع الأشياء<sup>(٢)</sup>  
 أو عند أكثرها هو الأثر متى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء  
 بأعيانها موجودة لكليهما ، فينبغى أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ وأجل  
 وأنفع . وأيضاً ما كان من أجل الأفضل هو أثر بمنزلة أن ما هو من أجل  
 الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة . - وكذلك الأمر فى الأشياء التى يُتَجَنَّبُ ،  
 وذلك أن الذى يعوق عن الأمور المسأورة أكثر هو يُتَجَنَّبُ أكثر ، بمنزلة  
 ما يُتَجَنَّبُ المرض أكثر من القبح ، إذ كان المرض مانعاً من اللذة ومن أن  
 يكون الإنسان [ ٢٦٩ ب ] غاضلاً . - وأيضاً الموضع المأخوذ من التبين بأن

(١) ف : الرأى . (٢) ف : تلخص ، تفصل . (٣) ف : موافق .  
 (٤) ف : أوفق .

(١) الموضوع متجنب ومأنور على مثال واحد . وذلك أن ما يختاره الإنسان ويتجنبه على مثال واحد يؤثر أقل من المأنور فقط .

#### ٤

### < تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة >

- ١١٩ فينبى أن نجعل مقايضة بعضها إلى بعض كما وصفتنا . - وهذه المواضع بعينها نافعة في التبيين بأن شيئاً من الأشياء - أى شيء كان - متجنب أو مأنور . وذلك أنه ينبى أن نتزع فصل أحدهما عن الآخر فقط ، لأنه إن كان الأكرم آثر ، فالكرم مأنور ، وإن كان الأقل آثر ، فإن الناقع مأنور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأثر له هذه المقايضة . وفي بعض الأشياء نقول بحسب مقايضة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأنور ، أو أحدهما - مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس بالطبع ، لأنه من البين أن الخير بالطبع مأنور .

#### ٥

### < تعميم المواضع السالفة >

- و ينبى أن نأخذ هذه المواضع ما أمكن - أخذاً كلياً في الأكثر والأعظم ، وذلك أنها إذا أخذت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة . وقد يمكن أن نجعل بعض هذه المواضع التي وصفتنا أكثر عموماً متى غيرنا تسميتها قليلاً - مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

(١) ف : الموضوع . (٢) ف : على . (٣) ف : ينبى .

(٤) ف : كلية .

بها . - وإن كان واحد<sup>(١)</sup> يفعل وآخر لا يفعل<sup>(٢)</sup>، فإن الذي له ذلك الشيء الذي يخص هو بهذه الحال في وقت ما إذا كان يفعل ، أكثر من الذي لا يفعل .  
فإن كان كلاهما<sup>(٣)</sup> يفعل ، فإن الذي يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر . - وأيضا  
إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه ، وهذا بهذه أقل منه<sup>(٤)</sup> ،  
وإن كان هذا من الذي هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال ، وكان هذا بهذه  
الحال ليس بأكثر من الذي هو بهذه الحال ، فمن البين أن الأول بهذه  
الحال أكثر .

٢٠

وأیضا من الزيادة امت كان ما زيد على شيء واحد [ ٢٧٠ ] بعينه  
يحمل الجملة أكثر بهذه الحال ، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل ،  
يحمل الجملة بهذه الحال أكثر . وعلى هذا المثال أيضا من نقصان ، وذلك  
أن الشيء الذي إذا نقص صار الباقي منه بهذه الحال أقل ، هو بهذه الحال  
أكثر . والأشياء التي هي أقل مخالطة للأضداد هي بهذه الحال أكثر -  
مثال ذلك أن الشيء يكون أشد بياضا إذا كان أقل مخالطة للأسود .  
وأیضا مما هو غير ما وصفنا أولا ما كان يقبل القول الذي يخص  
الموضوع أكثر ، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرق  
للبصر ، والذي هو أشد بياضا هو اللون الذي يفرق البصر أكثر .

٢٥

٣٠

(١) ص : واحد . ف : هذا . (٢) ش : في السرياني : الذي هو مثنى  
لنو (٩) مثل هذا ، فإن الذي يصير به الذي يوجد له مثل هذا هو أكثر في باب مثل هذا .  
(٣) ص : كليهما يفعلان . (٤) ف : بها . (٥) ف : خارجا عما .

< تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخاص >

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أولى المواضع التي وصفناها كلية ، مثبتة أو مبطلّة ، نافعةٌ كلها . وذلك أنا إذا أثبتنا إثباتا كلياً أو أبطلنا ، نكونُ بيننا أيضاً تبييناً جزئياً . وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل ، فقد يوجد لواحدٍ أيضاً . وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ ، فليس يوجد لواحد . — إلا أن أشرف المواضع وأعظمها التي من المتقابلات ومن النظائرون التصاريّف . وذلك أن قولنا : إن كانت كلّ لذة خيراً ، فكل أذى شرّاً ، قول شبيهٌ في الشهرة بقولنا : إن كانت لذةٌ ما خيراً ، فأذى ما شرّاً . وأيضاً إن كانت حاسةٌ ما ليست قوّةً ، فعدم حاسةٍ ما ليس هو لا قوّة . وإن كان مظنونٌ ما معلوماً ، فظنٌ ما علمٌ . وأيضاً إن كان شيء ما يجرى على جهة الجور خيراً ، بجور ما خير . وأيضاً إن كان شيء من الجور شرّاً ، فشيء من العدل خير . وإن كان شيء مما يلتذ متجنّباً ، فلذةٌ ما متجنّبةٌ . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما يلتذ به نافعاً ، فلذةٌ ما خير . وكذلك [ ٢٧٠ ب ] يجرى الأمر في الأشياء المفسدة ، وفي الكون والفساد ، وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو مفسد للذة أو العلم ، خيراً ، فلذةٌ ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك إن كان فسادٌ ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلم ما يكون من السرور .

(٢) ف : لا عدالة .

(١) تحباً : مما .

(٤) ف : نافعة .

(٣) ف : فلا عدالة ما .



مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشر خيرا أو تذكره شرا، فلا علم<sup>(٢)</sup> بما يفعله إنسان من الناس من الشر شر<sup>(١)</sup>. وكذلك يجري الأمر في الباقية : وذلك أن الشهرة في جميعها تجري مجرى واحدا .

١٠

وأيضا الموضع الذي من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد . وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك الحال — مثال ذلك أنه إن كان علم ما خيرا أكثر من اللذة ، ولم يكن علم من العلوم خيرا ، فليس لذّة ما أيضا تكون خيرا . وكذلك أيضا ما يوجد من الأقل وما يجري على مثال واحد . وذلك أنه قد يمكن أن تُثبِتَ بها وأن تُبطل . غير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذي يجري على مثال واحد . فاما من الأقل فليثبت ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوّة ما خيرا على مثال ما عليه علم ما ، وكانت توجد قوّة ما خيرا ، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد ولا قوّة واحدة خيرا ، فليس يوجد ولا علم واحد خيرا . وإن وجدت قوّة واحدة خيرا أقل من علم ، وكانت توجد قوّة ما خيرا ، فقد يوجد علم ما إذا خيرا . وإن لم توجد ولا قوّة واحدة خيرا ، فليس يجب ضرورة أن يكون ولا علم واحد أيضا خيرا . فمن اليقّن أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

٢٠

٢٥

(٢) ف : قالعلم .

(١) ف : القبيح .

(٢) ف : ما .

- ٢٠ فاما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد [٢٧١] بعينه . وأيضا إذا أخذنا الشيء الذى هو أولى بتلك الحال — مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خير<sup>١</sup>، أو تبين أن الحلم ليس بخير<sup>(١)</sup>، — لم يكن ولا غلظ واحد خيرا، لأنه ولا الذى هو أولى بأن يظن به ذلك — كذلك.
- ٣٥ وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أولا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائة، فسائر النفوس كذلك؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائة، فليس سائر الأنفس غير مائة . فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغى أن تبين أنه ليس موجودا لواحد. وذلك أنه يلزم من قبل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغى أن يتبين أنه يوجد لواحد ، وذلك أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع . ومن البين أن الذى يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يقر بالجزئى أن يقر بالكلى، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد .
- ١٢٠ فإذا كانت المسألة غير محصلة<sup>(٢)</sup>، فقد يمكن الإنسان أن يطل على نحو واحد — مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن اللذة خير أو ليست بخير، من غير أن يستثنى بشيء آخر . وذلك أنه إن قال إن لذة ما خير<sup>(٣)</sup>، فقد ينبغى أن يبين بيانا كليا أن ولا لذة واحدة خير<sup>(٤)</sup>، إن هو أراد أن يرفع الموضوع. وكذلك إن قال إن

(٢) ش : أى ليس فيها استثناء .

(٤) ف : كان مزما بأن .

(١) ف : الفهم .

(٣) م : ليس .

لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبين بيانا كلياً أن كل لذة خير. فاما بنير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنا إن يتنا أن لذة ما خير لم تكن رفعنا بعد الموضوع. — فن البين أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة. فاما أن يصح فعل وجهين : [ ٢٧١ ب ] وذلك أنا إن يتنا بيانا كلياً أن كل لذة خير، أو أن لذة ما خير، صار الموضوع مبيتاً. وكذلك إن احتيج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير، فلما إن يتنا أن ولا لذة واحدة خير، أو أن لذة واحدة ليست خيراً، كما قد أقررنا بالأمرين جميعاً على الكلي والجزئي أن لذة ما ليست خيراً. — وإذا لخص الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيراً يوجد للذة ما، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبين أن كل لذة خير أو أنه ولا لذة واحدة خير، صار الموضوع مرتفعاً. — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه. لأننا إذا يتنا أن كل لذة خير، أو أنه ولا لذة واحدة خير، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير، تكون قد رفعنا الموضوع. وذلك أن الوضع إذا لخص تلخيصاً أكثر — مثل أن نقول : الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبين أن كل فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم، أو أنه ولا الحلم نفسه علم، ارتفع الموضوع.

١٥

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : جهتين . (٢) ص : خيراً . (٣) ص : ليس . (٤) ف : تتنا .  
(٥) ف : فصل . (٦) تحتها : نيتنا (؟) . (٧) ف : الفهم .

وقد ينتفع بالنظر في الجزئيات <sup>(١)</sup> التي يمكن أن يوجد فيها شيء ، أولا  
يوجد، كما هو في المسائل الكلية .

وأیضا ينبغي أن نتظر في الأجناس بأن قسمها بالأنواع إلى أن نبلغ  
إلى الأشخاص، كما قلنا آنفا . وذلك أنه إن تبين أنه موجود للجميع ، أو أنه  
ولا لواحد، فينبغي إذا أتيت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشئ الكلي ،  
أو تأتي بعناد في شيء واحد أنه ليس كذلك .

وأیضا ينبغي أن نتظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع  
وإما بالعدد، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن  
تقول : إن الزمان ليس يتحرك، ولا هو حركة، بعد أن تحصى أنواع الحركة  
[ ٢٧٢ ] : كم هي ؟ وذلك أنه إذا لم يكن <sup>(٢)</sup> واحد منها موجوداً للزمان ، فن  
البين أنه ليس يتحرك، ولا هو أيضا حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست  
عدداً ، بأن تقسم العدد ونقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن  
كانت النفس ليس بزواج ولا فرد، فن البين أنها ليست عدداً .

فعل هذا الطريق، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتاج في العَرَض .

[ تمت المقالة الثالثة من كتاب طوييقا . قوبل به فكان موافقا ]



مرکز تحقیقات کتب و تواتر علوم اسلامی

# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الرابعة منه

### < المواضع المشتركة للجنس >

#### ١ < مواضع >

[ ١٢٧٢ ] قال :

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأثياء النافعة في الجنس والخاصة .  
وهذه الأشياء اسطغسات<sup>(١)</sup> للأشياء النافعة في الحدود . والبحث عن هذه

بعينها فقائما يستعمله الجدلون . فإن وضع جنس شيء من الأشياء ، فينبغي  
أولا أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف<sup>(٢)</sup> : هل يوجد شيء

منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال في العرض ؟ — مثال ذلك : إن وضع  
الخير جنساً للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك

أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس  
يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه . — وأيضا ينبغي أن ننظر

إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يتحمل بمثلة [ ٢٧٢ ب ] العرض ،  
كما يتحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، وذلك أنه ليس

الأبيض ذاتاً للثلج ، ولا المتحرك من ذاته ذاتاً للنفس ؛ وإنما يعرض للنفس  
أن يتحرك كما يعرض للشيء مراراً أن يمشى وأن يكون شيئاً ماشياً . وأيضا

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضوع . (٣) ش : في نسخة أخرى : فلذلك  
ليس الأبيض جنساً للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ما هو .

فإن المتحرك يشبه أن<sup>(١)</sup> يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل والمفعول؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ماهو الثلج، لكن يدل على أى<sup>(٢)</sup> شيء هو. فليس يحمل واحد<sup>٣</sup> منها إذن من طريق ما الشيء، والجنس يحمل من طريق ما الشيء.

وينبغي أن ننظر خاصة في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس الموصوف — مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضا. وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء متحرك نفسه وأن لا يتحركها؛ وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض وألا يكون. فليس واحد<sup>٤</sup> منهما إذا جنسا، لكن عرضا. لأننا قد كنا قلنا إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء، وألا يوجد.

وينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة بعينها، لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيفًا، أو يكون هذا مضافًا وهذا كيفًا — مثال ذلك إن الثلج والثلج<sup>(٥)</sup> جواهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف، فليس الأبيض إذا جنسا للثلج ولا للثلج. وأيضا فإن العلم من الأشياء المضافة؛ والخير والجميل كيف ما، فليس إذا الخير والجميل جنسًا للعلم، لأن الأشياء التي هي أجناس<sup>٦</sup> للمضافات ينبغي أن تكون هي أيضا من المضافات، كالحال في الضعف، لأن الكثير الأضعاف — إذ هو جنس للضعف — هو من المضافات أيضا. وبالمجسلة، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس

(١) ف : المنفعل . (٢) ف : حال . (٣) ف : قفسر .

والنوع تحت فسحة واحدة أبدا . وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا ، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضا . وإن كان النوع كيفًا ، فينبغي أن يكون الجنس مثله كيفًا . — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيف [ ٢٧٣ ] . وكذلك يجرى الأمر في سائر الأشياء الأخر .

١٠ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكناً أن يشارك الجنس الشيء الموضوع في الجنس . وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدّ مشاركة . فمن البين أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حدّ الجنس ، والجنس لا يقبل حدّ النوع . فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنساناً من الناس شيئاً بأنه جنسٌ للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء : فقولها إذا يحمل على جميع الأشياء .

٢٠ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدّق على شيء من الأجناس ، والجنس لا < يصدّق > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنساً للظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيراً مما ليس بموجود مظنون . فاما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس بمرجود . فليس إذا الموجود ولا المعلوم جنساً للظنون ، لأن الأشياء التي يحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يحمل عليها الجنس .



وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع في الجنس  
 لشيء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو  
 غير مشارك لشيء من الأنواع ، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التي في القسمة  
 الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركة جنساً  
 للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست ثقيلة ولا استحالة ولا واحدة  
 من سائر الحركات الأخرى ، فإنه من البين أنها متى لم تكن واحدة منها لم  
 تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذاً جنسها ، لأنه من الاضطراب  
 أن يكون المشارك للجنس [ ٢٧٣ ب ] مشاركاً لشيء من الأنواع . فليس  
 إذاً اللذة نوعاً للحركة ، ولا شخصاً من أشخاصها ، ولا مما تحت نوع من أنواع  
 الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك :  
 « إنساناً » ، فإنه يشارك الإنسان ويتشارك الحي

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما  
 يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه  
 الموجود ، لأن الموجود وما ليس بوجوده مظنونٌ . فليس إذاً المظنون نوعاً  
 للموجود ، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال  
 ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شيء جنساً ، وآخر نوعاً بمنزلة

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذاً جنساً للآخر ، لأنهما يقالان بالتساوى .

وكذلك ينبغي أن ننظر إن وضع الأول والمبدأ أحدهما في الآخر . وذلك أن المبدأ أول ، والأول مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئاً أحداً ، أو لا يكون أحدهما جنساً للآخر . والأصل في أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

وينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء التي لا تختلف بالنوع . وإن لم يظن به ذلك ، فلينظر المثبت إن كان جنساً لشيء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التي لا تختلف بالنوع — واحدٌ بعينه . فإن تبين أنه جنس لواحدٍ منها ، فمن البين أنه جنسٌ لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنساً لواحدٍ منها ، فمن البين أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضع خطوطاً لا تجزأ وقال : إن ما لا ينقسم جنسٌ لها . وذلك أن الجنس الموصوف<sup>(١)</sup> ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة في النوع ، لأن [ ١٢٧٤ ] جميع الخطوط المنقسمة غير مختلفة في النوع .

---

(١) فرفهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .

## < مواضع أخرى >

- (١) وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنس ما آخر لا يحصر الجنس الموصوف ولا هو تحته - مثال ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ، والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسَيْن يحصر الآخر<sup>(١)</sup> ، فليس العلم إذا جنسا للعدل . وذلك أنه بظن بالشئ أنه نوع واحد ، إذا كان تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يتشكك مثل هذا الشك في بعض الأشياء ، لأن قوماً يظنون أن الفهم فضيلة وعلم . وليس أحد الجنسَيْن محصورا في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسمون أن الفهم علم . فإن سلم أحد أن هذا القول حق ، إلا أن كون أحد جنس الشئ الواحد بعينه تحت الآخر أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظن به أنه من الأشياء الضرورية ، كما يعرض في الفضيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن كل واحد منهما ملكة<sup>(٢)</sup> وحال . فينبى أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسَيْن إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ، ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا . وينبى أن ننظر في جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما في الجنس الأعلى إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو . وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبى أن تحمل على النوع من طريق ما هو . فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فن البين أن الموصوف ليس يجنس .
- (١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .

- وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه ،  
 أو بعض الأجناس التي فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [ ٢٧٤ ب ]  
 الجنس العالي يشارك واحداً من التي تحته . فيلبي إذاً للناقض أن يستعمل  
 هذا كما قلناه . فاما المثبت فتي أُقِرَّ له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ،  
 إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبين أن جنساً من  
 الأجناس العالية يُحمَل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان  
 واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت  
 محمولةً حملاً صواباً فحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس  
 الموصوف أيضاً يُحمَل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحداً إذا حُمِل من  
 طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان حملها حملاً صواباً — يحمل من طريق  
 ما هو ، ينبغي أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك  
 فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يكتفى بأن يبين أن واحداً من  
 الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن  
 وضع أحد أن الثقلَ جنسٌ للشيء لم يكتَفِ بأن يبين أن المشي حركة في أن  
 يبين أنها ثقل ، لأن هاهنا حركات أخرى . لكن ينبغي أن يبين مع ذلك أن  
 المشي ليس يشارك شيئاً مما هو مع الثقل تحت قسمة واحدة بعينها . وذلك  
 أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي

- في القسمة الأولى . فإن كان المشي لا يشارك الزيادة ولا نقصان ولا واحدة  
 من حائر الحركات ، فمن البين أنه يشارك الثقله . فالثقله إذاً جنسٌ للمشي .  
 وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي النوع الموضوع محمول فيها ،  
 كالجنس ، إن كان الجنس الموضوع أيضاً يحمل من طريق ما هو على تلك  
 الأشياء بعينها التي يحمل عليها النوع أيضاً . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء  
 التي فوق الجنس كلها [ ٢٧٥ ] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف  
 في جهة من الجهات ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . لأنه لو كان  
 جنساً لكانت جميع الأ- فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ،  
 على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقض فقد ينتفع  
 متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي عليها النوع  
 من طريق ما هو . فاما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو .  
 وذلك أنه قد يعرض أن يكون الجنس والنوع يحملان على شيء واحد بعينه  
 من طريق ما هو . فقد يكون إذاً شيء واحد بعينه تحت جنسين . فواجب  
 ضرورة أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشيء  
 الذي أردنا أن نثبت أنه جنس ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع  
 يكون تحته . فيبين إذن أن هذا جنس .

وينبغي أن ننظر في حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع  
 الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجب ضرورة أن

تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن اختلفت في جهة من الجهات فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه جنس لآلك . وذلك أن غير المائت فصلٌ للحي ، لأن الحي منه ما هو مائت<sup>(١)</sup> ومنه ما هو غير مائت . فمن البين أن الذى يفعل ذلك قد غلط . بذلك أن ليس يكون فصلٌ شئ من الأشياء جنساً . والأمر في أن هذا حقٌ — بين ، إذ كان ولا واحد من الفصول يدل على ما الشئ ، لكن على أى شئ بمنزلة المشاء ذى الرجلين .

وينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل في الجنس [ ٢٧٥ ب ] بمنزلة الفرد الذى هو عدد ، فإن الفرد فصلٌ للعدد ، لا نوع . وليس يُظنُّ بالفصل أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كل ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً ، وإما شخصاً ، والفصل لا نوع ، ولا شخص ، فمن البين أن الفصل لا يشارك الجنس . فالفرد إذا ليس هو نوعاً ، لكن فصل ، لأنه ليس يشارك الجنس .

وأيضاً ينبغى أن ننظر إن كان وضع الجنس في النوع — مثال ذلك المماسّة التى هى الاتصال ، والاختلاط الذى هو المزاج ، أو كما يحد فلاطن الثقلّة بأنها الحركة في المكان . وذلك أنه ليس واجبٌ ضرورة أن تكون المماسّة اتصالاً ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماس متصلاً ، لكن كل متصل مماس . وكذلك الأمر في الأشياء الأخرى ، وذلك

- ٣٠ أن ليس كل اختلاط مزاجاً ، لأن اختلاط الأشياء الباسية ليس هو مزاجاً .  
ولا كل تغيير في المكان هو نقلة ، لأن المشي ليس يظن به أنه نقلة ،  
إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما يقال في الأشياء التي تغير الأماكن كرهاً ،  
كما يعرض في الأشياء غير المتنفسة . ومن البين أنه لما كان الجنس يقال  
على أكثر مما يقال عليه النوع ، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي  
وصفناها بالعكس .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في النوع ، بمنزلة غير  
المائت الذي هو المثلث ؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على  
التساوي ، وإما على الأكثر . فإن الفصل أبداً يقال على النوع : إما على  
التساوي ، وإما على الأكثر .

- وينبغي أن ننظر أيضاً إن كان وضع الجنس في الفصل بمنزلة اللون  
الذي هو الجامع للبصر ، أو العدد الذي هو الفرد . — وإن كان وضع الجنس  
على أنه فصل ، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتي بمثل هذا الوضع  
في أشياء ، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للزواج ، والتغير في المكان  
فصل للنقلة . — وينبغي أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها . وذلك  
[ ١٢٧٦ ] أن هذه المواضع تشترك ، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر  
مما يقال عليه الفصل ، وألا يكون يشارك الفصل . وإذا وصفت هذا  
الوصف لم يمكن أن يعرض واحدٌ مما ذكرنا ، لأن الجنس يكون يقال على

١٠ أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل — وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضا ولا العدد يحمل عليها .

١٥ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويرفع الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك <sup>(١)</sup> . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص الجنس <sup>(٢)</sup> الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص النفس بالتحرك <sup>(٣)</sup> ، أو ينقص الظن <sup>(٤)</sup> بالصدق والكذب . فليس يكون واحداً <sup>(٥)</sup> ما وُصف جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنهما لازمان مادام النوع موجودا .

### ٣

#### < مواضع أخرى >

٢٠ وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يشترك شيئا هو ضد للجنس أو يمكن أن يشترك : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدين معا، من قبل أن الجنس ليس يحمل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضده، أو يمكن أن يشترك . وأيضا إن كان النوع يشترك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للتي تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت تشترك الحياة، ولم يمكن أن يكون عدد من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعا للعدد .

(١) س : الحق : فإنه من الظاهر أن الأمر بضد ذلك . (٢) ف : يحمل .

(٣) ف : بالنفس المتحرك . (٤) ف : بالظن الصدق .



وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركاً للجنس في الاسم <sup>(١)</sup> بعد أن نستعمل الحروف التي وصفت في الاتفاق في الاسم ؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضاً لما كان كل جنس له أنواع كثيرة ، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ، فمن البين أن الموصوف [ ٢٧٦ ب ] ليس بجنس أصلاً .

وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي ينقل للفظ قد وضعه على أنه جنس ، بمنزلة ما يوصف بالفقه بالاتفاق <sup>(٢)</sup> . وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حلاً حقيقياً ، والاتفاق ليس يحمل على الفقه حلاً حقيقياً ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون في النعم .

وأيضاً ننظر إن كان النوع ضد الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة . أما أولاً : فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضد ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضد أصلاً . وإن كان للجنس ضد ، فلننظر إن كان الضد في الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الضد في الجنس المضاد إن كان للجنس ضد . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهر بالاستقراء . وأيضاً ينظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه

(١) ف : من المقتضى اسماءها . (٢) ف : الأصول . (٣) ف : أي الاتفاق .

(٤) ف : الفهم . ش : نقل أانس : الفقه . اسحق نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوفاء .

جنس ، بمثلة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا في جنس ، لم يكن ولا ضده في جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض في الخير والشر .<sup>(١)</sup> وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس ، لكن كل واحد منهما جنس . — وننظر أيضا إن كان الجنس والنوع ضدّين لشيء ، وكان بعضها بينها متوسط ، وبعضها ليس بينها متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين الأنواع أيضا متوسط . وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس أيضا متوسط : كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور : فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئا متوسطا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك<sup>(٢)</sup> على جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمثلة الموضوع [ ٢٧٧ ] . وذلك أن كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد — مشهور في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان للجنس ضدّ ما ، ليس فقط إن كان الضدّ في جنس واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضا . وذلك أن الشيء الذي فيه يكون الطرفان فيه تكون المتوسطات ، كالحال في الأبيض والأسود ، لأن اللون

(١) ف : يلزم . (٢) ف : أو إن كان ، وطبعا علامة ؛ وبالمماش : الخير موافق

لצל أمانس ، وهو أصح . (٣) ص : ذينك .

هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هذا القول أن نقصان والزيادة في جنس واحد بعينه ، إذ كان كلاهما <sup>(١)</sup> في الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو في هذا الجنس بعينه ، لكنه في الخير .

- ٣٠ وننظر أيضا إن كان الجنس ضد الشيء ، ولم يكن النوع ضدًا لشيء من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضد الشيء ، فالتنوع أيضا كذلك ، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعَدْل والجور . ونظن أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد في الأشياء الانحرلن يتفقده . وعناد هذا يوجد في الصحة والمرَض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ؛ ومرَض ما — وهو نوع — ليس هو ضدًا لشيء أصلاً ، بمنزلة الحُمى والرَّمَد وكل واحد من الأخر .
- ٣٥ ١١٢٤ وينبغي : أما لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء ، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فن البين أنه ليس الموصوف بجنس ؛ وأما لمن يريد التصحيح فثلاث جهات : أما أولاً فإن كان الضد في الجنس المذكور من غير أن يكون للجنس ضدٌ ، لأن الضد إن كان في هذا فن البين أن الذي قُدِّم ووضِع ، أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضدٌ ما ، فينبغي أن ننظر إن كان الضد في الضد : فإنه إن كان ، فن البين أن الذي قُدِّم في الذي قُدِّم ووضِع .

وننظر أيضا في [ ٢٧٧ ب ] التصارييف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للبطل والمُصحَّح ، وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد والجميع <sup>(١)</sup> . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علما فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم ؛ وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من الباقية شيء أصلا .

#### ٤

### <مواضع أخرى>

وننظر أيضا في الأشياء التي حالها بعضها عند بعض حال متشابهة — مثال ذلك أن حال اللذيذ عند اللذة مشابهة لحال النافع عند الخير . وذلك أن كل واحد من ذينك مُحَدَّثٌ لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت الذي هو الخير ، فإن اللذيذ يكون هو النافع ، إن كان من البين أنه يكون محدثا للخير ، لأن اللذة خير . وكذلك يجرى الأمر في الكون والفساد — مثال ذلك أنه إن كان " أن يبنى " الإنسان هو أن يفعل ، فإن " قد بَنَى " هو أن قد فعل ؛ وإن كان " أن يتعلم " الإنسان هو أن يتذكر ؛ فإن " قد تعلم " هو أن قد تذكر ؛ وإن كان " أن ينحل " الإنسان هو أن يفسد ، فإن " قد انحل " هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك يجرى الأمر في المكوونة والمفيدة والقوى والاجتماعات . وبالمجمل ، فيلبنى للْبَطِيلِ والمُصَحَّحِ أن يبحث في أى تشابه كان على مثال ما قلنا في الكون (١) ف : راجع .

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محلاً ، فالإفساد تحليل . وإن كان  
المكوّن محدثاً ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يحرى الأمر  
في القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حلاً فإن الشيء إذا كان  
يقوى فهو بحالٍ ما . وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلاً ، فالذي يستعمل  
يقعل ، والذي قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدماً ، فالإبطال يكون على وجهين : الأول  
منهما إن كان المقابل في الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون  
العدم في جنس واحد بعينه أصلاً ، أو لا يكون في الأخير — مثال ذلك أن  
البصر إن كان في الجنس الأخير — أعنى في الجنس — فالعمى ليس هو  
حساً . والثاني أن [ ٢٧٨ ] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع ،  
ولم يكن المقابل في المقابل ، فليس الموصوف في الموصوف . — فالمبطل  
ينبغي له أن يستعملها على ما وصفنا ، فأما المصحح فعلى جهة واحدة فقط .  
وذلك أن المقابل إن كان في المقابل ، فإن الذي قدم ووضع يكون في الذي  
قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حساً ، فإن البصر حساً ما .

وينبغي أيضاً أن ننظر في السوالب بالعكس ، كما فعلنا في العرض ، بمنزلة  
ما إن كان اللذيد هو الأخير ، فالذي ليس بخير ليس بلذيد ، لأنه ليس يمكن ،  
إن كان الأخير جفناً للذيد ، أن يكون شيء ما لذيد<sup>(٢)</sup> ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) فزعمها : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صار ما هنا  
(= يوجد) شيء لذيد ليس بخير . (٣) ص : لذيداً .

التي لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شيء من الأنواع . وكذلك ينبغي  
للمصَّحح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذ، فاللذيذ خير؛ فيجب  
من ذلك أن يكون الخير جنساً للذيذ .

١٥

وإن كان النوع مضافاً، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضاً مضافاً،  
وذلك أنه إن كان النوع أيضاً من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ،  
كالحال في الضَّعْف والكثير الأضعاف : فإن كل واحد منهما من المضاف .  
وإن كان الجنس من المضاف، فليس واجباً ضرورة أن يكون النوع أيضاً من  
المضاف؛ وذلك أن العلم من المضاف، والنحو ليس هو من المضاف له ،  
وَيَكُون ما قيل قبلُ ليس يُظَنُّ به أنه حق، لأن الفضيلة هي الجميل وهي  
الخير . والفضيلة من المضاف، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما  
كيفيةان .

٢٠

وأيضاً ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شيء واحد بعينه بذاته  
وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضَّعْف يقال له ضعفٌ للنصف، فينبغي  
أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف للنصف<sup>(١)</sup> . فإن لم يكن كذلك،  
[ ٣٧٨ ب ] فليس الكثير الأضعاف جنساً للضعف .

٢٥

وأيضاً ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجميع  
أجناس الجنس . وذلك أن الضَّعْف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن  
الفاضل يقال فاضلاً للنصف<sup>(٢)</sup> . وبالجملة ، يقال بالقياس إلى النصف جميعُ

٣٠

الأجناس التي فوق . والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحد بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم إنما يقال عِلْمٌ بالمعلوم ، والمملكة والحال ليستا تقالان للمعلوم ، لكن للنفس .

٣٥ وأيضا ننظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثال واحد في التصاريح — مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه ، لأننا نقول إنه ضَعْفٌ لكذا ، وكثير الأضعاف لكذا . وكذلك العلم يقال لكذا ، وأجناسه مثله ، أعني الحال والمملكة . والعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يجرى هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضاد يقالان لكذا ، والغير جنسٌ لهما . وليس يقال "غير لكذا" ، بل : "غير كذا" .

٥ وأيضا ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثال واحد في التصريف ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال في الضعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحدٍ منها <sup>(٢)</sup> يقال لكذا ؛ وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا . وكذلك يجرى الأمر في العلم وفي الظن : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثال واحد ، فمن البين [ ١٢٧٩ ] أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر .

وأيضا ننظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة في التصريف . وذلك أنه قد يظن أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد وبأبناء متساوية ، كالحال في الهبة والعطية . وذلك أنه قد يقال "هَبْتُهُ" و "هبة له" ، و "عَطَيْتُهُ" و "عَظِيَّةٌ لَهُ" — والعطية جنس للهبة ، وذلك أن الهبة عطية لا يكافأ عليها . وفي بعضها يلزم <sup>(١)</sup> ألا يقال المساواة في التصريف . وذلك أن الضعف ضعف لشيء ، والزائد زائد على شيء وفي شيء ، والأعظم أعظم من شيء ولشيء <sup>(٢)</sup> . فليس ما وصفنا أجناسا للضعف ، لأنها <sup>(٣)</sup> ليست تقال مساوية للنوع وفي التصريف ، أولا يكون بالجملة القول بأن الجنس والنوع يقالان بالمساواة في التصريف حقا .

وينبغي أن ننظر إن كان المقابل جنسا للمقابل — مثال ذلك أن يكون كثير الأضعاف جنسا للضعف ، وأن يكون الكثير الأجزاء جنسا للنصف . وذلك أنه واجب أن يكون المقابل جنسا للمقابل . فإن وضع واضع العلم : الشيء الذي هو الحس ، فيحتاج أن يضع أيضا المعلوم : الشيء الذي هو المحسوس . وليس الأمر كذلك ، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس . وذلك أن بعض المعقولات معلومة . فليس المحسوس إذا جنسا للمعلوم . وإن لم يكن هذا هكنا ، فليس الحس جنسا للعلم .

(١) ف : بعض . (٢) ف : وبني . (٣) تحتها : لأنها .

(٤) ف : في السرياني : أوله . (٥) ف : وليست محسوسة .



- والتي تقال على طريق الإضافة<sup>(١)</sup> منها ماهي ضرورة في تلك الأشياء التي بالقياس إليها يقال أولديها ، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه ٢٥ ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء ، إلا فيما يقال بالقياس<sup>(٢)</sup> إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون في الأشياء التي بالقياس<sup>(٣)</sup> إليها يقال ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس معلومة ، فإنه ليس [ ٢٧٩ ب ] يمنع مانع أن يكون للنفس علمها . إلا أن ذلك ليس بالضروري ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء ٤٠ آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون في تلك الأشياء التي بالقياس إليها يقال ، مثل الضد في الضد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفساً أو إنساناً . فلما كان هذا كذا ، ينبغي أن ننظر إن وضع واضع الجنس الذي هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك ٥ إن قال إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو في الباقي ولدى الباقي . فبقاء العلم إذن إنما هو في العلم . فالذكر إذن في العلم ، لأنه بقاء العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذلك إنما يوجد في النفس
- وهذا الموضع الموصوف عامٌّ للعرض أيضاً ، لأنه لا فرق بين قولنا ١٠ إن البقاء جنس للذكر<sup>(٤)</sup> ، وبين قولنا إنه عرض يعرض له . وذلك أنه إن كان الذكر كيفما كان بقي العلم<sup>(٥)</sup> ، فقد يليق به هذا القول بعينه .

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حواليا .

(٣) ف : بالإضافة . (٤) ص : جنسا . (٥) ص : بقا .

٥

## < مواضع أخرى >

وأبصاراً إن وضع واضعُ الملكة في الفعل أو الفعل في الملكة - مثل أن يضع للمحس حركة بالجسم . وذلك أن المحس ملكة ، والحركة فعل . وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للطن ، لأنه ليس شيء من الذكر ملكة ، بل الأولى به أن يكون فعلاً .

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة في القوة اللازمة لها ، مثلما يضعون الدمة إمساك الغيظ ، والشجاعة والعدالة إمساك الخوف والأرياح ، وذلك أن الشجاع والوداع<sup>(١)</sup> يقال لكل واحد منها البريء من العوارض ، والضابط هو الذي تتاله العوارض ولا ينقاد لها . وخلق أن تكون مثل هذه القوة تلزم كل واحد منهما ، حتى إنه إن تاله عارض لم يتقد له ، بل ضبط نفسه عنه - إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والوداع ، لكنه عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلاً .

وربما يضعون اللوازم - بوجه من الوجوه - [ ٢٨٠ ] بمنزلة الجنس كما يضعون الغم جنساً للغيظ ، والظن جنساً للتصديق . فإن هذين الموصوفين يلزمان - بجهة من الجهات - الأنواع الموصوفة . وليس واحد منهما

(١) ف : المحس . هـ : في السرياني ينقل اسمحو ، وأثناس : محس .

(٢) ف : معنى التواضع . (٣) فيه . بط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجود .

جنسا . وذلك أن الذى يفتاظ قد يتم أولا بحدوث الغم فيه ، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذاً على الإطلاق غمًا . وعلى ذلك المثال أيضا ولا التصديق<sup>(١)</sup> ظناً : لأنه قد يمكن أن يكون الظن الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به . وما كان ذلك يمكن لو كان التصديق نوعاً للظن . وذلك أنه ليس يمكن في الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذ تغير بالكنية عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد بعينه على حاله إذا كان مرة إنساناً ومرة لا . فإن قال قائل إنه من الاضطراب أن يصدق الظان ، صار التصديق والظن يقالان بالسوية ، فلا يكون على هذه الجهة جنساً ، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

وَيُنْتَظَرُ أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا في شيء واحد بعينه . وذلك أن الشيء الذى يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضا — مثال ذلك أن الذى يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضا ، والذى يوجد فيه النحور يوجد فيه العلم أيضا . فإن قال قائل إن الاستحياء خوف<sup>(٢)</sup> ، وإن الغيظ غم ، لم يلزم أن يكون النوع والجنس في شيء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء في الجزء الفكرى ، والخوف في «الجزء» الغضبي ، والغم في الشهوانى ، وذلك أن اللذة إنما هي في هذا الجزء ، والغيظ في الغضبي . فليس الأشياء التى وصفناها أجناساً لأنها ليست في الشيء الذى فيه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

(١) ص : ص ١٠ . (٢) ف : وإن .

(٣) ف : أذى . (٤) ف : الأذى .

في الشهواني فليست مشيئة<sup>(١)</sup> ما . وذلك أن كل مشيئة إنما هي في الجزء  
الفكري . وهذا الموضوع نافع في العرض أيضا ؛ وذلك أن العرض والشيء  
الذي [ ٢٨٠ ب ] يوجد له العرض يوجدان في شيء واحد بعينه . فإن لم يوجد  
معه في شيء واحد بعينه فمن البين أنه ليس يعرض له .

١٥

وينظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة<sup>(٢)</sup> ، لأنه  
ليس يظن أن النوع يشارك الجنس من جهة<sup>(٣)</sup> . وذلك أن الإنسان ليس هو  
من جهة<sup>(٤)</sup> حيوانا ، ولا النحور من جهة<sup>(٥)</sup> علما . وكذلك يجري الأمر في الباقي .  
فنتظر إن كان في بعض الأشياء يشارك النوع الجنس — مثال ذلك  
أنه قد قيل إن الحى هو الذى هو المحسوس أو المرئى ، لأن الحى مرئى  
ومحسوس من جهة<sup>(٦)</sup> ، إذ كان مرييا ومحسوسا من جهة الجسم لا من جهة  
النفس . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحى . — وربما وضعوا الكل  
في الجزء وهم لا يشعرون — مثل أن يقولوا إن الحى جسم يتنفس ، وذلك  
أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنسا للحى لأنه جزء .

٢٠

٢٥

وينظر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها  
في القوة أو في القوى — مثل أن يجعل المغالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى  
على أن يسرق شيئا ما ليس له . وذلك أنه ليس أحد ممن وصفنا بوصف  
على أن يسرق شيئا ما ليس له .

٣٠

(١) ف : اختيار ، إرادة . (٢) ف : يمرض . (٣) ف : في شيء .  
(٤) ص : حيوان . (٥) ص : علم . (٦) ف : يشارك .  
(٧) ف : بالجسم . (٨) ف : بالنفس . (٩) ف : يأخذ .

يأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن الملك  
والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر<sup>(١)</sup> وليسا شريرين<sup>(٢)</sup> ، لأن  
جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوة إنما هي من  
الأشياء المختارة<sup>(٣)</sup> ، وقوى الأشياء الرديئة مختارة<sup>(٤)</sup> ، ولذلك نقول إنها موجودة  
للك والفاضل إذ كان كل واحد منها قادرا على أن يفعل الردىء . فليست إذن  
القوة جنسا لشيء مذموم أصلا . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون  
شيء من المذمومات مختارا ، فتكون قوة من القوى مذمومة .

وينظر أيضا إن كان وُضِعَ شيئا [ ٢٨١ ] من الأشياء الجلييلة بنفسها  
أو من المختارة في القوة أو في القوي أو في الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل  
قوي أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضع شيئا من  
الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء  
ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بمنزلة الخداع والساعي<sup>(٥)</sup> ، وذلك أنه  
لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خداع أو ساع ،  
بل إنما يكون كذلك من اجتماع له الأمران . فليس ينبغي إذن أن نجعل  
ولا واحد منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسَيْن الموصوفين .

(١) ف : الردىء .  
(٢) ف : الأردياء .  
(٣) ف : مأنوزة .  
(٤) ف : المأنوزة .  
(٥) ف : المأنوزة .  
(٦) ف : المأنوزة .  
(٧) أى الساعي بالوشاية .

وأیضا ربما كان الأمر في العكس ، أعني أنهم يضعون الجنس على أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب ، والتصديق قوة الظن<sup>(١)</sup> . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جنسا ، لكنهما فصلان ، لأنه يظن بالحيرة أنها تعجب مفرط ، والتصديق ظن مستحكم . والعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحكام فصلان . وأيضا إن وصف واصف الإفراط والاستحكام بأنهما جنسان ، صار ما لا نفس له يصدق ويتحير . وذلك أن استحكام كل واحد وإفراطه موجودان<sup>(٢)</sup> لذلك الشيء الذي هما له استحكام وإفراط . فإن كان التحير إفراط التعجب ، فالتحير يوجد للتعجب . فالمعجب إذاً يتحير<sup>(٣)</sup> . وكذلك التصديق يوجد للظن<sup>(٤)</sup> ، إذ كان استحكام الظن ، فالظن إذن يصدق . — وأيضا يلزم من يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم ، والإفراط مفرط . وذلك أن التصديق مستحكم . فإن كان التصديق استحكاما ، فالاستحكام إذن مستحكم . وكذلك أيضا التحير مفرط ، فإن كان التحير إفراطا فالإفراط مفرط . وليس يُظن<sup>٥</sup> بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا يظن بالعلم أنه عالم ، ولا بالحركة أنها متحركة [ ٢٨١ ب ] . — وربما أخطأوا أيضا بوضعهم الانفعال في المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياة أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عرضا للحياة .

(١) ف : استحكام - (٢) ف : موجود . (٣) تحنها : تحير .

(٤) تحنها : إن .

والأمر في أن ما قلناه حتى يتبين من أن يسلم أحد أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتا . وذلك أنه ليس لأحد أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له ، بل يقول إن انفعالا أو عَرَضاً حدث لها . فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت .

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي هو له انفعال : بمثلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك . وذلك أن الأولى أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بئى واحداً بعينه . فليس الهواء ريحاً أصلاً ، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو ساكنٌ أيضاً ، إذ كان يبقى هواءً بحاله ، كما كان هو ريحاً . وكذلك يجري الأمر في سائر ما أشبه ذلك . وإن كان ينبغي أن يسلم في هذا الفصل أيضاً أن الريح هواء متحرك ، إلا لأنه ليس ينبغي أن يقبل ذلك في جميع الأشياء التي يصدق عليها الجنس ، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنس الموصوف . وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يظن به أنه يصدق كالحال في الثلج والطين ، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء جامد ، وفي الطين إنه تراب ممجون بشيء رطب ، أو ليس الثلج ماء ولا الطين تراباً . فليس واحد مما ذكرنا جنساً ، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يصدقُ أبداً على الأنواع . وكذلك ليس الشراب ماءً عَفِفاً ، كما يقول أنبادوقليس إنه ماء متعفن في العود . وذلك أنه ليس بماء على الإطلاق .

(١) ف : بين . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالآخر .

(٣) ص : تراب .

## < مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشيء من الأشياء . فمن البين أنه ولا الذي ذكرناه . ٢٠

ويُنظر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلاً بالنوع ، بمنزلة [٢٨٢] الأشياء البيض ، فإنها ليست تختلف بالنوع ؛ وكل جنس فإن أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذاً جنسا ، ولا لواحد . ٢٥

وينظر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة ، بمنزلة الموجود والواحد : فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فمن البين أنه جنس لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها ، إذ كان الجنس لا يحمل على شيء سوى الأنواع . فيصير الواحد أيضا نوعا للموجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التي يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان<sup>(١)</sup> على جميع الأشياء حلا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البين أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه . ٣٥

---

(١) تحبأ : يحمل .



وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة  
 (١) الأبيض على الثلج : فمن البين أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال  
 على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع .

وينظر أيضا إن كانت الجنس ليس بمواظي للنوع، إذ كان الجنس  
 يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ .

- وينظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة  
 في الجنس الأخس، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي، لأن الأضداد في الأجناس  
 الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأخس، والأخس في الأفضل . وقد  
 يظن أن جنس الأفضل أفضل .

- وينظر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حال متشابهة . [٢٨٢ ب]  
 فوضعه في الجنس الأخس لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس :  
 الشيء الذي له الحركة أو المتحرك . وذلك أنه قد يظن بها بعينها أنها واقفة  
 ومتحركة على مثال واحد . فإن كان الوقوف أفضل، ففي هذا كان ينبغي أن  
 تضع الجنس .

---

(١) تحتها : في . (٢) ص : حالا . (٣) ف : هو .  
 (٤) ص : هد . (٥) ش : لم أجد في نقل إسحق إل الريان :  
 « الجنس » ، بل هكذا : فمن هذا كان ينبغي أن تضع، أي في النفس . ثم وجدت في نقل  
 أمانس : « الجنس » .

وأيضا من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر<sup>(١)</sup> ، فالنوع أيضا . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الاكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنسًا . ٢٠

وأيضا إن كان الذى نظن به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس ، فمن البين أنه ولا الموصوف أيضا جنسًا . وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال التي تظهر فيها أشياء كثيرة<sup>(٢)</sup> تعمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ولا يمكننا أن نقول أيما منها هو الجنس — مثال ذلك أن الفيظ يظن بالغم ، والظن أنهما يحملان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يقتاض يغم ويظن أنه أخفق<sup>(٣)</sup> . ٣٠

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياس إلى نوع آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظن به أنه مماثل في الجنس الموصوف ليس هو في الجنس ، فمن البين أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلا . ٢٥

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يكثر .

(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شئ .

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فاما المصحح فإن كان الجنس

- ١٢٨ الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس ينتفع بهذا الموضع . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما <sup>(١)</sup> يقبل الأكثر ولا يكون أحدهما جنساً [ ١٢٨٣ ] للآخر : فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثر ، وليس واحد منها جنساً للآخر .

- وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة . مثال ذلك أن ننظر إن كان هذا وذاك جنسا على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنسا ، فالآخر أيضا جنس وكذلك ننظر إن كان الأقل جنسا فالأكثر جنسا — مثال ذلك إن كانت القوة جنسا لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة جنساً ، فالقوة أيضا جنس . وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن يقال في النوع أيضا . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعا المقصود نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعا له فالآخر نوع له . فإن كان الذي يظن به أنه أقل ، نوعا له ، فالذي يظن به أنه أكثر ، نوع له أيضا .

- وأيضا ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه الجنس من طريق ما هو محيل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحدا ، لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بين أن يكون جنسا . وإن كان النوع الموصوف واحدا ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين وأن يعترف بأنه جنس .

(١) ص : كليهما يقبلان . (٢) ف : الواحد . (٣) ف : مقايضة .

ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو،  
 واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التي وصفنا. ٢٠  
 أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن  
 الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذي يقول إن  
 الإنسان حي — أو أن يكون دألا على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه  
 مَشاء، لأن الفصل يدلُّ أبداً على كيفية الجنس، والجنس لا يدل على كيفية  
 الفصل . وذلك [ ٢٨٣ ب ] أن من يقول مَشاء فإنما يقول حيوان مُكَيَّف،  
 والذي يقول حيوان فليس يقول : مَشاء مُكَيَّف .

فهذا الوجه ينبغي أن يفرق بين الجنس والفصل . ولما كان يظن ٢٠  
 الموسيقى بما هو موسيقوس عالما، فالموسيقى علمٌ ما . وإن كان  
 الماشي — إن كان بالمشي يتحرك<sup>(٣)</sup> — فالمشي حركة ما . فينبغي أن ننظر  
 في الجنس الذي فيه نريد أن نصح شيئا بالخال التي وصفنا ؛ مثال ذلك  
 إن أراد أن يصح أن العلم هو التصديق ؛ وإن كان الذي يعلم شيئا قد  
 يصدق به من حيث يعلمه ، فمن البين أن العلم تصديق . وكذلك يجري  
 الأمر فيما أشبه ذلك .

وأيضاً لما كان ما لزم شيئا دائماً ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه  
 من أن لا يكون جنساً إن كان هذا يلزم جميع هذا<sup>(٤)</sup> ، بمنزلة ما يلزم الهدوء ١٢٨ ب

(١) ف : الحروف . (٢) م : ولأن .

(٣) ف : بما هو ماني . (٤) ف : ذا .

والسكون الريح ، والمنقسم<sup>(١)</sup> للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عدداً ، ولا المهدوء سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائماً جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع . والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكون ، وذلك أن المتكون غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكون ، إلا أن غير الموجود على حال ليس هو جنساً للكون . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغي أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .

[ تمت المقالة الرابعة من كتاب ” طوبىقا “ ]

[ قول به ]

---

(١) ف : والمنفصل . (٢) ف : ذاك .

# [ ٢٨٤ ] بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الخامسة منه

### < المواضع المشتركة للخاصة >

١

### < في الخاصة وأنواعها >

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟

والخاصة توصف إما بذاتها ودائما ، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات :

١٢٨ - ١٥

مثال ذلك إن قولنا حيوان آيس بالطبع خاصة<sup>(١)</sup> للإنسان بذاتها . فأما الخاصة

بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه امرأة ،

وذاك خادم .<sup>(٢)</sup> والخاصة دائما بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت .<sup>(٣)</sup> والخاصة

٢٠

في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في الميدان .

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهي إما مستثنان ، وإما

أربع . وذلك أنه إن أُعطي الواحد ، ومنع الآخر ، صار هذا بعينه وحده

مستثنان — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين .

٢٥

فلمُحْتَجَّ أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين —

وبالوجهين تنفس الخاصة . فإن هو أعطى كل واحد منهما ، ومنع كل

واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس

٣٠ إلى الفرس أن الإنسان ذو رجلين ، والفرس ذو أربعة أرجل — وذلك أنه قد يتها له أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتها له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبين ذلك ، بطل المقصود له .<sup>(١)</sup>

والخاصة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء ، وتفرق المخصوص

٣٥ من كل شيء . — بمثلة قولنا : حى ناطق ماث قابل للعلم ، للإنسان . فأما التى بالقياس إلى آخر فليس تفصل [ ٢٨٤ ب ] [ المخصوص من كل شيء ، بل من شيء معلوم ، بمثلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم . فإن الفضيلة توجد فى كثير ، والعلم فى الجزء الفكرى فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكرى . — والخاصة دائماً هى التى تصدق فى كل زمان ولا تتخلو<sup>(٢)</sup> فى وقت من الأوقات ، كقولنا : خاصة الحى أنه مركب من نقيس وبدن . فأما الخاصة التى فى بعض الأوقات فهى التى تصدق فى وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورة ، كالمشي فى السوق خاصة لإنسان من الناس .

٥ وقد يمكن أن توصف الخاصة التى بالقياس إلى شيء بأن يقال إنها فصل : إما فى الجميع دائماً على مثال واحد ، وإما على أكثر الأمور وفى الأكثر — مثال ذلك : أما فى الجميع ودائماً فبمثلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس

(١) ب : إليه . (٢) ب : فالخاصة .

(٣) ب : هى التى . (٤) ص : لا تتخل .

أنه ذورجلين . وذلك أن الإنسان وكل إنسان ودائما ذورجلين ، وليس شيء  
١٠ من الأفراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين .

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فتل أن الجزء الفكري خاصة  
بالقياس إلى الشهواني والفضي : أن ذلك يأمر ، وهذان يأتمران . وذلك  
أنه ليس أبدا يأمر الجزء الفكري ، لكنه في بعض الأوقات يأتمر ؛ ولا الجزء  
الفضي والجزء الشهواني أبدا يأتمران ، لكنهما في بعض الأوقات يأمران ،  
١٥ وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

والمنطقية<sup>(١)</sup> من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودائما والتي بالقياس  
إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا آنفا ،  
٢٠ لأن المسائل تكون عنها ضرورة : إما اثنين وإما أربعا . فالأقارب إذا أيضا  
تكون بحسبها كثيرة . فاما الخاصة بذاتها ودائما فله أن يحتاج بها [ ٢٨٥ ]  
بحسب<sup>(٢)</sup> أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة . فالخاصة بذاتها تكون بالقياس  
إلى أشياء كثيرة ، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى كل واحد  
٢٥ من الموجودات ، لأنها إن لم تفرق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن  
خاصة صحيحة .

فاما التي هي خاصة دائما فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها  
إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون ، لم تكن خاصة . — فاما  
الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر ؛



٢٠ فليس الأفاويل إذا بحسبها كثيرة . والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأفاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فإن الخاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر فينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العَرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فأما الخواص دائما وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

## ٢

### < مواضع >

أما أولا فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيّداً أو لم توصف جيّداً .  
والدليل على أنها وصفت جيّداً أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت  
لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذي يُبَيِّنُ فإن وصفها  
بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحح فإن وصفها بأشياء أعرف . — وإذا كانت  
بأشياء ليست أعرف ، فمنها أن ينظر إن كان الذي وصف به الخاصة أشد إغماضاً  
من الشيء الذي وصفت خاصته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة  
وضعا جيّداً ، لأننا إنما نستعمل الخاصة لنعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغي  
أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هي أعرف . فلأننا بهذا الوجه أخرى أن  
تفهمها فهماً كافياً — مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع [ ٢٨٥ ب ] أن  
خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنار : ما هي ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس -  
لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .  
ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف .

١٥ وذلك أنه ليس ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذى يوصف به ، لكن

يكون وجودها له أيضاً أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم  
ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شيء من هذين إن عَرَضَ ، كانت الخاصة  
غير بيّنة - مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع أن خاصة النار أنها الشيء

الذى فيه أولاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ،  
وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أولاً ، لم يكن ٢٠

وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى الشيء الذى فيه أولاً من شأن  
النفس أن توجد . - وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون بما هو

أعرف . وإن كانت بما هو أعرف في كل واحد من الصنفين فإن بهذا  
يكون وضع الخاصة وضعاً جيداً . وذلك أن المواضع المصححة لما يوضع

رضعاً جيداً : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق ٢٥  
أن وضعه وضعٌ جيدٌ - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى -

أن له حساً قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين ،  
صار قولنا أنه حساً خاصةً للحى موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : بين .

- ٣٠ وبعد ذلك فينبغي للبطل أن ينظر إن كان شئ من الأسماء التي توصف في الخاصة تقال على أنحاء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معاني كثيرة ؛ فإن الأمر إذا كان كذلك ، [١٣٨٦] لم تكن الخاصة وضعت وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : "يحس" قد يدل على معنيين على أن الموصوف بذلك إحصاءً ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنا في الحى إن من شأنه أن يحس خاصة موضوعة وضعاً جيداً . ولذلك ليس ينبغي أن نستعمل : لا أسماء تقال على أنحاء كثيرة ، ولا قولاً يدل على الخاصة ؛ لأن ما يقال على أنحاء كثيرة يحمل الموصوف غامضاً ، فيتحرر فيه المحتجج فلا يعلم أى المعاني يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشئ . ومع هذا أيضاً فواجب ضرورة أن نكشف أمر الذين يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا جعل جعل القياس شيئاً يختلف فيه ، أعنى على ما يقال فيه بأجزاء كثيرة . — فأما المصحح فينظر أن لا يكون شئ من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة . فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : "جسيم" ، لا يدل على معاني كثيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول
- ١٠

(١) تحتها : الأمور .

(٢) شء : في السرياني : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعنى على

ما يقال على أنحاء .

في النار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصة موضوعاً على هذا وضعاً جيداً .

وبعد هذا فلينظر المبطل إن كان الشيء الذي يوصف ، خاصته تقال ١٥

على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذي له نضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي . والأسباب التي لها وجب ذلك ليس تخفى معرفتها من الأشياء التي تقدم ذكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة

أن تعرض تلك الأشياء بعينها — مثال ذلك [ ٢٨٦ ب ] أنه لما كان قولنا ٢٠

هذا « يعلم<sup>(١)</sup> » يدل على شيئين : على أن له علماً ، وعلى أنه يستعمل العلم<sup>(١)</sup> صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موضوع » على ما ينبغي إذا لم

يكن المعنى منهما الذي تقال له الخاصة ملخصاً أيّما هو . — فأما المصحح ٢٥

فيبطل ألا يكون الشيء الذي توصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة ، بل ٢٥

يكون واحداً بسيطاً<sup>(٣)</sup> : فإن بهذا الوجه توضع الخاصة عليه وضعاً جيداً —

مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد ، صار قولنا

فيه : إنه حي آنس بالطبع ، خاصةً موضوعاً عليه على ما يجب .

وبعد ذلك فلينظر المبطل إن كان الواحد بعينه قد كرر في الخاصة ،

فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يشعرون ، كما يفعلونه في الحدود ، ٣٠

(١) ش : في السرياني : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة : أحدهما أن يُقنَى علمٌ

على ما هو عليه ، والثاني : أن يستعمل عليه ، والثالث : أن يَكُن معلوماً صار

(٢) ف : فينظر . (٣) ف : مطلقاً .

فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغي ، إذ كان ما تكرر قد يفلط السامع ، فواجبٌ إذن ضرورة أن يكون القول غامضاً وأن يظن بمن يقوله مع ذلك أنه يهمل ههنا . وتكرير المعنى الواحد في القول

يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل  
٢٥ الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد كرر اسم الجسم مرتين ؛ والثاني متى استعمل الإنسان الأفاويل مكان الأسماء ،

بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع  
١٢٠ إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة كذا » ، وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء أحد . فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدة من هاتين الخاصتين موضوعة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [ ١٢٨٧ ] مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل اسماً واحداً مكرراً ، صار ذلك خاصةً للإنسان موضوعة على ما يجب . — وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان قد وصف في الخاصة اسماً يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من أشياء ليس ينتفع به . والشيء الذي يقال في الخواص ليس ينتفع به . والشئ الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشئ الذي يقال في الحدود .

١٥ فإن وُضِعَت الخاصّة هكذا لم يكن وضعها على ما يجب - مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع خاصّة العلم أنه ظن لا يزول التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل فى الخاصّة ما يوجد لكل شيء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصّة العلم وضعاً كما يجب . - فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمراً عاتياً أصلاً، لكن يستعمل ما كان مفصلاً من شيء، فإن الخاصّة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب - مثال ذلك أن الذى يضع أن خاصّة الحى أن له نفساً لم يستعمل شيئاً مشتركاً أصلاً ؛ فخاصّة الحى موضوعة بهذا وضعاً جيداً ، أعنى أن له نفساً .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواص<sup>(٢)</sup> كثيرة ، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصّة موضوعة ، على ما يجب . فكأنه فى الحدود لا يبنى أن يزداد شيء سوى القول الذى يدل على الجوهر ، كذلك أيضاً وفى الخواص ليس يبنى أن يوصف شيء أصلاً سوى القول الذى يحمل ما قيل خاصّة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصّة النار هى أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ب] أكثر من خاصّة واحدة ، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها . فليس يضع خاصّة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفها ، وضعاً جيداً . فأما المصحح فينظر ألا يصف خواص<sup>(٢)</sup> كثيرة لشيء واحد بعينه ، بل واحدة ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصّة موضوعة وضعاً

- جيدا — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتى أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة ، لخواص كثيرة ، لخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعاً جيداً .

٣

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك فإن المبطل ينبغي له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشيء بعينه الذى له توصف الخاصة ، أو شيئاً مما هو له . فإن الامر إذا جرى هذا المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعاً جيداً ، لأن الخاصة إنما تراد لمكان العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشيء الذى هو مما يوجد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرفه من هذه الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان ، فإنما استعمل شيئاً من الحى ؛ فليس هذه الخاصة موضوعة وضعاً على ما ينبغي .

- قاما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً مما له أصلاً ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً مما له أصلاً . لخاصة الحى بهذا موضوعة على ما يجب . ولهذا النحو أيضاً ينبغي أن ننظر في سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشيء أعرف ، أو لا تجعله كذلك .

- أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا  
في الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب . وذلك  
١٥ أن المقابل معا في الطبع ، والمعاً في الطبع والمتأخرا لا يجعلان الشيء أعرف —  
مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا محالة للشر فقد  
استعمل المقابل للخير ، فلم يضع خاصة الخير على ما يجب . — فاما المصحح  
٢٠ فينظر ألا يستعمل متقابلا أصلاً<sup>(١)</sup> ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخرا ،  
فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما  
كان من وَضَعَ أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل  
مقابلا أصلاً ولا ما هو معا في الطبع ولا متأخرا ، صارت خاصة العلم بهذا الوجه  
٢٥ موضوعة على ما يجب .

- وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائماً [١٢٨٨]  
خاصة ، لكن ما يوجد للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة  
عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذي ندركه<sup>(٢)</sup>  
٣٠ موجودا فيه يصدق عليه الاسم من الاضطرار ولا الذي يصدق عليه اسمه  
الخاصة موجودة في الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجودا لا يقال عليه الاسم  
من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضا فليس إذا وصفت الخاصة يكون بيتا

(١) ف : مقابلا ولا ناظلة . (٢) ف : وكون .

(٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة . (٤) ف : اسمه .

(٥) ف : أيضا .



- أنها موجودة إن كانت مما يتبها فيه أن يحل الشيء ، فليس تكون الخاصة إذن .
- ٣٥ بينة — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك في الأوقات أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون في بعض الأوقات ، فليست خاصة موضوعة على ما يجب . فاما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي دائما من الاضطراب؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —
- ١٣١ ب مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلا (١) قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائما ؛ فينم ما وصفت بهذا خاصة الفضيلة .
- و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أولا فلأن كل ما كان على خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن يضعوا الخاصة اللازمة دائما . وثانيا فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر . فليس ينبغي إذن أن يبحث بحثا يستحق العتب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة إنسان ما أنه جالس مع إنسان ما فإنما وضع خاصة في الزمان الحاضر ، لم يصف الخاصة على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله . — فاما المصحح فينظر إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة
- ١٥

(١) ف : مجتهدا . (٢) ف : وضعت .

(٣) تحبها : فإن .

في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —  
مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسان ما إنه يمشى في موضع كذا ،  
فاشترط ما وضعه ، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها  
ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحس ، فإنها ليست تكون موضوعة  
على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا  
ولا يتبين إن كان موجودا بعد ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْرِفُ بِالْحَاسَةِ الَّتِي [٢٨٨ ب]  
تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطراب دائما — مثال ذلك  
أنه لما كان مَنْ وَصَّعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحرك فوق  
الأرض وهو أضواء الكواكب ، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض  
التي إنما تعرف بالحس ، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب ، لأنه  
ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حسنا  
عنها في ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهرة للحس أو التي  
وإن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطراب، فإن الخاصة على هذا  
الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَصَّعَ خاصة  
البسيط أنه المُلَوَّنُ أولا قد استعمل شيئا محسوسا ، أعني قوله : مُلَوَّنٌ ؛  
ووجوده ظاهر أبدا<sup>(١)</sup> ، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدُّ وُصِفَ على أنه خاصة ، فإن  
الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب ، وذلك أن الخاصة ليست  
تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان  
أنه حيوان مَشاء ذو رجلين ، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ،  
لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن  
يكون يدل على المناهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب .  
— مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع  
قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية  
الشيء ، فنتم ما وُضِعَتْ هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع<sup>(١٢)</sup> لخاصة وضعها في :  
« ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس  
الأول موصوفاً فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفترق سائر الأشياء الباقية . فالخاصة  
إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يجب — مثال  
ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل  
الحيوان في « ماهو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصته  
في « ماهو » الشيء [ ١٢٨٩ ] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا  
(٩) ف : جعل . (٢) ف : لا يكون .

الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب - مثال ذلك أنه لما كان وضع  
 ٢٠ خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص  
 فيها هو ، صار بهذا الوجه وَضَعُ الخاصة للإنسان جيدا .

#### ٤

### < مواضع أخرى >

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت ، أو تتبين مما وضعت  
 بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر . -- فاما الأمر في أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة ،  
 فن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه . والمواضع التي على الإطلاق تُصَحُّ  
 ٢٥ الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعا جيدا هي والمواضع التي تُحَدِّث الخاصة  
 تصير واحدة بعينها : فتوصف في تيك .<sup>(١)</sup>

وينبغي أولا للبطل أن ينظر في كل واحد وصفت خاصته إن كان  
 ٣٠ لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق في هذا ، أو إن لم تكن خاصة  
 كل واحد منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته : فإن الخاصة التي  
 توضع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق  
 على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُفْلِطه القول ، فإن المهندس قد يَخْدَعُ<sup>(٢)</sup>  
 في الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم ألا يفْلُطه القول . - فاما المصحح

(١) ف : فذلك تصرف . - أي فتوصف معها في نفس الوقت .

(٢) ف : يفلط .

فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَقَدْ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا . فَإِنْ مَا يَوْضَعُ عَلَى أَنَّهُ  
 خَاصَّةٌ هِيَ خَاصَّةٌ — مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ لِمَا كَانَ قَوْلُنَا : « حَى قَابِلٌ لِلْعِلْمِ »  
 يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ وَمِمَّا هُوَ إِنْسَانٌ ، صَارَ قَوْلُنَا : « حَى قَابِلٌ لِلْعِلْمِ »  
 خَاصَّةً لِلْإِنْسَانِ .

وهذا الموضع : أما للبطل فليَنْظُرْ : إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ  
 يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ أَيْضًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ  
 الْاسْمُ أَيْضًا .

فَأَمَّا الْمَصْحُوحُ فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْاسْمُ قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ أَيْضًا ،  
 وَإِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْاسْمُ أَيْضًا .

وَبَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُبْطَلَ يَنْظُرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ الْاسْمُ يُقَالُ عَلَيْهِ  
 الْقَوْلُ أَيْضًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ يُقَالُ عَلَيْهِ الْاسْمُ أَيْضًا .  
 فَإِنَّهُ مَا وَضَّحَ أَنَّهُ خَاصَّةٌ بِهَذَا الْوَجْهِ لَا يَكُونُ خَاصَّةً — مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُ  
 لِمَا كَانَ قَوْلُنَا : « حَيَوَانٌ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ » يَصْدُقُ عَلَى الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ  
 عَلَى الْإِنْسَانِ لَمْ يَكُنْ قَوْلُنَا : « حَى قَابِلٌ لِلْعِلْمِ » خَاصَّةً لِلْإِنْسَانِ .

فَأَمَّا الْمَصْحُوحُ فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْاسْمُ قَدْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا  
 الْقَوْلُ ، وَإِنْ كَانَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ يَحْمِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا الْاسْمُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ

(١) ف : قد يصدق على كل شيء . ش (تشير إلى قوله « فيه » السابقة) : بين  
 فيه وحده .

١٥ يُصَيِّرُ خاصة ما وضع أنه ليس بخاصة — مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نفسا يصدق عليه أنه حي [ ٢٨٩ ب ] ، وما يقال عليه إنه حي يصدق عليه أن له نفسا ، صار قولنا : « له نفس » ، خاصة للحي .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذي يقال في الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة — ٢٠ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ جَعَلَ النارَ خاصةً ألطف أجزاء ، قد جعل الموضوع خاصة للحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاء ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما في الموضوع ، لأن شيئا واحدا بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحد بعينه مقولة عليه وحده ، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجة أحدٌ على هذا الوجه . ٢٥

وأما المصحح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما في الموضوع . فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا ٣٠ عليه وحده — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أنقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، ٣٥ فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذي يوجد

١١٣ على جهة المشاركة ينتفع به في الآنية <sup>(١)</sup> . وما جرى هذا المجرى فهو فصل  
ما محمول على نوع واحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان  
أنه مَشَاء ذو رجلين ، جعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان  
أنه مَشَاء ذو رجلين .

٥ فاما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ،  
والأ يكون يدل على الآنية <sup>(١)</sup> إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر . وذلك  
أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لما كان من وضع  
خاصة المحي أن من شأنه أن يحس ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة ،  
ولا دالة على الآنية <sup>(١)</sup> إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، صار قولنا من  
١٠ شأنه أن يحس خاصة للمحي .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصة معا ،  
لكن تكون إما متأخرة أو متقدمة للاسم ، فإن الموضوع ليكون خاصة  
لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أولا في وقت من [ ٢٩٠ ] الأوقات ؛  
١٥ وإما ليس دائما — مثال ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشي في السوق  
يوجد لإنسان ما متقدما ومتأخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشي في السوق  
خاصة للإنسان : إما ولا في وقت من الأوقات ، وإما ليس دائما .

فاما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معا من الاضطراب دائما  
من غير أن يكون حدا أو فصلا ، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة —

(١) الآنية : éivai = Quidditas .

٢٠ مثال ذلك أنه لما كان قولنا : "حى قابل للعلم" ، وقولنا : "الإنسان" يوجدان معا من الإضطرار دائما من غير أن يكونا حدًا أو فصلا صار قولنا : "حى ، قابل للعلم" خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شئ واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هى واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ، لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" ليس خاصة للشئ المطلوب ، لم يكن قولنا : "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" خاصة للمأثور<sup>(١)</sup> ، وذلك أن المطلوب<sup>(٢)</sup> والمأثور<sup>(١)</sup> شئ واحد .

٣٠ فاما المصحح فينظر إن كان شئ<sup>١</sup> واحد بعينه لشئ واحد بعينه بما هو واحد بعينه ، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصة خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرء بما هو مرء<sup>(٣)</sup> أن تقسمه ثلاثة أجزاء . وهذا الموضع نافع أيضا فى العرّض ، لأن أشياء بعينها بما هى واحدة بعينها<sup>(٤)</sup> رحد لأشياء هى واحدة بعينها .

٢٥ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبدا : واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : للوثر . (٢) تاكل بعض حروفها .

(٣) ف : البشر . (٤) ف : بشر .



- خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً  
 واحداً بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن  
 خاصة الإنسان دائماً أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من  
 تلقاء النفس شيء واحد بالنوع ؛ وذلك أن كل واحد منهما عَرَضٌ للحي .  
 وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصية الواحدة بعينها في النوع لأشياء  
 واحدة بعينها في النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصة ما وُضِعَ [ ٢٩٠ ب ]  
 ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ،  
 صارت خاصة الطائر أنه طائر ذو رجلين ، لأن كل واحدٍ منها بعينه في النوع ،  
 أو يكون بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحي ، وبعضها بمنزلة فصول  
 جنس الحي . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشئيين الموصوفين يوجد  
 في نوع واحد فقط ، والآخر في أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع .  
 ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يعمل  
 الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذي يوجد لشيء فقد يوجد للذي  
 يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عَرَضٌ — مثال ذلك أن الخاصة  
 التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ؛ والذي  
 يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح  
 أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض

(١) ب : منها . (٢) ش : في السرياني : أما ذاك على أنها نوعان تحت

جنس واحد ؛ وأما هذان فكل منهما فصلان بجنس واحد هو الحيوان .

شيئا آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد يتبها أن يزيف مزيف<sup>(١)</sup> أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى يوجد للملكة قد يوجد لها يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لها يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا — مثال ذلك أنه لما كانت العالم يقال بالعلم إن له حالا ما لم تكن خاصة العلم<sup>(٢)</sup> أن التصديق به لا يتغير ، لأن العلم بصير لا يزول التصديق به من القول .

٢٥

٣٠

فأما المصحح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذى يعرض له واحدا بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آتيتهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض — شيئا واحدا بعينه .

٣٥

وينبغي أيضا أن ننظر في التصارييف<sup>(١)</sup> ، لأن العلم ليس هو ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذى لا يزول عنه التصديق من القول ؛ ولا العلم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذى لا يزول تصديقه من القول . لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب من هو لا محالة معانيد<sup>(٢)</sup> .

١١٣٤

(٢) ف : يزول .

(١) ف : العالم .

(٣) ش : في السرياني : وذلك أن المعاند في جميع الوجوه ، فينبغي أن توضح له جميع تلك

## < مواضع أخرى >

وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفاً يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائماً، وذلك أنه يظن أن الذي وضع أن يكون خاصة ينفسخ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائماً، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان .

فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة — مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه "حى قابل للعلم" يريد أن يدل باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان : "حى قابل للعلم" .

وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول، فقد يمكن<sup>(١)</sup> أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على الأول أيضاً ؛ وإن أنت جعلتها الأول كانت تحمل على ما هو بغيره — مثال

---

(١) ف : سرياني : تسمى أمثال هذه خاصة .

(٢) تأكلت حروفها .

ذلك أنه إن جعل أحد خاصية السطح التلون، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا، وإن جعله للجسم، حمل على السطح أيضا . فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا . ٢٥

وقد يعرض في بعض الخواص على أكثر الأمور خطأ ما من قبل أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع . وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة : إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرجلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا : الطف ٣٠

الأجسام أجزاء — للنار ؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا : ”يحيا“ للحي، أو ما يؤخذ بأخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أول بمنزلة الفهم الجليد للجزء الفكري من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول . وذلك أنه ليس بصير لا يزول ما يصدق ٣٥

به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئا، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة ما يوجد للعلم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس للحي (وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال) بمنزلة قولنا : ”يحيا“ لحيوان ما . — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا، صار متى لم يضاف إلى ذلك بالطبع خطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذى يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان • ١٣٤ ب

- أن له رجلين . وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجودا  
لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان . وأما إذا  
لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أول أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه  
القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح  
أو للجسم . وإذا لم يتقدم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتنى أو بما يُقْتَنَى  
لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتنى ، فهي  
توجد للذي يقتنى . فإن وُضِعَتْ بما يُقْتَنَى فهي توجد للقتنى بمنزلة ما يوضع  
خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول <sup>(١)</sup> من < القول . وإذا  
لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء أُتْرَ،  
وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال كانت توجد لما ينالها . وإن وصفها بأن  
تنال ، كانت توجد لما يناله <sup>(٢)</sup> بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى ، أوحى ما ، أنه  
يحيا . وإذا لم يميز ما بالنوع لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى  
يضع خاصته لأنه ما كان بمفراط فلما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال فى النار  
لأنها أخف الأشياء . وربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع ، وذلك أن يحتاج  
أن يكون نوعا واحدا من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفى بعض الأشياء  
لا يعرض هذا كما يعرض فى النار ، لأن نوع النار ليس هو واحدا ، وذلك  
أن الحجرة والضوء واللهيب مختلفة <sup>(٣)</sup> فى النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك  
(١) نرى بمقدار كلمة واحدة . (٢) ف : ينال . (٣) ف : بأن تنال .  
(٤) ف : يناله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .  
(٧) تأكلت حرورها .

لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفا، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، وبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا :  
الطف الأجسام . وذلك أن الضوء الطف من الحرة ومن اللهب . وهذا  
[ف] ليس ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه  
القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم  
أكثر . ومع هذا أيضا فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو  
أكثر، شيئا واحدا بعينه [١٢٩٢] فيما هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا  
في النار : الطف الأجسام . — وذلك أن هذه الخاصة تصوير واحدة بعينها للنار  
مطلقا وللضوء، وذلك أن الضوء الطف . — فإذا وصف آخر الخاصة بهذا  
الوجه، فينبغي أن يحتج عليه . فاما أنت فلا ينبغي أن تسلم هذا العناد . ولكن  
إذا وضعت الخاصة، فينبغي على المكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصة .  
وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصة لنفسه؛ وذلك  
أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو  
لنفسه يدل على آنيته ، والدال على الآنية ليس هو بخاصة لأحد — مثال  
ذلك أنه لما كان من قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه —  
إذ كان الجميل واللائق شيئا أحداً — لم يكن اللائق خاصة للجميل .

فاما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع  
عليه بالتكاثر في الحمل ، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أن خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالكافؤ في الحمل ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

٢٠

وبعد ذلك فينبغى أن ننظر في المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا يقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة .

٢٥

والخاصة في الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة ، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحد منهما موصوفاً على الصواب — مثال ذلك : أما في الجملة فن قال إن خاصة البحر أن أكثر

٣٠

مائه مالح ، فقد وصف خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح . فأما في الجزء فناله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووصف خاصة تصدق على الجزء ولا يقال على الجملة ( وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفساً )

٣٥

فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

١٣٥ ب

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [ ٢٩٢ ب ] على كل واحد من المتشابهة الأجزاء وهى خاصة لها ، من قيل أنها في الجملة ، فإن بهذا الوجه

يقيد خاصة ما وضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدق على كل أرض أنها تتحرك<sup>(٢)</sup> إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل<sup>(٣)</sup> إلى السفلى بالطبع .

## ٦

### < مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أما أولاً فن المتضادات — أما المبطل فينظر ألا يكون الضد خاصة للضد ، وذلك أن الضد لا يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضد العدل ، والأخس ضد الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخس . فاما المصحح فينظر إن كان الضد خاصة للضد ، وذلك أن الضد يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضد الشر ، والمهروب منه ضد المؤثر ، وكانت خاصة الخير أنه مؤثر ، فخاصة الشر أنه مهروب منه .

وأما ثانياً فما هو من المضاف . أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة للمضاف . مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، والفاضل بالقياس إلى المفضل ، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف ، فليس المفضل خاصة للنصف — فاما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف ، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى



النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد ، وكانت خاصة الضَّعْف أنه بمنزلة  
قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد  
إلى الاثنين .

وأما ثالثاً فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة ،  
فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم  
ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصة للملكة  
— مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحس خاصة للصمم لأنه أمرٌ  
عامٌ للغواس الأخر ، لم يكن الحس خاصة للسمع . — فأما المصحح فينظر إن  
كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ؛  
وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [ ٢٩٣ ] فإن ما يقال بالملكة يكون  
خاصة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة  
مالنا بصر ، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر ، إذ كان  
من شأننا أن يكون لنا .

وبعد ذلك فينتظر في الموجبات والسالبات : أما أولاً فننظر من  
المحمولات أنفسها . وهذا الموضع نافع للبطل فقط — مثال ذلك أنه إن  
كانت الموجبة أو الذي يقال بالإيجاب خاصة لشيء ، فإنه لا تكون سالبته  
ولا الذي يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذي يقال بالسلب  
خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا الذي يقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك  
أنه لما كانت خاصة الحى أنه حى ، لم تكن خاصة الحى أنه لا يموت .

- وثانيا ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل .
- ١٥ أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة ، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة ؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحى ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لالحى » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن ظهر أن قولنا : « لالحى » ليس بخاصة لقولنا : « لاإنسان » ، لم يكن « الحى » أيضا خاصة « للإنسان » . فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحى ألا يحيا ، صارت خاصة الحى أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحى أن يحيا ، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحى ألا يحيا .
- ٢٥ وثالثا أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة ، فإنه لا تكون هى بعينها خاصة للسالبة أيضا . وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس . فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة ، فهى للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة ، ولا السالبة للموجبة ، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا . وأما السالبة فقد توجد للموجبة ، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة .
- ٣٠
- ٣٥
- ١٣٦ ب

- وبعد ذلك ننظر في القسمة : أما المبطل [ ٢٩٣ ب ] فينظر إن كان  
 ليس شيء من القسيمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة  
 للشيء الذى وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحى المحسوس  
 ليس بمخاصة لشيء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة  
 للكل . — وأما المصحح فينظر إن كان أى شيء ما مأخوذ من القسيمة الباقية  
 خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذى له  
 وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من  
 شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء  
 إذا أخذت على هذه الجهة ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون  
 بذاته فضيلة للجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك ننظر في التصاريـف <sup>(٢)</sup> : أما المبطل فينظر إن كان التصريف  
 ليس بمخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصة — مثال  
 ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق  
 الجحيل ، فليس خاصة العدالة الجحيل . فاما المصحح فينظر إن كان التصريف  
 خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحته : من .

٢٠ أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَاءُ ذو رجلين ، كانت خاصة للإنسان أنه مَشَاءُ ذو رجلين .

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصارييف نفسه فقط ، بل وفي المتقابلات أيضا كما وصفنا في المواضع التي تقدمت . أما المبطل فينظر إن كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصرف المقابل ، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصرف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير ، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فاما المصحح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصة لتصرف المقابل ، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصرف المقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة للخير ، صار الأخس خاصة للشر .

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة . فاما المبطل فينظر إن الذي حاله حال متشابهة ليس بخاصة لما حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال [ ١٢٩٤ ] البناء عند إحداث البيت وحال الطيب عند إحداث الصحة متشابهة ، ولم تكن خاصة الطيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البناء إحداث البيت . — فاما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة — مثال ذلك أنه لما كان حال الطيب عند أن يكون محدثا للصحة شبيهة

٥. بحال الراض عند أن يكون محدثا لخصب البدن ، وكانت خاصة الراض  
أن يكون محدثا لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثا  
للصحة .

- وبعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحال واحدة . أما المبطل فينظر  
إن كان ما هو بحال واحدة ليس هو خاصة لما هو بحال واحدة . فإن ما هو  
بحال واحدة لا يكون خاصة لما هو بحال واحدة . وإن كان ما هو بحال  
واحدة خاصة لما هو بحال واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذي وضع أن  
١٠ يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقيح  
حالا واحدة من قبل أنه علم بكل واحد منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن  
يكون علما بالقيح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علما بالجميل . وإن  
١٥ كانت خاصة الفهم أن يكون علما بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علما  
بالقيح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء  
كثيرة . فاما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء ؛ لأن الواحد  
إذا كانت حاله عند كثيرين حالا واحدة فليس ينقاس .  
٢٠

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما  
يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ؛ ولا  
ما يقال بالتكون بكون خاصة لما يقال بالتكون — مثال ذلك أنه لما كان

(١) ع: كان يعني أنه يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة طاعة لشيء واحد معه .

(٢) ع: حال .

- ٢٥ ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تكون الإنسان أيضا أن يتكون حى ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكون على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكون كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكون والفساد .
- ٣٠ وأما المصحح فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود ، فإن الصفة بالتكون تكون خاصة للموصوف بالتكون ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ ، صار تكون الإنسان أن يتكون امرؤ [ ٥٩٤ ب ] ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكون والفساد على الولاء<sup>(١)</sup> ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

وبعد هذا فينظر فى صورة الموضوع : أما الناقى فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التى يقال إنها خاصة للشيء الذى وضعت<sup>(٢)</sup> خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة ، لم يكن السكون خاصة للإنسان . فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشيء الذى

(١) ف : التبت . (٢) ف : الموصوف (٣) ص : حارت .

(٤) ف : الوجوه : ص : الول ( يقصد التوال ) . (٥) ف : المبطل .

(٦) تحبها : وصفت .

- ١٠ قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذى قصد إلى أن تكون له خاصة  
تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحي نفسه أمر مركب من  
نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حي ، صارت  
خاصة للحي . أنه مركب من نفس وبدن .

# ٨

## < مواضع أخرى >

- وينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل . أما أولا : فالنأى ينظر إن كان  
ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فليس ما يقال بالأقل خاصة  
لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ،  
ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على  
الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا :  
« أكثر تلونا » خاصة لـ « أكبر جسمية » لم يكن أيضا قولنا : « أقل تلونا »  
خاصة لما هو « أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة « الجسم » أصلا .  
فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن  
ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما  
يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال  
على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا :  
« أكثر حسا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حسا »

خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

وينبغي أن ننظر في هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق [ ٢٩٥ ] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر اجتهدا خاصة لأكثر إنسانية . — فاما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع ، خاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأنواع .

وثانيا : فننظر النافي : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،



ولم يكن الإحساس<sup>(١)</sup> خاصة للحي، فليس التعلم خاصة للإنسان. — فأما المثبت  
فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، فإن ما يقال بالأكثر  
خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا « آنس بالطبع »  
خاصة للإنسان أقل من أن قولنا: « ينجيا » خاصة للحي، وكان قولنا في الإنسان  
إنه « آنس بالطبع » خاصة له، فقولنا في الحي إنه « ينجيا » خاصة له .

وثالثا : فينظر النافي إن كان الشيء الذي الخاصة أخرى بأن تكون له ليس  
الخاصة له ؛ فالذي الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له . وإن كانت خاصة  
لذلك فليست خاصة لهذا . مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصة للسطح  
أخرى منه بأن يكون للجسم، وليس التلون خاصة للسطح، فليس هو خاصة  
للجسم ؛ وإن كان خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن  
يتفجع بهذا الموضع في شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد  
خاصة لأشياء كثيرة [ ٢٩٥ ب ] .

ورابعا : فإن النافي ينظر إن كان ما هو آخرى بأن يكون لشيء خاصة  
ليس بخاصة له ، فما ليس هو حريا بأن يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة  
له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس<sup>(٢)</sup> آخرى بأن يكون خاصة للحي من  
المتجزئ، ولم يكن المحسوس خاصة للحي، ولم يكن المتجزئ خاصة له . — فأما  
المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حريا بأن يكون لشيء خاصة هو خاصة له ، فما

(١) تحنها : حسا من . (٢) تحنها : العلم .  
(٣) ص : كانت . (٤) ف : أن يحس .

هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة. مثال ذلك أنه لما كان قولنا :  
« يحس » ليس هو أخرى بأن يكون خاصة لحي من قولنا « يحيا » ، وكان  
قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً :

فإن الثاني ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك  
الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال  
واحد خاصة لهذا الذى هو له خاصة<sup>(١)</sup> على مثال واحد — مثال ذلك أنه  
لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال ما لخاصة الجزء المفكر  
أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن  
يفكر<sup>(٢)</sup> . فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشيء

الذى هو له خاصة<sup>(٣)</sup> ، فإن الذى هو لشيء خاصة على مثال واحد هو له خاصة  
على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من  
يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة  
السكر<sup>(٤)</sup> أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف .

وثانياً : ينظر الثاني إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة  
له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو  
خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

(٢) مشكولة فى الأصل .

(١) ف : مى .

(٢) ف : مى .

وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع . —  
فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له  
[ ١٢٩٦ ] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له — مثال ذلك أنه  
لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءاً شهوانياً على القصد  
الأول ، ومنها جزءاً فكرياً على القصد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها  
جزءاً شهوانياً على القصد الأول ، فخاصة النفس أن لها <sup>(١)</sup> جزءاً فكرياً على  
القصد الأول .

. وثالثاً : أن المبطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال  
واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة . وإن كان لذلك  
خاصة، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت على مثال واحد  
الإحراق خاصة للهبب والحجرة، ولم يكن الإحراق خاصة للهبب، لم يكن  
الإحراق أيضاً خاصة للحجرة . وإن كان الإحراق خاصة للهبب، فليس خاصة  
الحجرة الإحراق . فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء .

والفرق بين المعنى الذى يكون من الأشياء التى بحال متشابهة وبين المعنى  
الذى يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذلك يوجد بالمقايضة  
من غير أن ينظر في أنه موجود شيئاً من الأشياء ، وهذا من أنه موجود  
شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقايضة .

(١) ف : منها .

(٢) ش : التى هى بحال متشابهة وبين المعنى الذى يكون .

## < مواضع أخرى >

- وبعد هذا ينظر النافي إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوة أن تكون موجودة للا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد وصف الخاصة بالقوة، لأن هذه الخاصة — أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها ووضعها<sup>(١)</sup> أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى، وهو الذى من شأنه أن يتنفس<sup>(٢)</sup>، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن الحى موجودا، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجودا بالحال التى هو بها مستنشق فى الوقت الذى لا يكون الحى فيه بحال يتنفس فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة يصفها بالقياس<sup>(٣)</sup> إلى موجود أو إلى لا موجود، إذا كان يمكن في القوة أن يوجد اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه الممكن فيه أن يفعل أو يفعل، فقد وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقياس

---

(١) ف : ووصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضعها .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [ ٢٩٦ ب ] أن يفعل شيئاً ويفعل . خاصة الموجود أنه يمكن فيه أن يفعل شيئاً أو يفعل .

- وبعد هذا فللتأني أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب ، فليس  
بخاصة ما وضع ليكون خاصة ، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه  
الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن  
الأمر إذا فسد بقي القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء -  
مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصة النار بأنها أخف الأجسام ، وذلك  
أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفها ، فليس  
خاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام . - فاما المثبت فينظر إن كان لم يضع  
الخاصة بالأغلب ، فيتم ما وضعت الخاصة في هذا المعنى - مثال ذلك أنه  
لمسا كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آيسٌ بالطبع ، لم يضع الخاصة  
بالأغلب ، فيتم ما وضع الخاصة في هذا المعنى .

[ تمت المقالة الخامسة من كتاب طويقا ]

[ وقوبل به ]

## المقالة السادسة منه

### < المواضع المشتركة للحد >

١

### < تقسيم عام لمشا كل الحد >

[ ٢٩٦ ب ]

قال :

- أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول  
 أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغي أن يكون حد الإنسان يصدق على ٢٥  
 كل إنسان ؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس ،  
 أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه ، فإنه يجب على من يحد أن يجعل الشيء  
 في جنسه ويضيف إليه الفصول ؛ وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود ٢٠  
 من كل ما في الحد . وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء ( فإنه ينبغي أن  
 يكون حد الشيء خاصاً به ، كما قلنا أيضاً ) (١) وإما أن يكون إذا عمل جميع  
 ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن  
 كان قد وجد ولم يُصَبَّ في التحديد . ٢٥

فأما إن كان [ ٢٩٧ ا ] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغي أن  
 ننظر فيه من المواضع التي قيلت في العَرَض . وذلك أن النظر بأسره هناك

(١) ف : جميع . (٢) راجع نيل ١٢ ف ٤ ص ١٠١ ب ص ١٩

- هـ <sup>(١)</sup> **هل الشئ حق أو غير حق ؟** لأننا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فإنما  
 نقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق . فأما  
 إن كان لم يضعه في الجنس الخاص به ، أو إن كان القول الموقف غير خاص  
 به ، فإنما ينبغي أن نبحث عنه من المواضع التي قيلت في الجنس وفي الخاصة .  
 هـ فأما إن كان لم يحدد ، أو إن كان لم يصب في تحديده ، فإن عمل أى شئ  
 كان أسهل من الإصابة في عمله . فمن اليقن أن الخطأ في هذا المعنى أكثر ،  
 لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذاك .  
 ١٠

وأجزاء ما يحرى على غير صواب جزءان : الواحد استعمال العبارة الغامضة :  
 وذلك أنه ينبغي للذى يحدد شيئاً أن يستعمل - ما أمكن - العبارة التي في غاية  
 البيان ، لأن الحد إنما يوفق لمعرفة به الشئ . والثاني أن يكون قد تجاوز  
 بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزداد على الحد فإنما هو فضل . وأيضاً  
 فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

## ٢

### < غموض الحد >

- فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشئ الموصوف من  
 المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر ، وأن الصحة  
 اعتدال الأشياء الخائفة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها .  
 فليس يتبين أيما يريد أن يقول من المعنى التي يدل عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .

وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة فذكره قبل أن يفصل  
 جهاته، لأنه لا يبين حداً آتياً منها وفي . وقد يمكن أن يعدل على أن القول ٢٥  
 لن يطابق جميع الأشياء التي وفي حدها . ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة  
 إذا لم يشعر باتفاق الاسم . وقد يمكن أيضاً إذا لخص ما يقال في الحد على  
 كم جهة يقال أن يعمل قياساً : وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه ٣٠  
 الجهات قولاً كافياً، فمن البين أنه لم يحد على ما ينبغي .

وموضع آخر وهو إن كان [ ٢٩٧ ب ] قال الشيء على جهة الاستعارة  
 — مثال ذلك إن كان سمى العلم الذي لا يتفعل ، أو سمى الهوى خاصة  
 أو سمى العفة اتفاقاً : وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه فامض غير  
 بين . وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على ٣٥  
 الحقيقة، فإن الحد الموصوف لا يطابقه كالحال في العفة؛ وذلك أن كل اتفاق  
 إنما يكون في النعم . وإيضاً إن كان الاتفاق جنساً للعفة لكان شيء واحد  
 بعينه يكون في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى ١١٤٠  
 الفضيلة ، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق .

وأيضاً إن كان يستعمل أسماء غير موضوعة كما فعل أفلاطون عند تسميته  
 «العين» : « المظلة بالحاجب »، ويسمى «الربلاء» : « متعفة للسعة »،  
 وتسميته « المنخ » : « المتولد في العظام » . وذلك أن كل ما لم تجر فيه العادة  
 فهو غريب .



- وبعض الأسماء لا يقال باتفاق الاسم ولا بالعارة<sup>(١)</sup> — مثال ذلك القول بأن الناموس<sup>(٢)</sup> بمقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع. وما جرى هذا المجرى<sup>(٣)</sup> ثم من الاستعارة، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوماً بضرب من الضروب لمكان التشابه، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما، فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً<sup>(٤)</sup>. وذلك أنه ليس يوجد التشابه الذي به الناموس قدر ومثال، ولا جرت العادة بأن يقال. فلذلك متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال، أن يكون قد كذب. وذلك أن المثال هو الذي كونه بتشبيهه، وهذا شيء ليس هو موجوداً للناموس<sup>(٥)</sup>. ومتى قال إنه كذلك ليس على الحقيقة، فمن البين أنه قال ذلك قولاً غامضاً وأردأ من أى شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة.
- وأيضاً إن لم يكن حد الضد بيناً أصلاً من الذى قد وصف. وذلك أن الذى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها، أو إن كان الموصوف في نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو، لكن بمنزلة أحوال الصور العتيقة إن لم يرسم أحدٌ عليها دلالتها لم يعلم ما كل واحد منها.

(١) ف : بالاستعارة . (٢) ف : الشريعة .  
(٣) ص : أشر . (٤) ف : معروف .  
(٥) ف : معروف . (٦) ش : بافتداء ، بحكاية .

< إسهاب الحد >

- فن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضاً .
- وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان استعمال شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للوجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت نوع خاص ، فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [ ٢٩٨ ]
- ذلك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخر ، والفصل يفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فأما الموجود لجميع التي هي تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنس واحد بعينه . فزيادة ما يجرى هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذي يزداد خاصاً ، وإذا رفع كان الباقي خاصاً ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان : « قابل للعلم » كان ذلك باطلاً ، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي يدل على المحدود ما هو ، فهو باطل<sup>(٢)</sup> . وكذلك يجرى أمر تحديد النفس إذا كان عدداً يحترك ذاته ، وذلك أن الذي يحترك ذاته هو نفس كما حده أفلاطون . إلا أننا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع

(٢) ف : فضل .

(١) ف : فضلا .

(٣) ف : إن .

- العدد. وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغي  
أن نستعمل في جميع ما يجري هذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضاً فإن  
١٠ حد البلغم أنه أول رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا :  
« أول » ، واحدٌ وليس بكثير . فزيادتنا إذن « منهضمة » باطل <sup>(١)</sup> ، لأن  
هذا إذا رفع كان القول الباقي خاصة ، إلا أنا نقول : لا . وذلك أنه يمكن  
أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء . فليس البلغم إذاً على الإطلاق  
أول رطوبة من الغذاء ، لكن أول مما لم ينهضم ، فيجب كذلك أن يزداد  
في الحد : « غير منهضمة » ، لأنه إذا قيل على جهة العموم <sup>(٢)</sup> لم يكن القول  
١٥ صدقاً ، إذ كان ليس هو أول جميعها .

- وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت  
نوع واحد ، فإن تحديد مثل هذا قد حد <sup>(٣)</sup> من الذين يستعملون ما يوجد <sup>(٤)</sup>  
بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصاً ،  
فإن القول كله يكون خاصاً ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شيء —  
٢٠ أى شيء كان — صادقاً ، فإن القول بأسره يكون خاصاً . وإن كان  
شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فليس يمكن  
أن يكون القول بأسره خاصاً ، لأنه ليس يرجع بالكافؤ في الحمل — مثال  
ذلك قولنا : تحي ، مثاء ، ذو رجلين ، ذو أربع أذرع — فإن هذا القول

(١) ف : فضل . (٢) ف : أخرى . (٣) ف : خطأ (٤) .

(٤) ف : أكثر من خطأ (٥) . (٥) ف : موجود لجميع .

لا يرجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر، من قبل أنه ليس يوجد ذو أربعة أذرع لجميع الأشياء التي تحت نوح واحد .

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مراراً كثيرة — مثال ذلك ٢٥

إذا قال [ ٢٩٨ ب ] إن الشهوة التوقان إلى اللذيذ، فإن كل شهوة إنما هي للذيذ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيذ ، فيكون التوقان إذن للذيذ ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا :

« توقان للذيذ » ، فكل واحد منهما إذن يوجد للذيذ . ونقول إن هذا ٣٠

ليس بالمتكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذي هو واحد بعينه للإنسان يصير ذا رجلين ؛ وقولنا : حتى شاء ذو رجلين شيء واحد بعينه للإنسان ،

فيصير الحى المتأذنين الرجلين ذا رجلين . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمر ٣٥

منكر، لأننا لم نحمل ذا الرجلين على شيء شاء ذي الرجلين ، وذلك أن بهذا الوجه

يكون ذو الرجلين قد حمل على شيء واحد بعينه مرتين ، لكن ذا الرجلين يقال ١١٤١

على الحى المتأذنين الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حمل مرة واحدة فقط .

وكذلك يجرى الأمر في الشهوة ، لأن قولنا للذيذ لم يحمل على التوقان ،

وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرة واحدة .

(١) ف : للذيذ

(٢) ش : في السرائر : والإنسان والحى المتأذنين الرجلين هو واحد بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعني أنت ذا الرجلين لم يحمل على كل واحد من الحى أو ذي

الرجلين أو المتأذنين على أفرادهم ، بل على الجملة ، أعني على قولنا : حتى ، شاء ، ذو الرجلين .

وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة ؛ لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء <sup>١</sup>، مل مراراً كثيرة، بمنزلة ما عمل كسانو قراطس بالفهم حيث قال إنه <sup>(١)</sup> متحد للوجودات <sup>(٢)</sup> وإنما لم بها . وذلك أن المحدد عالم ما . فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادتنا في القول : « عالم » . وكذلك الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم فإنما هو ما يوجد بالطبع . فالزيادة في هذا القول : « ما يوجد في الطبع » باطل ، لأنه قد كان يكفي بأن يقول : عدم الحرارة ، لأن العدم نفسه يدل على أنه شيء ، بالطبع يقال .

وأيضاً إن كان الشيء قيد كلياً فزيد عليه جزئى ، بمنزلة ما نقول إن الدعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة ، وذلك أن الواجب موافق ما ، فهو إذن محصور في الموافق ، فذكر الواجب ها هنا فضل . وذلك أنه ذكر كلياً ثم أضاف إليه جزئياً . أو إن قال قائل إن الطب العلم بالأمور المصححة للحي ، والإنسان ، أو قال إن <sup>(٣)</sup> التاموس <sup>(٤)</sup> صورة الأشياء الجميلة بالطبع والمعادلة — وذلك أن العدل جميل ما — فقد ذكر قائل هذا القول شيئاً واحداً مراراً كثيرة .

(١) ف : المجرّد .

(٢) س : بزيادتنا .

(٣) ف : الشريعة .

(٤) ف : مثال .

٤

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء وما يجري مجراها ينبغي أن نبطل هل حد الشيء على ما يجب أو على غير ما يجب . — فاما النظر في أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا — فن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون .

٢٥

أما أولا فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عمل التحديد من أشياء هي أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحد إنما يوفق لمكان المعرفة بالأمر المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفق ، لكن من أشياء هي أقدم وأعرف ، كما هو في البراهين ، ( لأن بهذا الوجه يجري أمر كل تعليم وتعلم ) ، كان من الظاهر أن ما لم يحد بما يجري [ ١٢٩٩ ]

٣٠

هذا المجزئ لم يحد . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه . فإنه من البين أن الذى يكون من أشياء هي أقدم وأعرف قد حد أيضا بأفضل ما يكون ، فيصير لذلك الحدان كلاهما لشيء واحد بعينه . وهذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما آتيته وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحد بعينه حدود كثيرة

٣٥

أن تكون آتية المحدود التي يستدل عليها من كل واحد من الحدين واحدة بعينها ؛ وهاتان فليستا شيئا واحدا بعينه ، لأن الحدين مختلفان . فبين إذن أن الذى لم يحد من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحد . فاما أن الحد لم يقل

١٤٦ ب

- من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست  
 أعرف على الإطلاق . وإما من أشياء ليست أعرف عندنا ، فإنه قد يمكن  
 أن يكون بالضربين كليهما . فبالجملة ، المتقدم أعرف من المتأخر بمنزلة ما بالنقطة  
 أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المصمت ؛ وبمنزلة  
 ما أن الوحدة أيضا أعرف من العدد ، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له .  
 وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فإما نحن فقد  
 يعرض لنا مراراً عكس ذلك . وذلك أن المصمت أحق بالوقوع تحت  
 الحس من البسيط ؛ والسطح أوقع تحت الحس من الخط ؛ والخط أوقع  
 من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك  
 أن هذه يقف عليها الفهم اليسير ، وتلك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالجملة  
 الأفضل أن يتمس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب  
 أشبه بطريق العلم . والذين أيضا لا يمكنهم التعرف بأمثال هذه ، فلعله  
 يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجري هذا  
 المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط ، فإن  
 جميعها يدل على المتقدم فالأخير ، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط ، وهذا  
 طرف البسيط ، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا المجرى  
 لا يمكنهم أن يدلّوا في الحدود على المساهية ( إن لم يتفق أن يكون الشيء

(١) ف : أتم . (٢) المصمت = الجسم ؛ البسيط = السطح .

(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...

- ٢٥ الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق ) إذ كان يجب على الذى  
يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول . وهذه هى من الأشياء التى  
هى أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضاً . وذلك أن النوع إذا عُرف  
فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل ، لأنّ من عرف الإنسان  
٣٠ فقد عرف الحيّ والمشاء ، وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً  
أن يعرف النوع أيضاً . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [ ٢٩٩ ب ] منهما .  
وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التى تجرى هذا المجرى تحديدات :  
٣٥ أعنى التى توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات  
كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى أعرف مختلفةٌ  
عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم . فالحّد لذلك عند كل واحدٍ  
١١٤٢ موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبى أن يعمل الحد من الأشياء  
التي هى أعرف عند كل واحد . وأيضاً تكون أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة  
عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن فى أوّل الأمر تكون المحسوسات  
كذلك . فإذا صاروا متحرّكين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون  
٥ حدّ واحدٌ بعينه أبداً موصوفاً لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبى  
أن يكون موصوفاً بالأشياء التى هى أعرف عند كل واحد . فن البين أنه  
ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء ، لكن من الأشياء التى هى  
أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وحده يكون الحدّ واحداً بعينه أبداً .  
ولعلّ الشئ المعروف على الإطلاق ليس هو الذى لا يعرف عند أحد ، لكن



المعروف عند الحَسَنِي الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيّ على الإطلاق عند الحَسَنِي الحال في أجسامهم . فينبغي أن نستقصي البحث عن كل واحد من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلّمنا فيما ينفع . وقد يمكننا بإجماع أن نرفع التجديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي التي هي أعرف عندنا .

واحد مواضع مالا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء المتقدمة بالتأخر كما قلنا آنفا . وموضع آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو في السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعني محدود وما هو في السكون <sup>(٢)</sup> . وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود ومما هو في الحركة . وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثة : أما أولاً فإن كان المقابل قد حدّ بمقابلته ، مثال ذلك إن كان الخير حدّ بالشر . وذلك أن المتقابلين معاً في الطبع . وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحدٌ بعينه ؛ ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه . وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها اعلمه ألا يمكن فيها أن يُحدّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضعف لا يمكن أن يحدّ إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء . وذلك أن جميع ما يجري هذا المجرى فإن ماهيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيف كان — فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب

(١) ص : يمكن . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : ما (بدلاً من : وما) .

ضرورة أن نحصر أحدهما [ ١٣٠٠ ] في قول الآخر، فيجب أن نعلم جميع مايجرى هذا المجرى وأن نستعملها في هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه ، وإنما يخفى ذلك إذا

لم يستعمل اسم المحدود بعينه ، مثلما يحد الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً .

وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا

كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول - مثال ذلك : إن كان النهار

هو حركة الشمس فوق الأرض ، فن الين أن من قال : حركة الشمس فوق

الأرض ، فقد قال : الشمس . فن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار .

وأيضاً إذا كان حد القسم بقسيمه ، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم

من الزوج بواحد ، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس

واحد بعينه معاً في الطبع ؛ والزوج والفرد قسيان لأنهما جميعاً فصلاً العدد .

وكذلك إن حد ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو

ما انقسم بنصفين ، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما

أحد من الاثنين اللذين هما زوج ؛ والخير فضيلة<sup>(٢)</sup> ما . فهذه إذن تحت تلك .

وأيضاً تحت ضرورة على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً . وذلك

أن الذي يستعمل "الفضيلة" قد يستعمل "الخير" ، لأن الفضيلة خير<sup>٣</sup> ما .

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : في نسخة : وفي نقل أئانف : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .

وكذلك من استعمل "بنصفين" فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم <sup>(١)</sup> باثنين، والاثنان زوج .

٥

### < مواضع أخرى >

٢٠ فبالجملة نقول إن كان موضعاً يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموضع ثانٍ : أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوضع في جنس . وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يتقدم فيوضع : ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يُحسب أن يتحسب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، ويوضع أول الأشياء التي تقال في التحديد .

وأيضاً إن كان المحدود يقال في أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها — <sup>(٢)</sup> مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلم بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال : وبالقراءة أيضاً، لأن بهذا الحد لم يحد، بذكر الخط، أكثر مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحداً منهما حداً، لكن من قال هذين كليهما فقد حد، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحد بعينه . وفي بعض الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا — مثال ذلك في الأشياء

(١) ف : انقسم (يدلاً من : قد انقسم) . (٢) ص : ثانٍ .

(٣) ف : يحسب . (٤) ف : يصفه .

التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال في الطب [ ٣٠٠ ب ] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ، ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطيب . فالذي يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذي يصفه بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضاً .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك أن كل علم وكل قوة إنما يظن بها أنها للشيء الأفضل .

وأيضاً ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذي يخصه من الاسطفسات التي في الجنس كما تقدم من قولنا .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك إن قال العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء ، فإن الذي حد هذا الحد يتجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته ، وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو والآل يوضع الشيء في أقرب الأجناس منه سؤالا . ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت . فيجب إذا : إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب ، وإما أن

يضم جميع الفصول التي بها يحدد الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن  
 بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئاً ، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل  
 بقول مكان اسم ؛ وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ،  
 وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦

### < مواضع أخرى >

وفي الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك ، أعني إن كان ذكر فصول  
 الجنس فإنه إن كان لم يحدد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يجري  
 مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء ، بمنزلة الحى أو الجوهر ،  
 فن البين أنه لم يحدد ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء .  
 وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيء قسماً للفصل المذكور . وذلك أنه  
 إن لم يكن كذلك فيجب أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس  
 إنما ينقسم بالفصول التي يوازى في القسمة بعضها بعضاً ، بمنزلة ما ينقسم  
 الحى بالمشاء والطائر وذى الرجلين ، أو إن كان الفصل قسماً ، إلا أنه  
 لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بين أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن  
 جميع الفصول التي يوازى بعضها بعضاً في القسمة يصدق على الجنس الذى  
 ينحصرها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [ ١٣٠١ ] إلى  
 الجنس لم يحدث نوعاً ، فإنه من البين أن هذا ليس بفصل للجنس يحدث  
 نوعاً ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً . وإذا كان هذا ليس

- ١٠ بفضل فليس الموصوف أيضاً فصلاً، لأنه قسيم لهذا . — وأيضاً إن كان يقسم الجنس بالسلب تميز له < قول > الذين يتحدثون الخط ، بأنه طول بلا عرض ، فإن هذا ليس يدل على شيء آخر غير أن ليس له عرض ، فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع . وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عرض ، وإما أن يكون ذا عرض . فإنه قد يصدق على كل شيء : إما الموجبة ، وإما السالبة ، فيصير لذلك جنس الخط الذي هو الطول إما بلا عرض ، وإما ذا عرض .
- وقولنا : طول بلا عرض ، قول للنوع ، وكذلك قولنا : طول له عرض ؛ وذلك أن قولنا : " بلا عرض " ، و " له عرض " فصلان . وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس . فالجنس إذاً يقبل قول النوع . وعلى ذلك المثال أيضاً يقبل قول الفصل ، لأن أحد الفصيلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس . وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجود الصور .
- وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجوداً ، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضاً أو لا عرض له ! وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول ، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس . وهذا شيء ليس بعرض ، لأنه قد توجد أطوال بلا عرض ، وأطوال لها عرض . فهذا الموضع إذاً إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحد في العدد .
- وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجود الصور وحدهم ؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه <sup>(١١)</sup> والحي <sup>(١١)</sup> بعينه جنس .

وخلق أن يكون يجب ضرورةً على الذى يحد أن يستعمل فى بعض  
الأمور السلب، كالحال فى العدم . وذلك أن الأعمى هو الذى ليس له بصر  
فى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم  
الجلس بسلب أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه فى القسم سلب ، مثل  
أن يكون قد حدَّ طولاً له عرض ، وذلك أن الذى لا عرض له يوازى  
فى القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شئٌ آخر غيره ، فقد يقسم الجنس  
بالسلب أيضاً .

- وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بمنزلة الذين يحدون  
التعير بأنه شتم ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوع  
لا فصل .

وينظر أيضاً إن كان ذكر الجنس على أنه فصل ، مثل إن قال إن  
الفضيلة ملكة مجودة أو صالحة ، لأن المحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛  
أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلاً ، إن كان حقاً [ ٣٠١ ب ]  
أنه لا يمكن أن يكون شئٌ واحدٌ بعينه فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ،  
وذلك أنه لا المحمود يحوى المائكة ، ولا المائكة تحوى المحمود ، إذ كان ليس  
كل ملكة أمراً محموداً ، ولا كل أمر محمود ملكة ؛ فليس كلاهما إذن جنسين .  
ولأن المائكة جنس للفضيلة فن البين أن المحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : فى السراى : استخفاف مع هن . ( مر : هدر ) .

(٢) ف : جيدة . (٣) مر : كليهما .

وأيضا فإن الملكية تدل على ما هي الفضيلة ، والمحمود لا يدل على ما هي ، بل على أى شئ هـ . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شئ .

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شئ ، لكن على شئ مشار إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شئ . ٢٠

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشئ المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التي توجد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون في الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشئ ولا يوجد . ٢٥

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شئ من الأشياء التي تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس هو محدوداً ، لأن ليس يمكن أن يحمل شئ من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبر مما يقال عليه هذه . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التي يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحى يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل ٣٥

المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل . ١٤٤ ب

وأيضا تصير الفصول كلها إما نوعاً<sup>(١)</sup> وإما شخصاً<sup>(٢)</sup> إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغي أن ننظر إن كان النوع أو شئ مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك



- ٥ غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً ، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه فمن البين أن الإنسان فصل <sup>(١)</sup> .
- ١٠ وينظر أيضاً ألا يكون الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع .
- وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لجنس آخر لا يحوى ولا يحوى ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون للجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوعٌ واحد بعينه في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وذلك أن كل واحد من الفصول يردف بالجنس الذى يخصه ، كما أن المشاء ذا الرجلين يردف بالحي . فما يحمل عليه إذاً الفصل يحمل عليه كل واحد [ ١٣٠٢ ] من الجنسين . فمن البين أن النوع يصير في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه للجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما <sup>(٢)</sup> يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحي المشاء والحي الطائر جنسان ، وليس يحوى أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغى أن يضيف إلى ذلك أن يكون كلاهما تحت جنس واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحي .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس . (٣) ص : كليهما يوجدان .

(٤) ص : كليهما .

ويَنّ أيضا أنه ليس يجب ضرورة أن يكون الفصل يردف بالجنس الذي يَنصّه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصلٌ واحدٌ بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورةً هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التي فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحىّ المشاء أو الطائر. ٣٠

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون فى شيء لأنه ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث ما . وكذلك يعذلون من يحده الحى بالمائى والبرى، إذ كانا يدلان على حيث ما . إلا أنا نقول إن عذلم فى هذا المعنى ليس على الصواب ، لأن قولنا : « برى » ليس يدل على شيء فى شيء، ولا على أين، لكن على أى شيء . لأنه، وإن كان فى الماء، فهو برى على مثال واحد، فليس يصير مائياً ، إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل فى وقت من الأوقات على أن شيئاً فى شيء . فبين أن من استعمله يكون مخطئاً . ٣٥ ١١٤٥

وينظر أيضًا إن كان وصف الانفعال فصلًا : وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج الشيء من الجوهر . والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه يحفظ الشيء الذى هو له فصل . وبالجمله، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خلوًا من الفصل الذى يَنصّه، وذلك أنه متى لم يوجد المشاء لم يوجد الإنسان . وبالجمله أقول إن كل الأشياء التى يستحيل بها الشيء الذى يوجد له، ولا شيء منها يكون فصلًا لتلك الشيء، لأن هذه كلها إذا

- ١٠ تزيدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً  
مثل هذا فصلاً قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل بالفصول .  
وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى  
آخر ، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف ، كالحال  
في العلم ، فإنه يقال : نظرى وعملى وفعل . فإن كل واحد من هذه قول على  
١٥ مضاف . وذلك أن النظرى نظرى لشيء ، والعملى عملى لشيء ، والفعل  
فعل لشيء .

- وينظر أيضاً إن كان لما أخذ الشيء وصف كل واحد من المضافات  
٢٠ بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه [ ٣٠٢ ب ] . فإن بعضها إنما  
يمكن أن يستعمل الذى يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر في أن ينظر<sup>(٢)</sup> ،  
وفي بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد مُريد<sup>د</sup>  
أن يغرف ماء ، ولكن على حال إن حد الإنسان الطرجهارة بأنها آلة يغرف  
بها الماء — أخطأ ، لأنها ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحد الذى  
٢٥ من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذى نحوه ينحو في الاستعمال الفهم والعلم  
بكل واحد من الأشياء .

- وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال<sup>(٤)</sup>  
٣٠ بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس ،

(١) ص : نستحيل لسنا . (٢) ف : ييصر .

(٣) ف : لأن . (٤) ف : مقال .

لا للجزء الفكري ، وذلك أن الفهم إنما هو للجزء الفكري أولاً ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان .

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل الشيء الذي له قبل الانفعال <sup>(٢)</sup>

أو الحال أو أي شيء آخر كان - فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل

انفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال ، ٣٥

بمثلة ما أن العلم في النفس ، إذ هو حال للنفس . وربما يخطئون في أمثال

هذه الأشياء مثل الذين يقولون إن النوم هو ضعف الحس ، والشك هو ١٤٥ ب

مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرق الأجزاء المتحدة بعنف ؛ وذلك أن

النوم ليس يوجد للحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضعف الحس .

وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما ٥

لا نفس له قد يتوجع ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجري الأمر في حد <sup>(٣)</sup>

الصحة إن كان اعتدال الحرارة والباردة ، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصح الحرارة

والباردة ، لأن اعتدال كل واحدٍ إنما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها ١٠

اعتدال ، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضاً الذين يحدون بهذا

الوجه أن يحصلوا المفعول في الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تفرق الأجزاء

ليس هو الوجع ، لكنه تحديث الوجع ، ولا ضعف الحس هو النوم ،

(١) ش : وجدت في نسخة : « أو » والذي في السرياني ينقل إسحق وأثناس : « لا » .

(٢) ف : قابلاً للتأخير . (٣) ص : يجمع . ف : يتألم . ش : في السرياني :

والإلزام أن يكون ما لا نفس له يتألم .

- ١٥ لكن أحدهما مُحدث الآخر . وذلك أنا إما بسبب الضعف نسام ، وإما بسبب النوم نضعف . وعلى هذا المثال أيضاً يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك ، لأننا إذا فكرنا في الشئين ، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه بصاحبه في جميع الأحوال شككا ولم ندر أيهما نعمل .
- ٢٠ وينبغي أن ننظر أيضاً في جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما — مثال<sup>(١)</sup> ذلك إن كان حد ما لا يموت<sup>(٢)</sup> بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذى هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن نقول إنه في هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن ، مشكوك فيه ، إذ كان يدل : إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإما على الآن الذى يجرى مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن ، فليس إنما نقول إنه الآن بحال<sup>(٣)</sup> ليس يفسد بها في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن فليس إنما نقول إنه الآن بحال ليس يفسد بها في وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : « غير مائت » — سواء ، فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن ، ولكن على حال إن عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك ، والذى بالاسم غير موجود لم يكونا شيئاً واحداً . — فقد ينبغي أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

(١) ف : نها . (٢) ف : غير المائت .

(٣) ص : بحال .

# < مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول  
الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مقسمة بالسواء ، فإن ٣٥  
الذى يؤثر أن يقسم بالسواء عادل أكثر من الذى يقدر على ذلك . فيجب  
من ذلك ألا تكون العدالة قوة مقسمة بالسواء ، وإلا صار الذى يقدر أن ١١٤٦  
يقسم بالسواء عدلاً أكثر .

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل الأ أكثر ، والذى وصف بالقول  
لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعنى أن يكون الذى وصف بالقول يقبل ،  
والأمر لا يقبل ، لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما يقبل ، وإما ألا يكون ٥  
واحد منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحداً .

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان الأ أكثر ، ولم يكونا جميعاً يقبلان  
الزيادة معاً — مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك  
أن من اشتد عشقه ليس تشتد شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة ١٠  
معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً .

وأيضاً ينظر إذا قُدم شيان فوضعا : إن الشيء الذى يقال عليه الأمر  
أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن ينظر إن كانت

١٥ النار أطفأ الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نار أكثر من الضياء ، واللهيب جسم أقل لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد شيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً .<sup>(١)</sup>

وينظر أيضاً إن كان هذا الشيء يوجد لكلا الأمرين المتقدمين على مثال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد لأحدهما أكثر .

وينظر أيضاً إن كان وصف الحد في كل واحد منهما بحسب شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ عند السمع ، ووصف الموجود [ ٣٠٣ ب ] بأنه القوى على أن يفعل<sup>(٢)</sup> أو يفعل<sup>(٣)</sup> ، فإنه يصير شيء واحد بعينه حسناً ولا حسناً معاً ، وكذلك موجوداً ولا موجوداً . وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحسن شيئاً واحداً : فما هو غيرهما ليس هو لذيقاً عند السمع ، وما ليس هو حسناً شيئاً واحد ، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضاً شيء واحد بعينه ، والحسن يقابله : لا حسن ، واللذيذ في السمع يقابله : لا لذيق في السمع . فمن البين أن قولنا : «لا لذيق في السمع» ، وقولنا : «لا لحسن» شيء واحد . فإن وجد شيء في البصر حسناً وفي السمع لا ، صار حسناً

(١) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ف : يفعل .

(٣) ف : يفعل .

ولا حسناً . وكذلك تَبَيَّنَ أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود »  
شئ واحد .

وأيضاً إذا وُصِفَتِ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأخر التي  
في الحدود فينبغي أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف . ٢٥

# ٨

## < مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافاً إلى شئ إما بنفسه وإما بالجنس فينبغي أن ننظر  
إن كان لم يُقَلَّ في الحد مضافاً إلى ذلك الشئ الذي يضاف إليه : إما بنفسه  
وإما بالجنس — مثال ذلك إن حد العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد  
الإرادة بأنها توقان لا < حزن ><sup>(١)</sup> معه . وذلك أن ذات كل مضاف إنما هي  
بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحد من المضاف واحدةً بعينها ، وإنما  
يقال كل واحد منها بالقياس إلى شئ بضرب من الضروب . وكان يجب أن  
يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حد  
الاستجابة بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف في الحد : إما الشئ  
الذي يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شئ ولم يوصف  
بالإضافة إلى الغاية ، والغاية في كل واحد من الأشياء هو الأفضل ، أو هو  
الذي سائر الأشياء من أجله . فينبغي أن نقول : إما الأفضل وإما الأخير

(١) م : كلمة غير مقروءة كذا : إلى .

(٢) ف : ضيف إلى .



— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست لاشيء اللذيذ، لكن اللذة، لأننا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة .

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غايةً . وذلك أن قولنا : فَعَلَّ أو تَكُونُ — ١٠  
بأن يكون غاية من قولنا : يتكون أو يفعل . إلا أنا نقول إن ما يجرى هذا المجرى ليس هو حقاً في كل شيء، وذلك [ ١٣٠٤ ] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا . فيجب أن يكونوا يجعلون<sup>(١)</sup> قولنا : « يفعل » غاية أكثر من قولنا : « قد فعل<sup>(٢)</sup> » .

وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء، وأى الأشياء هو، وأين هو، أو سائر الفصول الأخر — ٢٠  
هو الذي يشتهى كرامة كذا، ومقدار كذا منها . وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة . فليس يكفي بأن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهى الكرامة، لكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها . وعلى هذا المثال قولنا : محب المال هو الذي يشتهى من المال مقدار كذا، والمنهمك<sup>(٣)</sup>  
٢٥ في اللذات هو الذي يشتهى من اللذات كذا، لأنه ليس من غلبت عليه أى لذة كانت يقال له : منهمك في اللذات، لكن الذي يغلب عليه لذات ما، أو كما يجتدون أيضاً الليل بأنه مُظِلُّ الأرض، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض، أو الغمام بأنه

(١) مس : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .

٣٠ مُتَكَائِفُ<sup>(١)</sup> الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغي أن يزداد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . لأنه إذا أغفل فصلًا من هذه الفصول — أى فصل كان — لم يصف ماهية ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائمًا بجذ الشيء<sup>(٢)</sup> الناقص ، لأنه ليس كيفما تحركت الأرض أو أى مقدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضًا الهواء ليس كيفما تحرك ، أو أى مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح . ٣٥

وأيضا في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر<sup>(٣)</sup> وجميع الأسماء<sup>(٤)</sup> الأخر التي ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا : إن الإرادة [ و ] التوقان إلى الخير، والشهوة التوقان إلى اللذيد، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر، أو اللذيد على ظاهر الأمر. وذلك أنه قد يخفى مرارًا كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أولذيد ، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيداً ، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن نجعل صفته كذلك . فإن وصفت<sup>(٥)</sup> [ ٣٠٦ ب ] المذكور فينبغي للعقد للصور أن يسوقه إلى الأنواع ؛ ولذلك ليس توجد صورة شيء ظاهر أصلاً . فاما النوع فقد يظن به أنه يقال بحسب نوع — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيد نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . لا الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيد

(١) ف : تكاف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : < الأمر > مور .

(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

- ١٠ على الظاهر ، لأنه من المتكرّر أن يكون الخير نفسه أو اللذيق نفسه على ظاهر الأمر .

٩

### < مواضع أخرى >

- وأيضاً إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة ؛ وإن كان لما له الملكة فينبغي أن ينظر في الملكة . وكذلك في سائر الأشياء التي تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذيق هو ما هو نافع ، فالمتذ هو ما هو مستفع . وبالجملة أقول فيما يجرى هذا المجرى من التحديدات إن الذى يحدّ يلزمه بضرب من الضروب أن يحدّ أشياء أكثر من واحد . وذلك أن الذى يحدّ العلم قد يحدّ أيضاً - بضرب من الضروب - الجهل . وكذلك الذى يحدّ العالم قد يحدّ غير العالم ، لأن الأول إذا صار بيناً ، فإن الباقية - بضرب من الضروب - تكون بينة . فينبغي أن ننظر في جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصول الأشياء التي من المتضادات ومن النظائر .
- ١٥
- ٢٠

- وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس ، فشيء ما من ذلك يوصف بالقياس إلى شيء ما من هذا - مثال ذلك أنه إن كان الظنّ بالقياس إلى المظنون ، فظنّ ما بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير
- ٢٥

يُحَدُّ بما يقال بالعدم . وأيضاً فيجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبين هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم .

وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى » ، وقولنا : « عدم

التساوى » ، صار قولنا : « تساوى » ضدَّ قولنا : « عدم التساوى » ،

فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنى لم أحدِّ « غير

التساوى » بأنه « ضدَّ التساوى » ، لكن بأنه غير اعتدال الأجسام أو غير<sup>(١)</sup>

اعتدال الكم . — وإن كان ولا واحد من الضدَّين يقال بالعدم ، وكان القول

قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضدَّ الشر الخير<sup>(٢)</sup> ، إذ كان ضدَّ الخير

شراً<sup>(٣)</sup> ، ( وذلك أن قول ما يجرى هذا المجرى من المتضادات موصوف على

مثال واحد ) ، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه ؛ وذلك

أن الخير موجود في قول الشر . فإن كان الخير هو ضدَّ الشر ، وقولنا :

« شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدَّ الخير » ، فيجب أن يكون

الخير ضدَّ ضدَّ الخير . فيبين أنه استعمل الشيء نفسه .

وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذي [ ٣٠٥ ب ] يقال بالعدم لم

يصف الذي له العدم ، مثل الملكة أو ضدَّها ، إن كان لهذين عدم . وإن

لم يكن ، أضاف إليه الشيء الذي من شأنه أن يكون فيه : إما على

(١) ف : لا . (٢) ش : في السرياني : الخير هو ما هو المضادُّ للشر ؛ فن البين

أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .

- الإطلاق، أو الشيء الذى فيه، أولا من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . وإن كان لم يصف إليه الشيء الذى فيه أولا من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذى فيه، أولا من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس<sup>(١)</sup> ليست فى الجزء الفكرى ، لكن فى الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر فى العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء » كما ينبغي — أن يصف « عدم ما هو » أيضاً ، وما المعدوم<sup>(٢)</sup> . ١١٤٨

وينبغى أن ينظر إن كان لم يحد ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن فى الجهل أيضاً يظن أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل على جهة السلب . وذلك أن من ليس له علم لا يظن به أنه يجهل ، بل إنما يظن به أنه غلط<sup>(٤)</sup> . ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان لأنهم يجهلون ، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ش : هذا الموضع صحيح ، وكذلك هو فى السريانى . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذى يوجه فيه العلم كالإنسان . ولم يقل : فى النفس ، وقال إنه فى النفس ، ولم يذكر أنه فى جزئها الفكرى .
- (٢) ف : العادم .
- (٣) ف : يضمنون .
- (٤) ف : أخطأ ، نسي .
- (٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

## < مواضع أخرى >

- ١٠ وينظر أيضا إن كانت تصارييف القول المتشابهة مطابقة لتصارييف الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث<sup>(١)</sup> للصحة ، فالذى قد يقع هو الذى قد أحدث الصحة<sup>(٢)</sup> .

وينظر أيضا فى الصورة إن كان الحد الموصوف يطابقها : فإنه

- ١٥ فى بعض الأشياء لا يلزم ذلك — مثل ما حد فلاتن عندما وصل المائت وزاده فى تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة<sup>(٥)</sup> لا تكون مائتة بمتزلة ذات الإنسان . فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجمله ، فإن الأشياء التى يزداد فيها الفاعل أو المتفعل فواجب ضرورة أن يكون الحد فيها مختلفاً فى الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يمتقدها أنها غير منفصلة ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجرى هذا المجرى من الأفاويل نافع .

وينظر أيضا إن كان وصف قولاً واحداً عاماً لجميع ما يقال باتفاق

الاسم ، وذلك أن المتواطئة [ ١٣٠٦ ] هى التى القول بحسب الاسم لها

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعنى الصورة المقارئة .

(٥) ش : يعنى الصورة التى من شأن فلاتن وأرسطوطالس أن يعبرا عنها أنها هى

الشيء الذى هى صورة له .

- ٢٥ واحد ، فلذلك لا يكون القول الموصوف حُداً لشيء مما تحت الاسم ، لأنه على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذٍ لازمة بالفريزة — فإن هذا شيء ليس هو بأن يوجد للحيوانات أوّل منه بأن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس يظن بها أنها تقال في نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسان أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد . وليس يمنع مانع إذا تعقد اشتراك الاسم وأراد أن يصف حدّ أحد الأمرين من أن يصف وهو لا يشعر قولاً عاماً الأمرين كليهما ، لا خاصاً . إلا أنه أى الأمرين فعل لفظه في أحدهما ليس بدونه في الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماءها قد ينحى حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل المتواطئة ، (وذلك أن حدّ أحدهما لا يطابق الآخر، فيظن به لذلك أنه لم يحدّ على ما يجب ، إذ كان ينبغي أن يكون الحدّ يطابق كل متفق الاسم) . فأتا إذا أنت أجبت ، فينبغي أن تفسر . — ولأن قوماً ممن تجيب يقولون إن المتواطئ متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق

(١) ديونوسس = Dionysius السوفسطائي .

(٢) ص : متغذى . ش : استحق : متغذى .

(٣) ف : لزوماً غريزياً .

(٤) لا : تأكلت حروفها (بكشط ؟) . (٥) ف : أن .

- في الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما، فينبغي أن يُتقدم ويُعترف في أمثال هذه ، أو يتقدم فينتج أفي أيهما كان منهما هو متفق في الاسم أو مواطئ، فإنهم حريون بأن يسموا ذلك إذا لم يتفقوا ما يلزم من ذلك . فإن قال قائل من قبل أن يقع الإقرار بذلك إن المواطئ متفق في الاسم من قبل أنه ليس ينطبق على هذا القول الموصوف ، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا الشيء ينطبق على الأشياء الباقية . وذلك أنه بين أنه يكون مواطئاً للباقية ، وإلا صارت حدود الباقية كثيرة ، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق عليها القول الذي وصف أولاً والأخير .

- وأيضاً إن حد إنسان شيئاً من التي يقال على أنحاء شتى بالقول الذي لا ينطبق على جميعها فلم يقل إنه موافق [ ٣٠٦ ب ] في الاسم ولم يقل إن الاسم ينطبق على جميعها لأن القول أيضاً لا ينطبق ، فينبغي أن يقول له إنه ينبغي أن يستعمل التسمية التي تأدت إلينا ولا يحرك أمثال هذه الأشياء .

- 
- (١) ف : ففر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .  
 (٤) ف : لا أنه . (٥) ف : الشيء . (٦) ف : الموقف ، المطلق .  
 (٧) ص : ينطبقان . ف : عليهما . ش : وذلك أن .  
 (٨) ف : المطلق .  
 (٩) ف : وهذا القول الذي بآثرة . (١٠) ف : كثيرة .  
 (١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .  
 (١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضاً ينطبق .  
 (١٤) ف : في مقابلة مثل هذا .



## < مواضع أخرى >

وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام الناس ؛ فإن  
وصفَ حدَّ شيء من المؤتلفة ، فينبغي أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد  
المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أن  
ولا الكل أيضًا يوجد للكل — مثال ذلك أن أحدًا إن حدَّ الخطَّ المستقيم  
المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتها . فإن كان قول  
الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم  
هو الباقي أعني الذي وسطه يسير طرفيه . ولكن الخط غير المتناهي ليس له  
وسط ولا طرفان ، إلا أنه مستقيم . فليسمَّ الباقي إذا قولًا للباقي .

٢٥

٢٠

وأيضًا ينظر إن كان المحدود إذا كان مركبًا يكون القول قد وفى متساوى  
الأجزاء للمحدود . ويقال إن القول متساوى الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء  
والكلم التي في القول بمقدار الأشياء المركبة ، فإنه واجبٌ ضرورةً في أمثال  
هذه الأشياء أن يكون في الأسماء نفسها تغيير : إما كلها وإما بعضها ، لأن  
الأسماء لم تنقل أصلًا في هذا الوقت أكثر منها قبل . ويجب على من يحدد  
أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها .

٣٥

١١٤٩

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : منار .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شيء . شيء . منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل .

وذلك أن على هذا الوجه يجري الأمر في البسائط أيضا أن الذي يغير الاسم<sup>(١)</sup> قد حد الشيء - مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . - وأيضا  
 • فن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف - مثال ذلك أن يجعل  
 مكان حجر أبيض : جندل بلّجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدد  
 وهو أقل بيانا .

وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء  
 مثل الذي يقول إن العلم النظري ظن<sup>(٢)</sup> نظري . وذلك أن الظن والعلم ليسا  
 شيئا واحدا . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئا واحدا بعينه .  
 وذلك أن النظرى عام في القولين جميعا ، والشيء الباقي مختلف .

وينظر أيضا إن كان بَدَل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كالحال  
 فيما ذكرناه قبيل<sup>(٣)</sup> ، وذلك [٣٠٧] أن قولنا نظري أقرب إلى أن يعرف من  
 العلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنس أعرف من كل شيء .  
 فلذلك كان ينبغي أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب  
 إلى أن لا يعرف . إلا أنا نقول إن هذا الإنكار يسخر منه ، إذ كان ليس<sup>(٣)</sup>  
 يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فاما ما الجنس ، فلا .  
 وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البين أنه ينبغي أن يجعل التبديل في الاسم

(١) ف : يكون الذي يدل .

(٢) ف : في تبديل الأسماء . إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .

- ٢٥ الجنس لا للفصل . وإن لم يحمل اسماً مكان اسم ، بل جعل قولاً مكان اسم ،<sup>(١)</sup>  
فن البين أن الأولى أن نجعل للفصل جزءاً ، لا للجنس ، لأن الحد إنما يراد<sup>(٢)</sup>  
لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس في المعرفة .

## ١٢

### < مواضع أخرى >

- ٢٠ وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف<sup>(٤)</sup>  
حائماً لشيء آخر : مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدده متوسط .  
وذلك أن قوله : « عدد » ، عام في القولين جميعاً ، وإنما بدل قول الفرد .<sup>(٥)</sup>  
والخط والجسم أيضاً لهما متوسط ، وليسا فردين . فليس هذا إذاً تحديد  
الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن  
يلخص بأى نحوه متوسط ، فيصير الأمر في أنه لا يحتمل إما إنكاراً<sup>(٤)</sup>  
وإما قياساً .

- وينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات ، والشيء  
الذي تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حدّ الأبيض بأنه  
لون مخالط للنار فإنه من المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسمياً . فليس هو<sup>(٦)</sup>  
إذن لوناً مخالطاً للنار ، وهو أبيض .<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) ف : قول . (٢) ش : يعني أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً  
بعبه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعبه . (٣) ف : حداً .  
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير الممكن .  
(٧) ف : فإذاً ليس لون مخالطاً قاراً ، والأبيض هو موجود — ص : لون .

- وأيضاً الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذى بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه في أشياء كثيرة : إما بالكلية ، وإما أن يكذبوا في شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بوجود ، فإن الطب إن لم يكن علماً بشيء من الموجودات فن البين أن من قال هذا القول قد كذب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب في شيء . وذلك أنه ينبغي في كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذى بالقياس إليه وصف ، كالحال في سائر الأشياء الأخر الداخلة في باب المضاف ، فإن كل [ ٣٠٧ ب ] معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم . وكذلك يحصر الأمر في الباقي ، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف يرجع بالكافؤ .

- وأيضاً إن كان الواصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعرض ، وصفه وصفاً صحيحاً ، فإن كل واحد من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ، بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً وأبيض وخبثاً . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أى واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف — وأيضاً فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصاً للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحد منها علما لموجود . فن البين<sup>(١)</sup>  
أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً ، لأن التحديد يجب أن يكون  
خاصاً ، لا عاماً .

وربما لم يحقوا الأمر ، لكن الذى له الأمر ، على ما ينبغي ،  
أو الذى له الأمر كامل بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان  
الخطيب هو الذى يمكنه فى كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه  
فى ذلك شيء ، والسارق هو الذى يأخذ الشيء سرّاً . وذلك أنه بين أن  
كل واحد من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيباً  
حاذقاً ، والآخر سارقاً حاذقاً . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سرّاً هو السارق ،  
لكن الذى يريد أن يأخذه سرّاً .

وينظر أيضاً إن كان وصف ما هو مأنور لنفسه على أنه محدث أو فاعل  
أو باى حال كان مؤثراً من أجل غيره ، بمنزلة ما يصف القندل بأنه حافظ  
النواميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنما  
هما مأنوران من أجل غيرهما . إلا أنا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون  
المأنور من أجل نفسه مأنوراً أيضاً من أجل غيره . إلا أن من حد المأنور<sup>(٢)</sup>  
من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطأ بالدون . وذلك أن الأفضل لكل  
واحد إنما هو فى جوهره خاصة . والمأنور من أجل نفسه أفضل من المأنور  
من أجل غيره . فعلى هذا كان يجب أن يدل الحد أكثر .

(١) ف : علم بموجود . (٢) ف : مؤثر . (٣) ف : المأثور .

## < مواضع أخرى >

- ١٥٠ فينظر أيضا إن كان عندما وصف [ ١٣٠٨ ] حدّ شيء من الأشياء حدّ هذه أو الشيء الذي ركب منها ، أو حدّ هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدّ هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما — مثل ما لو أن إنسانًا حدّ العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه صارا كلاهما عادلاً ولا يكون واحد منهما عادلاً ، لأن كليهما لها عدل ، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل . وإن كان الموصوف ليس هو بعد قينًا جدًّا من قيل أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أخرى ( إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما ) ، إلا أن وجود الضدين لها يظن به أنه قبيح جدًّا . وهذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن ، والآخر له شجاعة وقُطُم ، لأن لكليهما بصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقُطُم — وبالجمله فكل < ما > يمكن أن يحتاج به في < أن > الأجزاء والكل ليست واحدا ، فهو نافع فيها وصفناه الآن .
- ١٥ وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكل شيء واحد . والأقوال تكون خاصية في الأشياء التي تركيب الأجزاء منها ظاهر ، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء ، لأنه بين أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً . — فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذى منهما ، فينبغى الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منهما شيء واحد ، مثل الخط والعدد .

٢٥

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون فى واحد أولاً . والأشياء التى قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون فى واحد أولاً ، لكن كل واحد منهما يكون فى كل واحد منهما . وذلك أنه من البين أن الذى من هذين ليس هو ذاك . فإن الأشياء التى فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضاً . فيجب ألا يكون [ ٣٠٨ ب ] الكل فى واحد أولاً ، لكن فى كثيرين . — وإن كانت الأجزاء والكل فى شيء واحد أولاً فينبغى أن ينظر إن لم تكن فى شيء واحد بعينه ، لكن يكون الكل فى شيء ، والأجزاء فى شيء غيره .

٣٠

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك ، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فسدت فسَدَ الكل ؛ وإذا فسَدَ الكل فليس واجباً ضرورةً أن تفسد الأجزاء . — أو إن كان الكل خيراً (٢) أو رديئاً ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء جيد أو رديء من أشياء ليست واحداً من هذين .

٣٥

- ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة مالم يس هو واحداً من هذين . — ١٥٠ ب
- أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً ،  
والذى من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً —
- مثال ذلك أن القِعة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب ، فإن الشجاعة  
أولى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً . فقد كان
- يحب أن يكون الذى منهما يلزم الأول حتى يكون إما على الإطلاق جيداً  
أو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً . إلا أننا نقول إن هذا ليس  
هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته .
- وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد ، فإذا  
اختلفت صارت شيئاً جيداً ، أو بعكس ذلك : أعنى أن كل واحد منهما
- شئ جيد ، وإذا اختلفت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من  
هذين . وما قلناه في هذا الموضع بين خاصّة في الأمور الفاعلة للصحة  
والفاعلة للرض . فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد  
من اثنين منها على حدته جيداً ، فإذا خلطوا وتبدلا كانا شيئاً رديئاً .

- وينظر أيضاً إن كان من شئ أجود وشئ أردأ ، ولم يكن الكل أردأ  
من الأجود ، وأجود من الأردأ . إلا أننا نقول : ولا هذا أيضاً من الاضطرار
- ١٥ إن لم تكن الأشياء التى منها رُكّب جيدة بذاتها ، لأن الأشياء التى ليست جيدة



بذاتها لويس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه<sup>(١)</sup> [١٣٠٩] قَيْسُل .

وينظر أيضاً إن كان الكل موطناً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب،  
كما لا يجب في المقاطع : فإن المقطع ليس موطناً لشيء من الحروف التي  
منها ركب . ٢٠

وينظر أيضاً إن كان لم يذكر حال التركيب<sup>(٢)</sup>، إذ ليس يكفى في التعريف<sup>(٣)</sup>  
بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحد من الأشياء المركبة ليس إنما هو  
منها على جهة كذا، كالحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو  
منها كيفما ركب . ٢٥

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أولاً  
إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو : هذا من هذه . لأن  
من قال : عَسَل مع ماء، فقد قال : إما عَسَلًا مع ماء، أو الماركب مع العسل  
والماء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما  
كان — فليبق به أن يقول إن الأشياء التي قبلت أولاً في كل واحد من  
هذين متفقة . وإيضاً إذا فصلت قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال ،  
فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً ، مثل أن يقال واحد مع  
آخر : إما على أنه قابل واحد بمينه (كالعدالة والشجاعة في النفس)، أو في مكان

(١) راجع قبل ١ م ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) نحنا : التعرف .

- واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البين أن  
التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً . وإن  
كان وجود كل واحد من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع  
آخر في زمان واحد بعينه حقاً ، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل  
واحد منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه . — مثال ذلك إن هو حد الشجاعة  
بأنها جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن  
يحتفظ ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذي له هذا مع  
هذا في زمان واحد ليس هو بعد شجاعاً . — وأيضاً إن كانا جميعاً يقالان  
بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ،  
فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء  
الطبية، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعاً، [ ٣٠٩ ب ] الذي له هذا مع هذا .  
وذلك أن كل واحد منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أي  
واحد استقبلك منهما إلى واحد بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة،  
أعني إلى مجاهدة الحروب، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه . — وبعض  
ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت، مثل أن يكون  
الفيظ غماً مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبين أن النعم إنما  
يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا  
في صنف المذكورة .

### < مواضع أخرى >

٢٠ وأيضًا إن كان قال إن الكل هو تركيب هذه ( مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن ) ، فينبغي أولًا أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب ، بمنزلة ما لو حدّد لحدّ أو عظمًا فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء ؛ إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو ، لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيفما كان ، بل إنما يتكوّن اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات ، ويتكوّن العظم عند ما تتركب بجهة ما أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلًا هو والتركيب سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فأما هذان اللذان<sup>(١)</sup> وصفنا فليس لواحدٍ منهما ضدّ أصلاً .

٢٠ وأيضًا مما يُقنّع به على مثال واحد أن كل مركب فهو تركيب ، أو لا واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب ، وليس هو تركيبًا<sup>(٢)</sup> ، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضًا إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على مثال واحد ، وكان قد حدّد بواحد منهما ، فن البين أنه لم يجد إلا ولزم<sup>(٣)</sup> أن يكون لشيء واحد بعينه حدود أكثر من واحد ؛ وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أولى به من تحديده بذلك ، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص : هذين . (٢) ص : تركيب . (٣) ف : وإلازم .

واحد . وما يجري هذا المجرى حد النفس إن كان جوهراً قابلاً للعلم فإنه  
أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتها للإنسان أن [ ١٣١٠ ]  
يحتج على الحد كله من قبل أن ليس كله معروفاً ، فيجب أن يحتج على شيء  
من أجزائه إذا كان معروفاً ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك  
أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره .

فأما ما كان من الحدود فامضاً فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها  
أو نشكلها تشكيلاً <sup>(١)</sup> يدلُّك منها على شيء ويكسبك حجة . وذلك أنه واجب  
ضرورة على المحيِّب : إما أن يقبل ما يأخذه عن السائل ؛ وإما أن يبين  
المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو .

وأيضاً فكما أن من عادة الناس في المحافل التي تجتمع فيها لوضع الشرائع  
أن يأتوا بشريعة : فإن كانت الشريعة التي أتى بها أفضل من المتقدمة ،  
رفضوا المتقدمة — كذلك ينبغي أن يُفعل في الحدود أيضاً ، أعني أن  
يؤتى بحدٍّ آخر ؛ فإن يُبين أنه أجود من الأوَّل وأدَلَّ على المحدود ، فينبغي  
أن الأوَّل يصير مرفوضاً ، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدود كثيرة .  
وفي جميع الحدود ، ليس لإصابتك في تحديد الشيء الذي قصد لتحديده  
من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقيق .

(١) ص : تشكيل . (٢) ف : يجب .

(٣) أن من : تآكلت حروفها . (٤) ص : حدوداً .

فإنه واجبٌ عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصَبَ عينك وتنظر إليها كالمثال ، فتتفقد باستقصاء نقصان ما كان يجب أن يكون في الحد وما زيد فيه فضلاً ، حتى يمكنك أن تستخرج المجمع استخراجاً سهلاً .  
فليكن هذا مبلغ ما تقوله في الحدود .

[[ تمت المقالة السادسة من كتاب « طويقا » ]]

[[ قوبل به ]]





مرکز تحقیقات کپیویر علوم اسلامی

## فهرس الكتاب

صفحة	
(١٦)	الضلالة والجهل الناشئان عن
٣٨١ - ٣٧٦ ...	مقدمات بنير أوساط ...
(١٧)	الجهل والضلالة الناشئان عن
٣٨٥ - ٣٨٢ ...	مقدمات ذوات أوساط ...
(١٨)	الجهل سلب العلم ...
(١٩)	هل مبادئ البرهان محدودة
٣٨٩ - ٣٨٦ ...	العدد أولا محدودة ...
(٢٠)	عدد الأوساط غير لا محدود ...
(٢١)	في البراهين السالبة ليست
٣٩٣ - ٣٩١ ...	المتوسطات بلانهاية ...
(٢٢)	عدد الحدود متناه في البراهين
٤٠١ - ٣٩٣ ...	الموجبة ...
(٢٣)	لوازم ...
٤٠٤ - ٤٠١ ...	فضل البرهان الكلى ...
(٢٤)	فضل البرهان الموجب ...
(٢٥)	فضل البرهان المباشر على البرهان
(٢٦)	السائق إلى المحال ...
(٢٧)	شروط العلم الفاضل ...
(٢٨)	وحدة العلوم وتوسعها ...
(٢٩)	تمدد البراهين ...
(٣٠)	الأشياء التي بالاتفاق لا تكون
٤١٧ ...	موضع البرهان ...
(٣١)	امتناع البرهان بطريق الحس ...
(٣٢)	تمدد المبادئ ...

## كتاب التحليلات الثانية « كتاب البرهان »

صفحة	
٤٨٥ - ٣٢٩	نقل أبي بشر متى بن يونس
	المقالة الأولى من كتاب البرهان
( نظرية البرهان )	٤٢٦ - ٣٢٩
( ١ )	ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود ٣٢٢ - ٣٢٩
( ٢ )	العلم والبرهان ... ٣٢٧ - ٣٢٢
( ٣ )	تدبير الأغلاط في العلم والبرهان ٣٤١ - ٣٢٧
( ٤ )	تعريف ما هو بالكل وبالذات
والكل ...	٣٤٥ - ٣٤١ ...
( ٥ )	الأغلاط في كلية البرهان ... ٣٤٨ - ٣٤٥
( ٦ )	الضرورة في مبادئ البرهان ... ٣٥٢ - ٣٤٨
( ٧ )	عدم إمكان الانتقال من جنس
إلى آخر ...	٣٥٤ - ٣٥٢ ...
( ٨ )	البرهان يتعلق بالتأنيخ الثابتة أبدا ٣٥٥ - ٣٥٤
( ٩ )	المبادئ الأساسية والتي لا يمكن
البرهنة عليها في البرهان ...	٣٥٨ - ٣٥٥ ...
( ١٠ )	المبادئ المختلفة ... ٣٦٢ - ٣٥٨
( ١١ )	المصادر ... ٣٦٤ - ٣٦٢
( ١٢ )	السؤال العلى ... ٣٦٨ - ٣٦٤
( ١٣ )	العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة ٣٧٣ - ٣٦٩
( ١٤ )	فضل الشكل الأول ... ٣٧٤ - ٣٧٣
( ١٥ )	القضايا السالبة غير ذوات الأوساط ٣٧٦ - ٣٧٤

صفحة

(١٧) هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج

معلولا واحدا؟ ... ٤٧٨ - ٤٨١

(١٨) العلة القريبة هي العلة الحقيقية ٤٨١ - ٤٨٢

(١٩) إدراك المبادئ ... ٤٨٢ - ٤٨٥

كتاب الطويقا

نقل أبي عثمان الدمشقي ٤٨٧ - ٦٩٥

المقالة الأولى من كتاب الطويقا

(الجدل وموضوعه - الحجج) ٤٨٩ - ٥٢١

(١) غرض هذا البحث ... ٤٨٩ - ٤٩١

(٢) فائدة الجدل ... ٤٩٢

(٣) المهارة في الجدل ... ٤٩٣

(٤) نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي ٤٩٣ - ٤٩٤

(٥) دراسة عناصر الجدل تفصيلا ٤٩٤ - ٤٩٨

(٦) دراسة الألفاظ المحمولة ... ٤٩٨ - ٤٩٩

(٧) على كم نحو يقال الشيء بعينه ... ٤٩٩ - ٥٠٠

(٨) براهين الألفاظ المحمولة ... ٥٠١

(٩) المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة ٥٠٢

(١٠) القضايا الجدلية ... ٥٠٣ - ٥٠٤

(١١) المسألة الجدلية والوضع الجدلي ٥٠٥ - ٥٠٧

(١٢) البرهان والاستقراء الجدليان ... ٥٠٧ - ٥٠٨

(١٣) الآلات التي يستخرج بها القياس ٥٠٨

(١٤) اختيار القضايا ... ٥٠٨ - ٥١٠

(١٥) البحث عن الألفاظ المشتركة ... ٥١٠ - ٥١٨

صفحة

(٣٣) العلم والظن ... ٤٢٢ - ٤٢٦

(٣٤) الذكاء ... ٤٢٦

المقالة الثانية من كتاب البرهان

(نظرية الحد والعلة) ٤٢٧ - ٤٨٥

(١) أنواع المطالب ... ٤٢٧ - ٤٢٨

(٢) كل مطلب هو للآخر ... ٤٢٩ - ٤٣١

(٣) الفرق بين الحد والبرهان ... ٤٣١ - ٤٣٤

(٤) لا برهان على الماهية ... ٤٣٥ - ٤٣٧

(٥) الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها

بالقسمة ... ٤٣٧ - ٤٤٠

(٦) لا يمكن البرهنة على الماهية

بالقياس الشرطي ... ٤٤٠ - ٤٤٢

(٧) الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية ٤٤٢ - ٤٤٥

(٨) الصلة بين الحد والبرهان ... ٤٤٥ - ٤٤٨

(٩) لا برهان على وجود المبادئ

وماهيتها ... ٤٤٨ - ٤٤٩

(١٠) أنواع الحد ... ٤٤٩ - ٤٥٠

(١١) العلل المختلفة مأخوذة أوساطا ٤٥١ - ٤٥٤

(١٢) معية العلة والمعلول ... ٤٥٥ - ٤٦١

(١٣) حد الجوهر بطريق التركيب -

استعمال القسمة ... ٤٦١ - ٤٧٢

(١٤) تحديد الأجناس ... ٤٧٢ - ٤٧٣

(١٥) اتحاد الأوساط في مسائل عديدة ٤٧٣ - ٤٧٤

(١٦) الصلة بين العلة والمعلول ... ٤٧٤ - ٤٧٨



صفحة

- (١٦) البحث عن الاختلافات ... ٥١٨  
(١٧) البحث عن المشابه ... ٥١٨ - ٥١٩  
(١٨) الانتفاع بآلات الجدل الثلاثة  
الأخيرة ... ٥١٩ - ٥٢١

المقالة الثانية منه

- (مواضع المرض المشتركة) ٥٢٣ - ٥٥٢  
(١) استهلال عام ... ٥٢٣ - ٥٢٤  
(٢) مواضع ... ٥٢٥ - ٥٢٨  
(٣) مواضع أخرى ... ٥٢٨ - ٥٣٢  
(٤) مواضع أخرى ... ٥٣٢ - ٥٣٥  
(٥) مواضع أخرى ... ٥٣٥ - ٥٣٧  
(٦) مواضع أخرى ... ٥٣٧ - ٥٣٩  
(٧) مواضع أخرى ... ٥٣٩ - ٥٤٣  
(٨) مواضع أخرى ... ٥٤٣ - ٥٤٥  
(٩) مواضع أخرى ... ٥٤٥ - ٥٤٧  
(١٠) مواضع أخرى ... ٥٤٧ - ٥٤٩  
(١١) مواضع أخرى ... ٥٤٩ - ٥٥٢

المقالة الثالثة منه

- (تلاوة مواضع العرض) ٥٥٥ - ٥٧٣  
(١) مواضع ... ٥٥٥ - ٥٥٩  
(٢) مواضع أخرى ... ٥٥٩ - ٥٦٤  
(٣) مواضع أخرى ... ٥٦٤ - ٥٦٧

صفحة

- (٤) تطبيق المواضع السالفة على الحدود  
البسيطة ... ٥٦٧  
(٥) تصميم المواضع السالفة ... ٥٦٧ - ٥٦٨  
(٦) تطبيق المواضع السالفة على العرض  
(المحمول) الخاص ... ٥٤٩ - ٥٧٣

المقالة الرابعة منه

- (المواضع المشتركة للجفوس) ٥٧٥ - ٦٠٦  
(١) مواضع ... ٥٧٥ - ٥٧٩  
(٢) مواضع أخرى ... ٥٨٠ - ٥٨٥  
(٣) مواضع أخرى ... ٥٨٥ - ٥٨٩  
(٤) مواضع أخرى ... ٥٨٩ - ٥٩٤  
(٥) مواضع أخرى ... ٥٩٥ - ٦٠٠  
(٦) مواضع أخرى ... ٦٠٠ - ٦٠٦

المقالة الخامسة منه

- (المواضع المشتركة للخاصة) ٦٠٧ - ٦٤٦  
(١) في الخاصة وأنواعها ... ٦٠٧ - ٦١٠  
(٢) مواضع ... ٦١٠ - ٦٢١  
(٣) مواضع أخرى ... ٦١٦ - ٦٢١  
(٤) مواضع أخرى ... ٦٢١ - ٦٢٨  
(٥) مواضع أخرى ... ٦٢٨ - ٦٣٣  
(٦) مواضع أخرى ... ٦٣٣ - ٦٣٦  
(٧) مواضع أخرى ... ٦٣٦ - ٦٤٠  
(٨) مواضع أخرى ... ٦٤٠ - ٦٤٤  
(٩) مواضع أخرى ... ٦٤٤ - ٦٤٦

صفحة	صفحة	المقالة السادسة منه
( ۷ ) مواضع أخرى ... .. ۶۷۱ - ۶۷۲	(المواضع المشتركة للحد)	۶۴۷ - ۶۹۵
( ۸ ) مواضع أخرى ... .. ۶۷۲ - ۶۶۶	( ۱ ) تقسيم عام لمشاكل الحد ... .. ۶۴۷ - ۶۴۸	
( ۹ ) مواضع أخرى ... .. ۶۷۶ - ۶۷۹	( ۲ ) غموض الحد ... .. ۶۴۸ - ۶۵۰	
( ۱۰ ) مواضع أخرى ... .. ۶۸۰ - ۶۸۲	( ۳ ) إسهاب الحد ... .. ۶۵۰ - ۶۵۴	
( ۱۱ ) مواضع أخرى ... .. ۶۸۲ - ۶۸۵	( ۴ ) مواضع أخرى ... .. ۶۵۵ - ۶۶۰	
( ۱۲ ) مواضع أخرى ... .. ۶۸۵ - ۶۸۷	( ۵ ) مواضع أخرى ... .. ۶۶۰ - ۶۶۲	
( ۱۳ ) مواضع أخرى ... .. ۶۸۸ - ۶۹۲	( ۶ ) مواضع أخرى ... .. ۶۶۲ - ۶۷۰	
( ۱۴ ) مواضع أخرى ... .. ۶۹۲ - ۶۹۵		

